كنوز

٤٩

٧٦/٧٥

عدد سنوي خاص نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٦

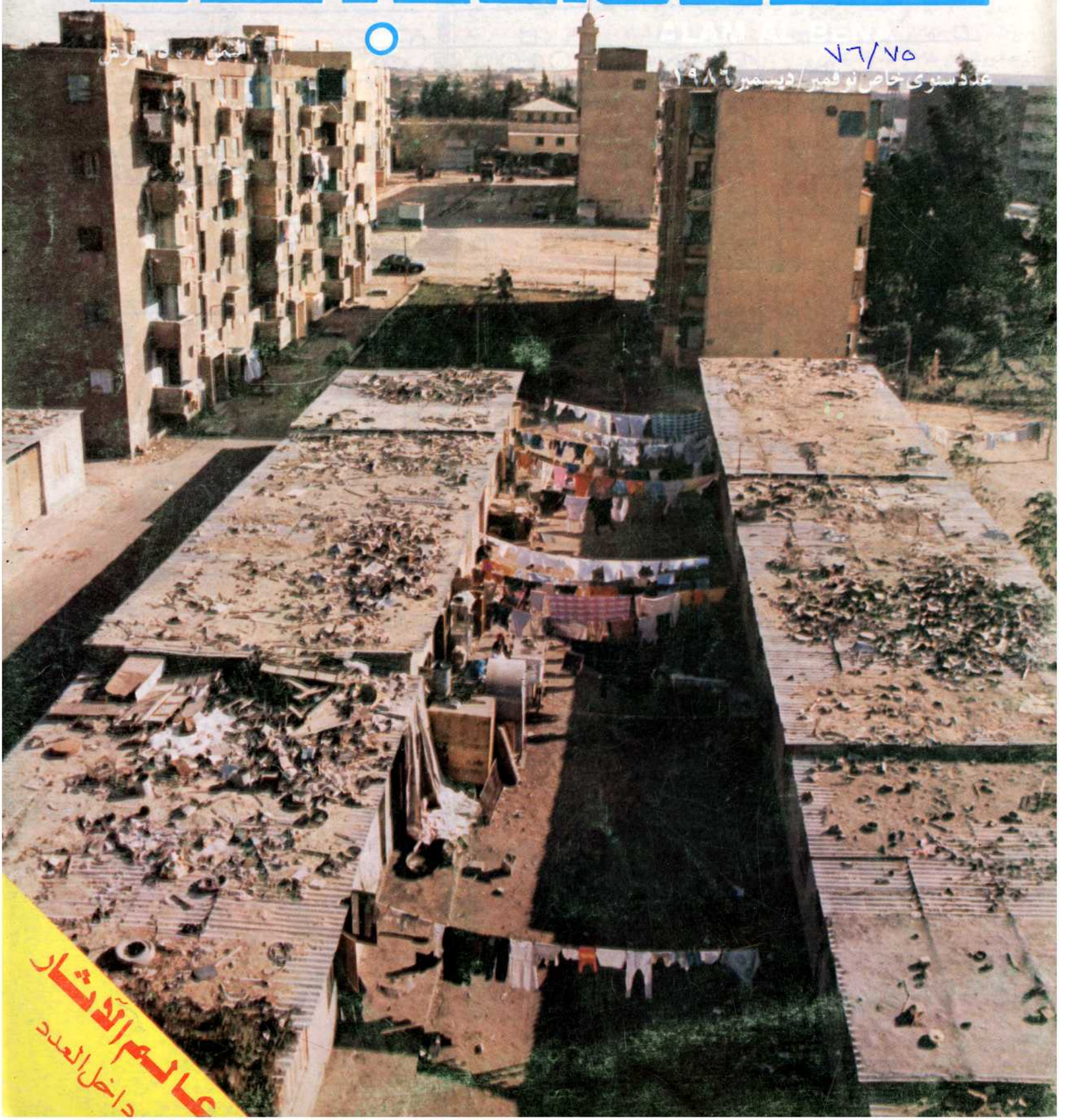

عالم الآثار
داخل العدد

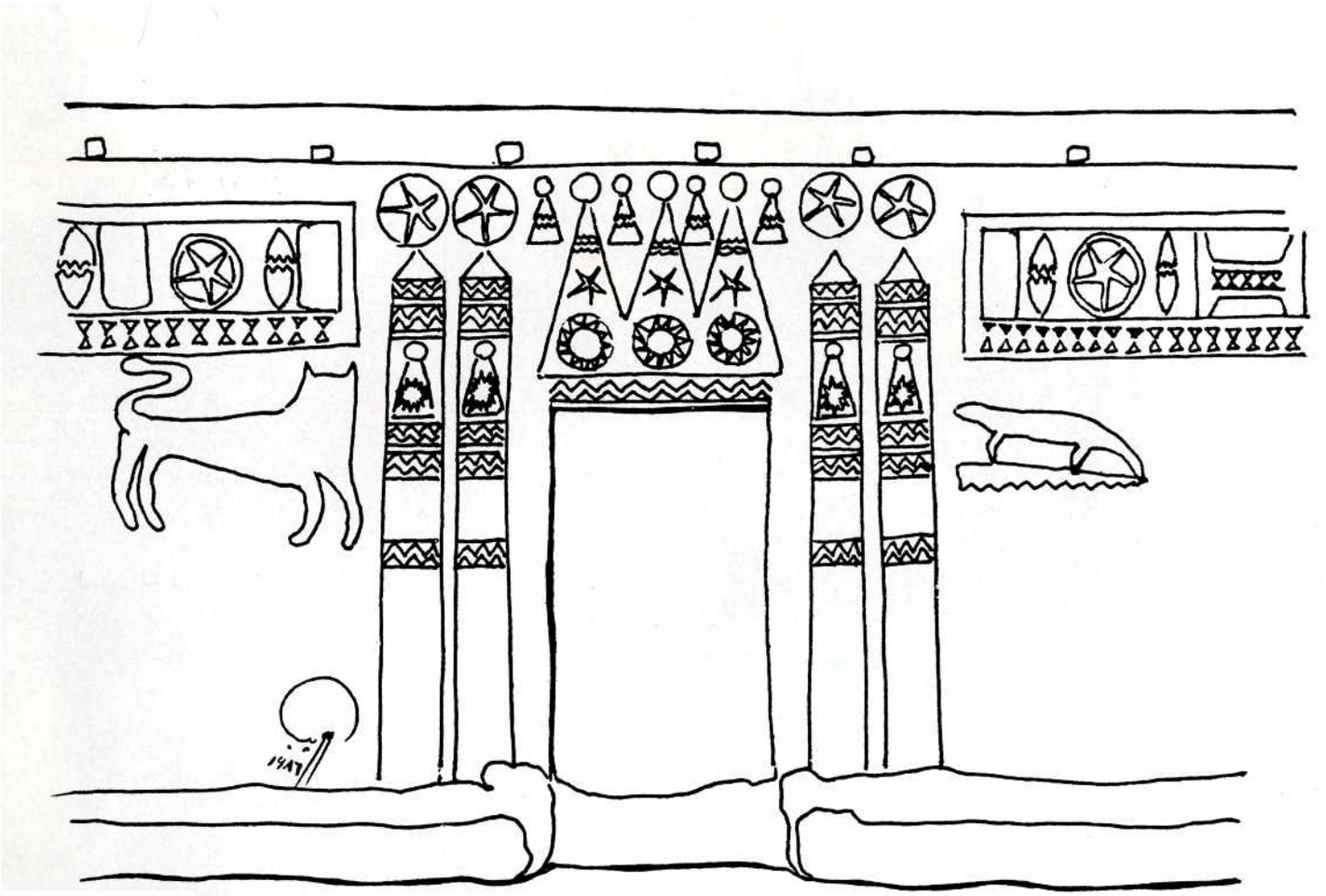

● من أعمال الفنان النوبى سيد أحمد حوجلا من مجموعة المعمارى محمد مهيب .

شعر على باب المنزل النوبى

أجلونى من وطن بحب نسيمه
وروايح الجنات فى الأوطان
ودعته ودموع العين جاريه
ودعت قلبى ومالى قلب تانى
وهجرة الأرض بعناى قامت
حكم الزمان به فبئس زمانى

● أبيات من الشعر كتبها أحد سكان النوبة على جدار منزله قبل عملية التهجير الجماعية عام ١٩٦٤ م .

الإفتتاحية

تحاول « عالم البناء » جاهدة أن تخرج إلى قرائها فى أحسن صورة ممكنة محققة رغباتهم العديدة التى يعبرون عنها فى خطاباتهم التى تزخر بالحب والتقدير ... ولاتزال « عالم البناء » بعد أكثر من ست سنوات من صدورها تمثل مفاجأة عند العديد ممن يرونها لأول مرة فيسارعون إلى الاشتراك فيها ... وهكذا لاتزال عالم البناء تشق طريقها فى الصخر بعد هذه المدة الطويلة من عمرها ... وعُرفت « عالم البناء » فى أرجاء العالم العربى وخارجه ، مؤكدة صمود المعمارى العربى وقدرته على العطاء ، فى أصعب الظروف المالية والإدارية التى تتوفر لمعظم المجلات المعمارية فى العالم . وقد لايدرى القارىء الكريم كم من المعاناة تتكبدها إدارة المجلة ولاتزال تتكبدها فى تعاملها مع النظم الادارية والمالية الرسميه ، وكم من المعاناة تتكبدها المجلة فى فترات التعثر الاقتصادى الذى ينعكس بالتبعية على حجم الإعلانات التى تغذى المجلة ، وكم من النداءات رفعتها المجلة الى الجهات الرسمية وغير الرسمية طلباً للعون والمعونة دون أى استجابة ، وكم من النداءات وجهتها المجلة إلى قراء « عالم البناء » لمعاونتها فى الحصول على حجم ملائم من الاعلانات وذلك باتصالاتهم بشركات صناعة البناء والمقاولات ، ولكن لايجيب إلا قلة قليلة منهم لاتكاد تذكر ... ومع ذلك تستمر المجلة فى الصدور بقدرة الله وحده ومعاونة المخلصين الذين يجدون فى نشر الثقافة المعمارية والأثرية رسالة حضارية وقيمة علمية .. وكثيراً ماتتردد فى نفوسنا نغمة غريبة عن هذه الرسالة وهى إلى متى تستمر « عالم البناء » فى الصدور مع كل هذه المعاناة وهذه النداءات التى لاتجد لها صدى عند الكثيرين ممن يتعاملون مع العمارة والمعماريين ... وكثيراً مايساورنا شعور بالعجب أو التعجب من هذا العالم العربى الذى لايستطيع أن يساند مجلة بهذا المستوى الفنى والعلمى ... إن دل ذلك على شيىء فإنما يدل على التخلف الحضارى والمعمارى الذى يعانيه المجتمع العربى ...

وإذا كنت أيها القارىء الكريم تحصل على مجلة عالم البناء بما يقارب ثلث تكلفتها الحقيقية .. فلا أقل من أن تدفع باقى الثمن بالعطاء الفكرى والسعى وراء الإعلان فى كل مكان حتى تستمر المجلة فى الوصول إليك بهذا الثمن القليل لهذا الجهد الكبير ....

● فى هذا العدد ●

ص

● فكره ٥
● موضوع العدد ٩
النمط المعمارى لمدينة القاهرة
● مشروعات العدد ١٥
مجمع سكنى بالدار البيضاء
● التجمع السكنى بمدينة شوشتر ١٩
● منطقة اسكان حكومى فى لندن ٢٢
● المقال الفنى ٢٧
التحكم فى استعمالات الأراضى فى
المدينة العربية الاسلامية
● تجربة الخرطوم مع المستوطنات الشعبية ٣٠
● مشروع الطالب ٣٦
مشروع دار الاسلام للثقافة والاعلام
● بريد القراء ٣٨
● المؤتمر ٤٦
● المقال الانجليزى 4

● واجهة تمثال النصب التذكارى رمز النصر والسلام ص ٣٥

صورة الغلاف :

نمط الاسكان الحكومى المتكرر بغرض توفير أكبر كم من الوحدات المنخفضة التكلفة

عالم البناء

شهرية . علمية . متخصصة .
تصدرها جمعية إحياء التراث التخطيطى والمعمارى

مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية
قسم المطبوعات والنشر

نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٦ - ١٤٠٦

● رئيس التحرير : دكتور عبد الباقى إبراهيم
● مساعد رئيس التحرير : دكتور حازم إبراهيم
● مدير التحرير : م . نورا الشناوى
● هيئة التحرير : م . هدى فوزى
م . هناء نبهان
م . منال زكريا

مستشارو التحرير

■ م . أبو زيد راجح
■ د . أحمد فريد مصطفى
■ د . يحيى الزينى
■ د . أحمد مسعود
■ د . أسعد نديم
■ د . بدرى عمر الياس
■ د . على حسن بسيونى
■ د . مصطفى شوقى
■ د . صلاح زكى سعيد
■ د . طاهر الصادق
■ أ . محمد الباهى
■ د . محمد حلمى الحولى
■ م . محمد صلاح حجاب
■ د . محمد عزمى موسى
■ د . اسماعيل سراج الدين
■ د . عبد الله يحيى بخارى

● الأسعار

الدولة	سعر النسخة	الاشتراك السنوى
● مصر	١٠٠ قرشاً	١١٫٥ جنيه
● السودان	١٠٠ قرشاً	١٥,٥ جنيه
● الاردن	١ دينار	٤٢ دولار
● العراق	١ دينار	٤٢ دولار
● الكويت	١ دينار	٤٢ دولار
● السعودية	١٢ ريال	٤٢ دولار
● دولة الامارات العربية	١٢ درهم	٤٢ دولار
● قطر	١٢ ريال	٤٢ دولار
● البحرين	١ دينار	٤٢ دولار
● سوريا	١٥ ليره	٤٢ دولار
● لبنان	١٥ ليره	٤٢ دولار
● المغرب العربى	٣٫٥ دولار	٤٢ دولار
● أوروبا	٥ دولارات	٦٠ دولار
● الأمريكتين	٦ دولارات	٧٢ دولار

كما يمكن اضافة (١٫٥ جنيه للإرسال بالبريد العادى ــ مبلغ ٤ جنيهات للإرسال بالبريد المسجل (داخل مصر) .

المراسلات : جمهورية مصر العربية ــ مصر الجديدة
١٤ ش السبكى ــ منشية البكرى
ص.ب (٦) سراى القبه
تليفون: ٦٧٠٧٤٤ ــ ٦٧٠٢٧١ ــ ٦٧٠٨٤٣
تلكس : ٩٣٢٤٣ CPAS UN

إعلان

يعلن مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية

عن قبوله للمشروعات المعمارية ذات الطابع المعمارى العربى الاسلامى .. وكذلك قبول سابقه أعمال للمعماريين الذين لهم ارتباط بالعماره العربيه الاسلامية من خلال مجموعه من الأعمال ذات الطابع الإسلامى المتميز ... وذلك لتقيم هذه الأعمال والمشروعات وإعادة ترشيحها لنيل جائزة منظمه المدن العربيه بالدوره الثانيه (٨٦ - ١٩٨٨) وذلك بناء على دعوه المعهد العربى لانماء المدن للمركز بتقديم ترشيحاته للجائزه .

جوائز منظمة المدن العربية : -

١ - **جائزه المشروع المعمارى** :وقدرها ٥٠٠٠ دينار كويتى ودرع ذهبى وشهادة تقدير . تمنح لأحسن مشروع معمارى منفذ فى أحد البلاد العربية وينتمى إلى طابع العماره العربيه الاسلاميه ويمثل مرفقاً عاماً أو علامه مميزه .

٢ - **جائزه التراث المعمارى** : وهى عباره عن درع ذهبى وشهاده تقدير تمنح لمدينه عربيه تقوم فيها الجهات المختصة بالحفاظ على جزء تاريخى مهم من المدينه وإحياء تراثها .

٣ - **جائزة المهندس المعمارى** :وتبلغ ٤٠٠٠ دينار كويتى ودرع ذهبى وشهادة تقدير . وتمنح لمهندس معمارى عربى تقديراً لجمله الأعمال المعمارية التى قام بها والتى تؤكد على ارتباطه بالعماره الاسلاميه (علما بأنه لايجوز الترشيح بمشروع واحد لهذه الجائزه) .

فعلى من يرغب تقديم الأعمال لإحدى الجائزتين الأولى والثالثه الاتصال بمركز الدراسات التخطيطيه والمعمارية

١٤ ش السبكى - منشيه البكرى - مصر الجديده . تليفون : ٦٧٠٨٤٣/ ٦٧٠٧٤٤/ ٦٧٠٢٧١

فكرة

الدكتور عبد الباقى ابراهيم

الإنفصال الشبكى .. بين الفكر التصميمى والعمل التنفيذى

تعانى العملية التعليمية فى المناهج المعمارية فى الوقت الحاضر من الإنفصال الشبكى بين الفكر التصميمى والعمل التنفيذى . فكثيراً ماتخرج المشروعات المعمارية فى صيغتها الفكرية الأولى وهى تعبر عن إتجاهات معمارية معينة .. وماتلبث هذه الاتجاهات أن تتلاشى فى الجزء التطبيقى . فالتعبير المعمارى فى مراحله الأولية عادة مايعتمد على تصور معين يحاول المعمارى التعبير عنه ، ولكن سرعان ماتخدعه مواد البناء وطرق الإنشاء التى حاول التعبير عنها ، بالرسم فلا تعطيه التعبير الذى حاول الوصول إليه بالفكر التصميمى .. ويرجع الأمر فى ذلك ربما إلى أن المخزون من الفكر المعمارى عند المعمارى العربى هو مخزون أجنبى أخذه من خلال إطلاعه على الكتب والمجلات الأجنبية ، أو من خلال مشاهداته فى بلاد الغرب ، علما بأن الفكر المعمارى الغربى يُبنى على أساس ماتوفره تكنولوجيا البناء من مواد وطرق إنشاء ، وماتتطلبه البيئة الغربية من عناصر معمارية معينة ، تؤثر على تكوين الفكر المعمارى ، وتساعد على إعطاء التعبير المعمارى ، الذى يحاول المعمارى فى الغرب الوصول إليه تحقيقاً لإتجاهاته النظرية أو الفلسفية .. فعلى سبيل المثال يمكن للمعمارى الغربى تأكيد الأفقية فى التعبير المعمارى من خلال إستمرارية الفتحات بكامل عرض المبنى دون عناء أو افتعال .. الأمر الذى لايستطيعه المعمارى العربى الملتزم بالمؤثرات البيئية المحلية . وهنا يلجأ إلى التحايل أو الإفتعال باستعمال مواد بناء داكنة اللون على السطح الخارجى لتربط بين الفتحات تأكيداً للأفقية فى التعبير .. ويفاجأ بعد ذلك عند التنفيذ أن خصائص الشفافية التى للزجاج ليست متوفرة فى هذه المواد الداكنة ، فيظهر الافتعال المعمارى واضحاً فى التنفيذ بعد خداع الرسم الذى أعُد لإظهار الفكرة المعمارية . ويمتد هذا الخداع البصرى أيضاً إلى محاولات رسم العقود على واجهات المبانى دون عمق يذكر أو إضفاء تشكيلات معينة على المبنى باستعمال الظلال التى ماتلبس أن يتلاش تعبيرها المعمارى بعد التنفيذ . ويرجع كل ذلك إلى هذا الإنفصال الشبكى بين الفكر التصميمى والعمل التنفيذى فى العملية التعليمية لبناء المعمارى العربى ، حتى أصبح للتصميم المعمارى أساتذة يتعاملون مع النظرية ، وللتصميم التنفيذى أساتذة آخرون يتعاملون مع الواقع ، فى حين أن العمارة هى ربط النظرية بالواقع .

لقد أثر هذا الانفصال الشبكى بين الفكر التصميمى والعمل التنفيذى على البناء الفكرى للمعمارى العربى الذى يتعامل مع أصحاب النظريات المعمارية بما يستوعبه منها ، ومع أصحاب التفاصيل المعمارية بمايحفظه عنها .. ويخرج بعد ذلك مشتت الفكر ، عاجزاً عن الحركة ، لايستطيع مواجهة العمل المعمارى بصورته المتكاملة التى لاتفصل بين التصميم المعمارى والتنفيذى أو طرق الإنشاء ومواد البناء . ويبدأ حياته بعد ذلك من بدايتها فكرياً ونظرياً وعمليا .. ويتعجب الدارس للمناهج المعمارية فى العالم من أن كل قسم معمارى يسير بمنهج معين ، فى إطار متطلبات مهنية معينة ، ويعمل تحت رياسة أستاذ معين ، له فكر معين يساعده نخبة من المتخصصين فى الجوانب التصميمية والتنفيذية ، ويعملون كفريق واحد لتحقيق هدف واحد ، وهو بناء الفكر المعمارى المتكامل ، وإن اختلفت الأساليب وتعددت المدارس الفكرية . هذا فى الوقت الذى تعانى فيه المناهج التعليمية فى أقسام العمارة العربية من الانقسام الفكرى والاختلاف المنهجى ، مع تعدد الأساتذة وانقسام المواد وتنافر الاتجاهات .. الأمر الذى أضعف البناء الفكرى للمعمارى العربى .

ويزيد من الانفصال الشبكى بين الفكر التصميمى والعمل التنفيذى وجود الهوة السحيقة بين مايتعلمه المعمارى ومايراه فى الواقع .. فهو يتعامل على الورق مع أحدث الاتجاهات المعمارية الغربية .. ويتعامل فى الطبيعة مع أقدم الأساليب الإنشائية المحلية . يتعرف على الورق على تفاصيل معمارية متقدمة ، ويشاهد فى الواقع صناعة معمارية متخلفة .. وهذا التناقض الفكرى بين النظرية والواقع يعمل على حفظ النظرية فى قالبها النظرى ، ويبقى على مستوى الواقع العملى فى وضعه المتخلف ، فلا تقدّم فى النظرية حتى تنفصل عن الواقع ، ولاتطور للواقع حتى يحقق النظرية ... وهذا هو سر ركود الفكر المعمارى فى المدرسة العربية ... هذا فى الوقت الذى تغزو فيه صناعة البناء الغربية كل البلاد العربية ، كما يغزوها الفكر المعمارى الغربى الذى يستطيع التعامل مع هذه الصناعات التى تطورت معه .

وفى مجال آخر يزداد الانفصال الشبكى بين الفكر التصميمى والعمل التنفيذى مع انفصال البحث العلمى عن الواقع العملى .. وإذا كانت معاهد بحوث البناء تقوم بدور ما فى مجال البحث العلمى إلا أن نتائج بحوثها تبقى حبيسة الأدراج .. لاتمتد إلى المناهج المعمارية من ناحية ، ولاتصل إلى الواقع العملى من ناحية أخرى ... لذلك يلجأ العديد من الباحثين فى الجامعات العربية إلى البحث فى موضوعات هلامية وإعلامية عامة لاتفيد النظرية ولا تطوّر الواقع ، وبالتبعية لاتدفع العملية التعليمية ولاتحركها . لذلك ينضب الفكر المعمارى ، ويجف ولايستطيع القليل منه أن يملأ الكتب والمراجع والمجلات كما يملأها الفكر المعمارى فى الغرب الذى نتطلع إليه ونتعلق بأهدابه .

فالمتتبع لما يذكر أو يقال ، فى كل درس أو مجال ، يرى العجب العجاب الذى يطيح بالألباب .. وكأننا فى منتدى السلاطين ، نجادل فى الحجر والطين ، ونخلط بين الجبس والعجين .. والعالم من حولنا يقفز إلى الأمام ، دون جدل أو كلام ، يملأ الكتب والمجلات بالجديد فى كل المجالات .. وكل منا على المكتب لايقرأ ولايكتب .. فنحن دائماً فى الإنتظار لما قد ترميه علينا الأقدار ... ولاحول ولا قوة إلا بالله ...

أخبار البناء

المعهد العربى لإنماء المدن

تلقى مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية الدعوه من المعهد العربى لإنماء المدن لتقديم الترشيحات المناسبة لجائزه منظمة المدن العربية للدورة الثانية (٨٦ - ١٩٨٨) . ومن المعلوم أن هذه الجائزة تضم ثلاث جوائز معماريه ... وقد نُظمت تقديراً لما يزخر به التراث المعمارى العربى الاسلامى من مآثر حضارية وسعياً للحفاظ على الطابع المميز للمدينة العربية وتشجعياً لروح الابتكار والابداع لدى المعماريين العرب .

ونظراً لنجاح برنامج الجوائز فى الدورة الأولى التى عُقدت فى الفترة (٨٤ - ١٩٨٦) فيسر المنظمة أن تعلن عن فتح باب الترشيح للدوره الثانية ... ومن المقرر إستمرار فترة قبول الترشيحات حتى ١٩٨٧/٣/١٤ م . حيث تقوم هيئة التحكيم باختيار الفائزين واسناد الجوائز اليهم . وستعلن النتائج فى موعد أقصاه ١٩٨٨/٣/١٥ . ويجوز تقديم الترشيحات من قبل البلديات الاعضاء فى منظمة المدن العربية وأيضاً من الأفراد والمؤسسات العلمية العربية والهيئات الحكومية المعنية بالأمر ونقابات المهندسين .

ومن المعلوم ان هذه الجائزة تتمثل فى ثلاث جوائز فرعية وهى :

١ - جائزة المشروع المعمارى : وتبلغ ٥٠٠٠ دينار كويتى ودرع ذهبى وشهاده تقدير .وتُمنَح لاحسن مشروع معمارى نُفذ فى مدينة عربية ويمثل مرفقاً عاماً أو علامة مميزه ...

٢ - جائزه التراث المعمارى : وهى عبارة عن درع ذهبى وشهاده تقدير تُمنَح لمدينة عربية تقوم فيها الجهات المختصة بالحفاظ على جزء تاريخى مهم من المدينة وإحياء تراثها .

٣ - جائزه المهندس المعمارى : وقدرها ٤٠٠٠ دينار كويتى ودرع ذهبى وشهادة تقدير وتمنح إلى مهندس معمارى عربى تقديراً لجملة الأعمال المعمارية التى قام بها والتى تؤكد إرتباطه بالعمارة العربية الإسلامية (علماً بأنه لا يجوز الترشيح بمشروع واحد لهذه الجائزة) .

وللإستفسار والحصول على استمارات وشروط الترشيح يكتب إلى إحدى الجهات التالية :

- الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية

ص . ب (٤٩٥٤) - الصفاه - الكويت

تلكس (٤٦٣٩) مدن ك . ت

- مقر جائزة منظمة المدن العربية - بلدية الدوحه

ص . ب (٨٢٠) - الدوحه - دوله قطر .

تلكس (٤٦٧٦) د م . د هـ .

البحريـــــــــن

تزداد حركة إحياء العمارة الاسلامية قوة وانتشاراً فى دول الخليج العربى حيث جلبت حركة التحديث البترولى المندفعة فى سنوات العقد الماضى معها موجة من انتشار التصاميم الاجنبية الغريبة . ويسود الاعتقاد لدى المعماريين بأن التسابق على إقامة المبانى الشاهقة وغيرها من الصروح ذوات الطراز الغربى قد أصاب بالضرر البالغ شخصية بعض المدن الإسلامية .

وكانت الدعوة إلى إحياء العمارة الإسلامية وإلى ضرورة الحفاظ على تراث منطقة الخليج تشكل الموضوعات الرئيسية لندوة عقدت فى البحرين فى الأسبوع الثانى من نوفمبر الماضى عن عمارة الخليج التراثيه . ويقول الخبراء إنه كان من نتيجة الاندفاع وراء الطرز الأجنبية فى العمارة أن أصبح البيت العربى الخليجى التقليدى بقوة بنيانه وارتفاع سقوفه وضخامه نوافذة ذوات المصاريع واحتوائه على مجلس (غرفة استقبال) وعلى ليوان (بهو معمد فى المدخل) - أمراً نادراً فى الوقت الحاضر .

وقد ألقى الخطاب الرئيسى فى الندوة المهندس عبد الطليف كانو وكيل وزراة الاسكان فى البحرين فقال ان بلاده تلعب دوراً رئيسياً فى حركة الإحياء ، وإن العمارة الاسلامية فن جميل وفريد يعكس القيم والمبادىء الإسلامية .

وأضاف المهندس كانو وهو من خبراء العمارة الاسلامية أن دول الخليج العربى أخذت تهتم بالدعوة إلى الحفاظ على تراثها بعد أن تعلمت درساً من الحقيقة المرة ، وهى أن كثيراً من المنشآت التراثية هدمت خلال فترة الازدهار العمرانى .

وجدير بالذكر أن هناك فى البحرين فريقاً من الخبراء البحرانيين والاجانب ينفذون برنامجاً ترميماً شلاملاً لإنقاذ المبانى العريقة فى القدم كالمساجد والبيوت ، ومن بينها دار الشيخ عيسى ومقر حاكم البحرين فى الفترة من ١٨٦٩ إلى ١٩٠١ ، وبيت سيادى الذى بناه أحد تجار اللؤلؤ فى القرن الثامن عشر الميلادى .

وفى تحرك آخر لحماية العمارة التراثية تم تشكيل لجنة حكومية بحرانية للإشراف على تصاميم ومخططات البناء .

وقد أشاد المهندس « كانوا » فى خطابه أمام الندوة بمدينة دبى لمحافظتها على شخصيتها الإسلامية التى تبدو فى إستخدام أبراج الرياح للتهوية وتبنى الطراز التقليدى فى المشاريع العمرانية .

وقال المهندس كانو : « إن سلطنة عمان أيضاً قطعت شوطاً بعيداً فى هذا المجال ، مشيراً إلى إنتشار المقومات التراثية كالقباب والأقواس فى المنشآت الحديثة بالسلطنة ، وذلك بالإضافة إلى القيام بترميم الأبراج والحصون القديمة وغيرها من المبانى الأثرية العُمانية » . وتحدث فى الندوة أيضاً المهندس حبيب حسن مدير التخطيط العمرانى بوزارة الإسكان فى البحرين فقال : « إن قلة الوعى تعوق التقدم فى مجال حماية التراث كما أنها تمثل عقبة أمام الاستفادة من التراث القومى كمرجع للخصائص الأصيله المميزة ، وكأسس لتطوير مدننا القديمة وأحيائنا السكنية » ..

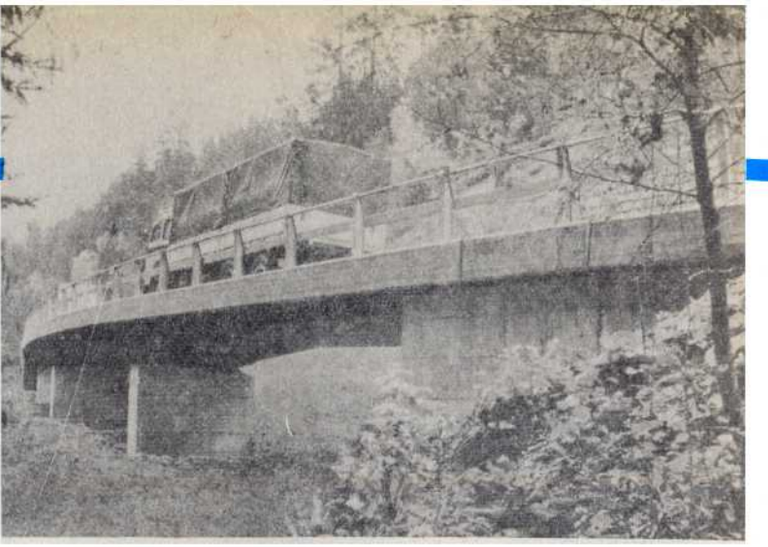

كوبرى معلق بسويسرا يرتكز على ١٠ نقاط ارتكاز حيث يتم قياس الحمل الواقع على كل نقطة ارتكاز بواسطة الجهاز الالكترونى (فيجامتر) لتصحيح اية تغييرات تحدث فى الوقت المناسب .

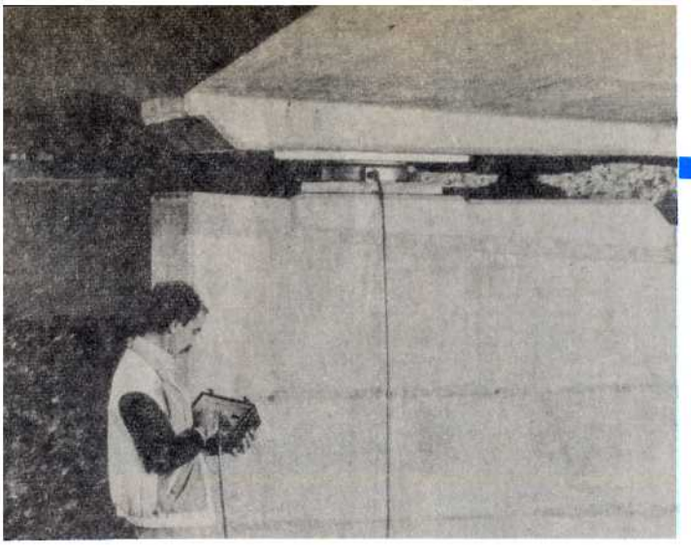

قراءة مباشرة بواسطة الفيجامتر للأحمال الواقعة على قواعد التحميل فى أحد المنشآت

ودعا إلى وضع خطة مفصلة لحماية التراث القومى ، وأضاف أن ضياع التراث القومى يحرم المجتمعات والأفراد من جذورهم التاريخية .

مصـــــــــــــر :

● تقرر انشاء أول شركة لإقامة المدن الصناعية الجديدة برأسمال ١٠٠ مليون جنيه تساهم فيها البنوك وشركات المصريين العاملين بالخارج ورجال الأعمال المصريون وأعضاء غرف التجارة المصرية والأمريكية والألمانية ... ستقام المدن الجديدة على مساحة ٥٠ فداناً وتوفر الشركة للمستثمر كل احتياجاته بدءاً من الموافقة على المشروع وتملك الارض حتى توفير الاستشارات وتسليم مفتاح المصنع إذا اراد المستثمر ذلك .

● تقرر إقامة مواقع سياحية جديدة بين القرى السياحية التى تقيمها وزارة التعمير على الساحل الشمالى الغربى لكل منها نشاط محدد كسياحة التجديف والغوص وصيد الأسماك ومعسكرات للشباب والسياحة الفندقية . كما تقرر إقامة ستة مراكز رئيسية من هذا النوع بين قرى الساحل الشمالى الثلاث (مراقيا وماريبلا ومارينا العلمين) وذلك لتشجيع الأنشطة السياحية .

● تم توقيع البروتوكول المصرى الفرنسى لتخطيط القاهرة الكبرى ، ويتضمن البروتوكول إعداد دراسات محدودة لتنمية المجتمعات الحديدة وربطها بالطرق البرية وذلك لتخفيف الضغط السكانى والحفاظ على الأراضى الزراعية . ويتكلف تنفيذ البروتوكول ٤ ملايين فرنك فرنسى منها ٣ ملايين منحة من الحكومة الفرنسية لمصر ومليون فرنك قرض ميسر .. ويتم الانتهاء من هذه الدراسات خلال عام .

● بدأت فى القاهرة فى يوم ١٩٨٦/٩/٢١ م أعمال المؤتمر الرابع لمنظمة العواصم والمدن الاسلامية ... وقد عُقد بفندق شيراتون الجزيرة ويشترك فيه ٣٠٠ عضو يمثلون ٥٦ عاصمة ومدينة إسلامية .. وقد استمرت أعمال المؤتمر حتى يوم ٢٦ سبتمبر . وقد تم خلال المؤتمر مناقشة جميع الأنشطة والتبادل العلمى والفنى والخبرات والحفاظ على البيئة ونظافة المدن والحفاظ على التراث الإسلامى .

بريطانيـا : —

تعلن مدرسة الاتحاد المعمارى البريطانية

(ARCHITECTURAL ASSOCIATION SCHOOL OF ARCHITECTURE)

عن برامج للدراسات العليا للحصول على دبلوم أو ماجستير أو دكتوراه فى مجال الاسكان ، تكنولوجيا البيئة والطاقة ، تاريخ ونظريات العماره وذلك فى دورات مكثفة تتراوح مدتها ما بين عام وعامين . لمزيد من التفاصيل يمكنكم الاتصال بالعنوان الآتى :—

MR. ROY LANDAU
DIRECTOR,
GRADUATE SCHOOL,
ARCHITECTURAL ASSOCIATION
SCYHOOL OF ARCHITECTURE,
34-36 BDFORD SQUARE,
LONDON WC1B 3ES,
ENGLAND.

زيـــــــــورخ :

● فى بعض الأحيان يتعين لاسباب تتعلق بطبيعة سطح الأرض إنشاء قواعد أساسات ودعامات الكبارى فى تربة لينة أى متحركة (Live) ولهذا يلزم اجراء فحوصات دورية للكشف عن التغيرات المحتملة وللبدء فى القيام بأية تصحيحات يتطلبها المنشأ فى الوقت المناسب . ومما يكشف عن حدوث هبوط أو ازاحة فى تربة الأساسات أن يحدث تغير فى تفاعل القوى عند نقاط الارتكاز ، بمعنى أن الحمل الواقع على النقاط غير المستقرة ينتقل إلى نقاط التحميل الباقية . وقد أنتجت إحدى الشركات فى سويسرا جهازاً الكترونياً حساساً (فيجامتر) يتم تبييته فى المنشأ ليسجل هذا التأثير ويقيس الحمل الواقع على كل من قواعد التحميل . ويعبر عن هذه القوة بعدد من العقد (KN) يظهر على وحدة عرض خاصة يمكن تبييتها من الخارج على سطح الإرتكاز . ويمكن أيضاً معالجة القيمة المقاسة مركزياً بالطبع والتخرين والتقييم .

وتبلغ دقة القياس ± ١٪ بينما يبلغ التحليل resolution (الحساسية) درجة من الإرتفاع بحيث يكون ثقل الأشخاص محسوساً عند قدرة تحميل قيمتها ٢٥٠٠ عقدة . للإستفسار عن مزيد من المعلومات الخاصة بهذا الجهاز يمكن الإتصال بالعنوان :

PROCEQ SA
Riesbachstrasse 57
Postfach 491
CH- 8034 Zurich.
Swi zerland.

موضوع العدد

النمط المعمارى لمدينة القاهرة والتغير فى النمط الإسكانى

نمط البناء فى مصر الجديدة (هيليوبوليس) .

د/ أبو زيد راجح

بحث قُدم إلى ندوة ، تحديات التوسع العمرانى للقاهرة »

لقد أدى التغير السريع فى النمط الإسكانى لمدينة القاهرة خلال الثلاثين عاماً الماضية إلى أن تفقد المدينة شكلها التقليدى الذى عرفت به لأكثر من قرنين . ويقف وراء هذا التغير القوى الاجتماعية والاقتصادية التى أطلق عنانها منذ منتصف هذا القرن . فإن هذه القوى تعمل على تغيير وجه القاهرة . والمرحلة الحالية تمثل قلب عملية التغيير المستمرة ، ولكن يجب ألا نتوه عن عدة حقائق هامه لها ارتباط وثيق بهذا الموضوع . أولها : أن هذه التغيرات تحدث داخل واقع إيكولوجى محدد وثابت ويمكن التنبؤ به . فالتغير العمرانى تتحكم فيه وتسيطر عليه من الداخل محددات وموانع إيكولوجيه واضحه ، فالنهر والوادى والصحراء تمثل الثوابت وسط المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى الحياة العمرانية للدولة . وهذه الحقيقة البسيطة واضحة على مستوى الدولة كلها ولكنها أشد وضوحاً فى حالة القاهرة . فنمط نمو المدينة وانتشارها قد تأثر بشدة بالعناصر الجغرافية للمنطقة . أما الحقيقة الثانيه .. فعلى الرغم من أن هذا التغير يبدو من الظاهر غير محدد وشبه عشوائى ، فإنه فى حقيقة الأمر يتبع نسقاً معمارياً ليس غريباً على تاريخ القاهرة . فنمط حركة الطبقات الاجتماعية المختلفة الذى كان موجوداً فى النصف الأول من هذا القرن موجود الآن . ويتضح حالياً – كما كان الأمر طوال تاريخ المدينة – تجميع السكان حسب المناطق التى أتوا منها ، أو حسب الحرف التى يشتغلون بها . إن القدرة على استحداث أسلوب للمعيشة فى البيئة الجديدة هى إحدى السمات التاريخية للقاهريين ، وقد يساعدنا إدراك هذه الحقيقة فى التنبؤ بشكل المدينة فى المستقبل . وثالث هذه الحقائق أن التغيرات الديناميكية السريعة تجاوزت كل المحاولات لاحتوائها أو حتى لتوجيهها . فالتغير هنا يبدو وكأنه يتم بتسيير وتوجيه ذاتيين ، ويستمر فى الحدوث على الرغم من محاولات التخطيط الشاملة . لقد تهاوت محاولات التخطيط فى بعض النواحى تحت تأثير حركة التوسع القوية . والمدينة حالياً قد تركت بدون خطة شاملة قابلة للتنفيذ لمواجهة خط النمو العمرانى الحالى ، ومن المحتمل أن محاولات التخطيط السابقة كان ينقصها الفهم الصحيح لطبيعة التغير فى الوقت الحالى ، وبالتالى كانت غير قادرة على اللحاق بحركة التوسع المستمرة للمدينة . أما الثمن الذى ندفعه نتيجة كل ذلك فهو باهظ حقاً ، فحوالى ٨٠٪ من حجم الإسكان فى القاهرة سنوياً هو إسكان عشوائى ، هذا إلى جانب إهدار عشرات الألوف من الأفدنة من الأرض الزراعية .

وأخيراً فإن التغير فى بنيه القاهرة لم يأخذ فقط شكل إنشاء أحياء جديدة حول الكتلة المبنية للقاهرة ، ولكن كل حى من أحياء القاهرة حدث به تغير داخلى جوهرى أدى إلى تغيير شخصيته . ومعظم الأحياء هى حالياً خليط من أنواع مختلفة من المبانى ، فالزمالك وجاردن سيتى مثلا فقدا شخصيتهما التقليدية والمتمثلة فى الفيلات المنفصلة ، وأصبح بهما الآن عمارات عالية للطبقات المتوسطة وفوق المتوسطة . وكذلك فإن حى المهندسين الذى صُمم أيضاً بحيث يضم مبانى لا يتعدى ارتفاعها الأربعة طوابق وأيضاً منازل منفصلة ، يوجد به الآن العديد من المبانى العاليه . وامتد النشاط التجارى والمهنى إلى هذه الأحياء التى كانت يوما ما أحياء سكنية كلية . وفى أحيان كثيرة تتجسد التغيرات التى حدثت فى الحى فى المبانى نفسها ، حيث تضاف إلى المبانى الموجودة طوابق جديدة ذات وظيفة

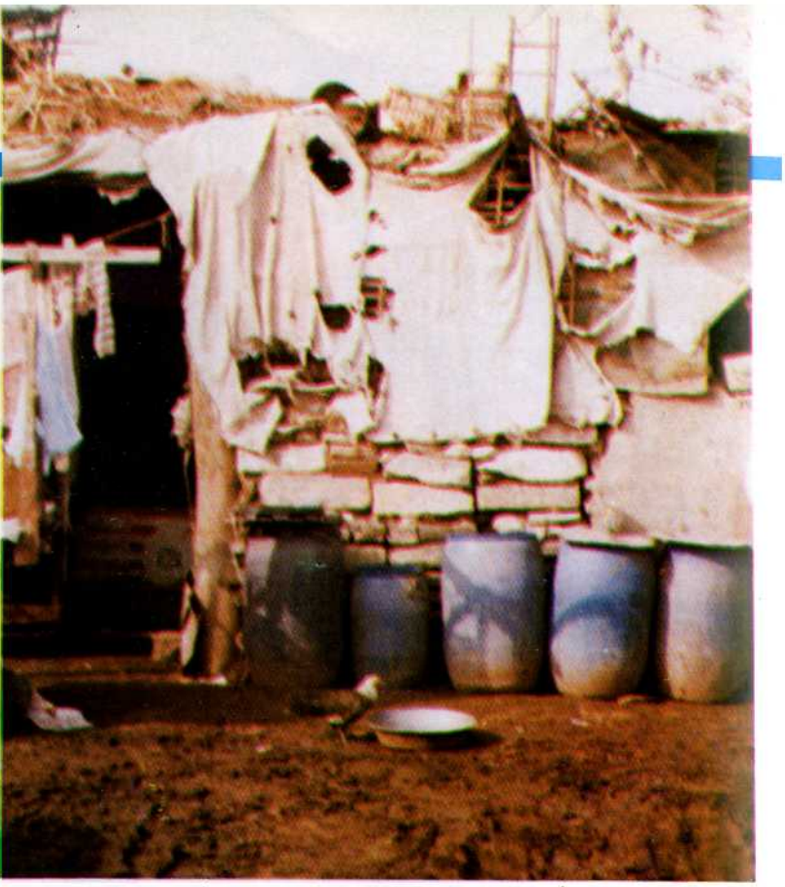

الاسكان العشوائى واستخدام مواد البناء المتاحة إلى جانب خامات أخرى غير معروفة فى مجال البناء . كأساليب لبناء العشش .

الاسكان الحكومى ومحاولات السكان للمحافظة على الاجزاء ذات الخصوصيه ... وإهمال المناطق ذات الصفة العمومية (المشاع) .

وأسلوب معمارى مختلفين تماماً عن الطوابق الأصليه للمبنى . وغالباً ماتكون قواعد إستخدامات الأراضى غير موجودة ، كما أن قوانين التنظيم والبناء قليلاً ما تُحتَرم . ومن ناحية أخرى مازالت القاهرة القديمة تقاوم التغيرات الجديدة كما فعلت فى النصف الأول من هذا القرن ، وما زالت تحافظ على شخصيتها التاريخية بدرجة معقولة .

ومجمل القول أن أجزاء كثيرة من القاهرة فقدت نسقها العمرانى وأصبحت خليطاً من المبانى المختلفة ذات الوظائف والأنشطة المتباينة .

مشكلة الاسكان فى القاهرة :

إن مشكلة الإسكان فى القاهرة ليست خافية على أحد ، وتتمثل فى زيادة السكان بمعدل مرتفع غير مصحوب بزيادة فى الوحدات السكنية الجديدة ، وفى الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية ، وفى تدهور الأجزاء القديمة من المدينة مع عدم وجود بدائل لها ، وكذلك فى تراكم النقص فى حجم الاسكان على مر السنين ، وأخيراً الهوة التى تزداد إتساعاً بين تكلفة الوحدات السكنية والإمكانيات الاقتصادية لدى العائلات .

ويقدر معدل الزيادة السنوية فى عدد السكان فى القاهرة الكبرى بحوالى ٨, ٣٪ بالمقارنة بزيادة سنوية قدرها ٨, ٢٪ من العدد الكلى للسكان . وقد تمثل هذا فى زيادة عدد سكان القاهرة من ٣ مليون نسمة فى عام ١٩٥٥ إلى ١٢ مليون نسمة حالياً . ويبلغ حجم الزيادة السنوية حوالى ٣٥٠ ألف نسمة أى مايقارب تعداد مدينة متوسطة فى الدلتا . ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكان القاهرة فى عام ٢٠٠٠ حوالى ٥, ١٦ مليون نسمه بينما سيصل عدد سكان مصر كلها الى ٥, ٦٧ مليون نسمه .

وعلى الرغم من كل الجهود الرامية إلى إعادة توزيع الهجرة الداخلية فقد ظلت مدينتا القاهرة والاسكندرية أكبر المراكز جذباً للهجرة القادمة من المناطق الريفيه . ومن المقدر طبقاً للدراسات الحديثه أن تجذب هاتان المنطقتان وحدهما ٧٣٪ من العدد الكلى للمهاجرين . وقد كان لهذا المعدل المرتفع للهجرة تأثير بالغ الشدة على نمط الاسكان فى هاتين المنطقتين كما سيتضح فى جزء لاحق من هذا الموضوع . ويرجع هذا أساساً إلى الاتجاه إلى تركيز النشاطات الإدارية والانتاجية والخدمية فى هاتين المنطقتين . وقد كان تعداد مدينتى القاهرة والاسكندرية يمثل ١٧٪ من التعداد الكلى فى عام ١٩٤٧ م . ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٥٪ فى عام ١٩٧٦ م . ومن المتوقع أن تبلغ ٣١٪ فى عام ٢٠٠٠ . ومن المتوقع كذلك أن يبلغ تعداد السكان فى المناطق الحضرية ٣٧ مليوناً فى عام ٢٠٠٠ ، حيث يمثل تعداد القاهرة الكبرى وحدها ٥, ٤٤٪ من هذا التعداد الكلى لسكان المناطق الحضريه .

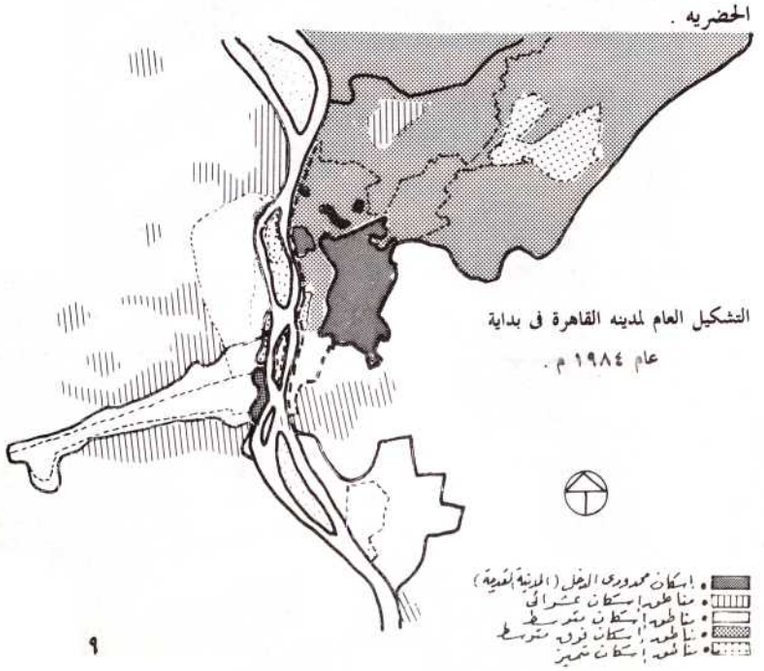

التشكيل العام لمدينه القاهرة فى بداية عام ١٩٨٤ م .

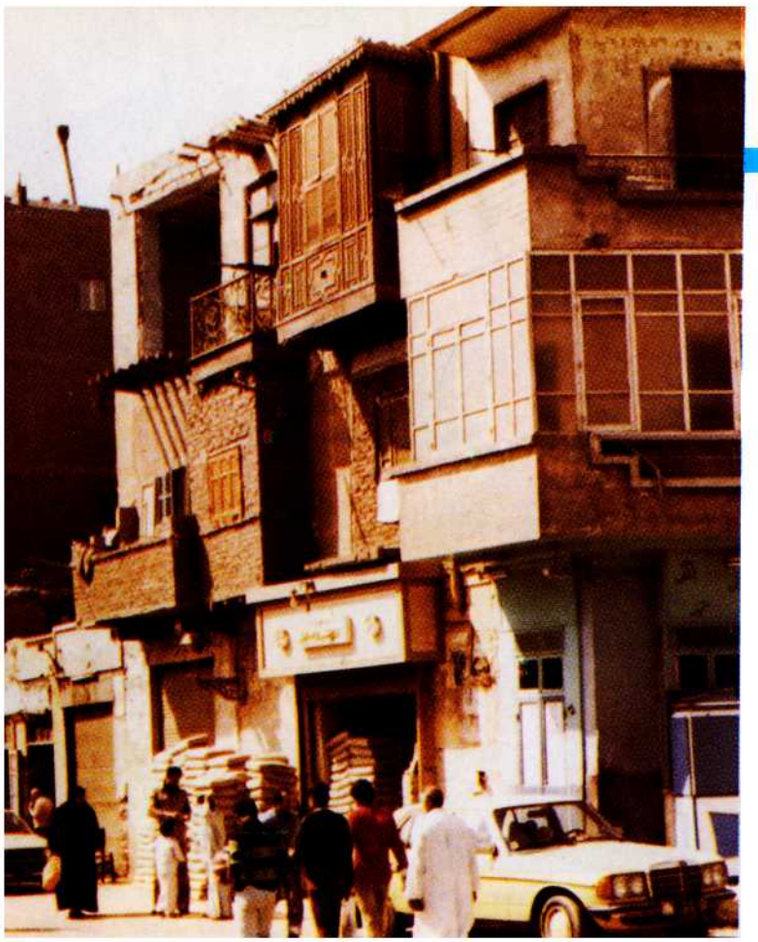

تدهور الاحياء القديمة فى المدينة ، وعدم وجود بدائل لها نتيجة لتيارات الهجره الريفية ، وتراكم النقص فى حجم الاسكان .. وهى أحد الاسباب الرئيسية فى تفاقم مشكلة الاسكان .

محاولات السكان لتهيئه المساكن الحكومية لمواءمة متطلبات الأسر متباينة الحجم والاحتياجات .

مناطق الاسكان الراقية (الزمالك وجاردن سيتي) حيث ارتفعت أسعار الأراضى .. وكانت النتيجة إضافة الأدوار العلوية وفقدت هذ المناطق طابعها التقليدى .

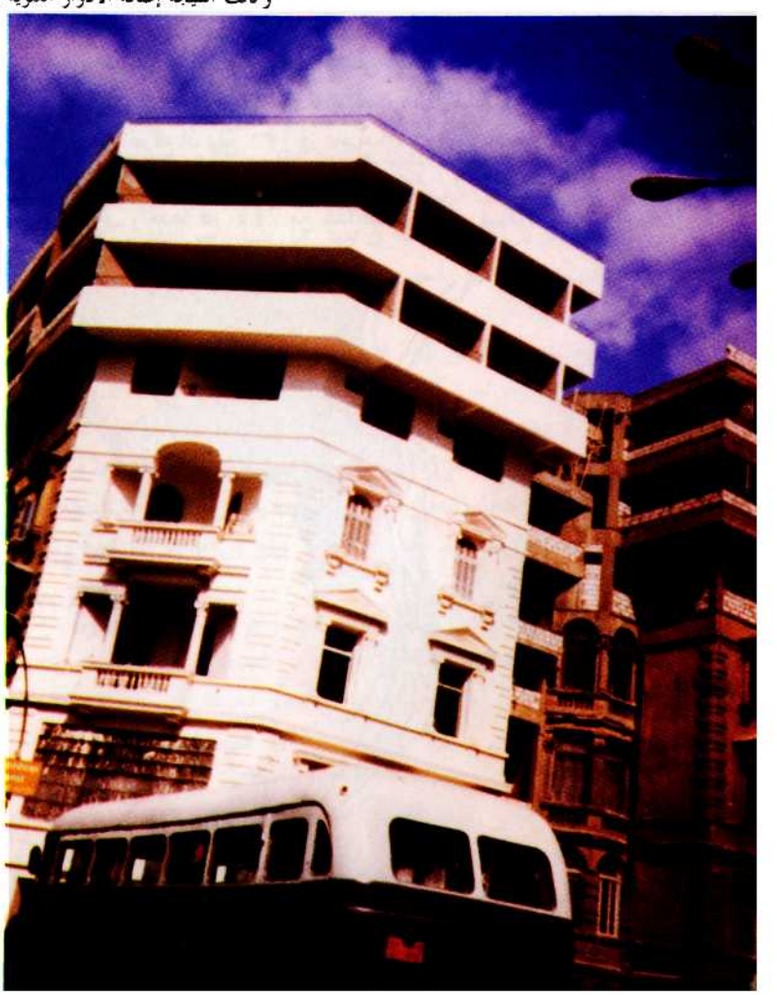

الاسكان العشوائى المتاخم للمناطق السكنيه المتوسطة والذى ينتشر فى صوره حلقات حول المراكز السكنيه القديمة وعلى أطراف المدن .

ولقد أدى ارتفاع مستوى المياه الجوفية مصحوباً بزيادة نسبة حامض الكبريتيك إلى تدهور الأحياء القديمة فى القاهرة . وتعانى هذه المناطق من نقص الصيانه وانخفاض مستوى الخدمات ، ويشيع فيها انهيار المبانى والشروخ الخطيرة فى الأبنية . وتضطر العائلات إلى ترك منازلها . وهناك أعداد كبيرة منهم ليس لديهم مأوى آخر ، فيحاولون أن يجدوا مأوى فى المساجد أو المقابر . ويبلغ عدد ساكنى المقابر حالياً حوالى ٥٠٠ ألف نسمة ، ويمثل هؤلاء ضغطاً سياسياً كبيراً . ولهذا فقد أصبحت مشكلة الاسكان فى مصر مشكلة أساسية .

أما الهوة بين تكلفة الوحدة السكنية والإمكانيات الاقتصادية للعائلات المصرية فشاسعة حيث يبلغ متوسط دخل العائلة المصرية حوالى ٩٤٠ جنيه سنوياً ، مما يحقق معدلاً أقل بكثير من المعدلات المقبوله .

ومن الموضوعات الأساسية فى مشكلة الاسكان « قوانين الإيجارات » حيث كان المفروض أن تكون هذه القوانين قد وضعت لتحمى المستأجر فى مواجهة المالك ، ولكنها بمرور الوقت أثبتت أنها تضعف الصلة بين المالك والمستأجر . كما أنها لن تساعد على تشجيع مساهمة القطاع الخاص فى عملية الاسكان حيث أن عائد الاستثمار فى الاسكان أقل بكثير من سعر الفائدة بالبنوك أو الاستثمارات الأخرى .

شكل المدينه :

وبدراسه شكل مدينة القاهرة من الجو نجد أن تلال المقطم تمتد إلى الشرق من الخط الأساسى أو القاعدة الممتدة من الشمال الى الجنوب وتليها مباشرة القاهرة الاسلامية القديمة وتضم مدرسة ابن طولون والقلعة والقاهرة الفاطمية . وتحيط بالقاهرة القديمة دائرة تلو الدائرة من الأحياء الحديثة على المحيط الخارجى للدائرة بينما تزداد قِدماً كلما اتجهنا الى المدينة الاسلاميه . لقد اتخذت المدينة شكل المروحة فى أثناء نموها عبر التاريخ : أى نصف دائرة قطرها تلال المقطم . واتخذ النمو دائما نفس النمط ؛ قفزة إلى الخارج يقوم بها أبناء الطبقات العليا تليها الطبقة المتوسطة تاركين وراءهم الطبقات الدنيا ، وعندما تكتمل هذه الدائرة تحدث قفزة أخرى إلى الخارج ، وهكذا استمرت هذه الحركة حتى وصلت إلى شكلها المطلق فى الوقت الحالى . لقد احتفظت كل دائرة بسماتها التاريخية – مادية أو إنسانية – واضحة ومحددة بخطوط تفصل كل عهد عما يليه .

ومن هنا نجد إن القوى الاقتصادية والاجتماعية التى شكلت القاهرة الحديثه – أو الطبقه الأخيرة – ترجع إلى عهد الحملة الفرنسية على مصر فى الأعوام الأخيرة من القرن الثامن عشر . أما القاهرة القديمة فبقيت كما هى دون تغيير كبير بينما أنشئت أحياء جديدة للطبقات العليا وفوق المتوسطة مثل مصر الجديدة (هليوبوليس) فى الشمال والمعادى فى الجنوب والزمالك وجاردن سيتى فى الغرب . وتم تخطيط الجانب الغربى من النيل الممتد من كوبرى قصر النيل حتى كوبرى عباس لتسكنه نفس هذه الطبقات . وكانت هذه المناطق سكنيه كليه يقطنها أبناء الجاليات الأجنبية والصفوة الحاكمة والطبقة المصرية فوق المتوسطة ، ويتنوع النمط المعمارى فى هذه المناطق بين المنازل الريفيه الانجليزية فى المعادى والفيلات الايطالية والقصور الفرنسية فى جاردن سيتى والزمالك وبين المبانى ذات الطابع الاسلامى فى هليوبوليس . ويعبر هذا التنوع عن التأثيرات الغربية المختلفة فى القاهرة وتعتبر هذه الأحياء جيدة التخطيط طبقاً للمعايير الأوروبية فى ذلك الوقت .

التشكيل العام لمدينة القاهرة فى بداية القرن العشرين .

ومن ناحية أخرى ، امتدت أحياء الطبقات المتوسطة على اختلافها فى المنطقة بين القاهرة القديمة وبين الأحياء الراقية على الأطراف ، مثل العباسية والظاهر وشبرا والمنيرة والروضه .. الخ . وقد ضمت هذه الأحياء الى جانب المصريين بعض الأجانب الأقل ثراء مثل اليونانيين والأرمن . وقد اتسم تخطيط هذه الأحياء بالاستقامة ، فهناك شارع واحد عريض فى قلب الحى يؤدى وظيفة العمود الفقرى وتتفرع منه شبكة من الشوارع الضيقة الممتدة على جانبيه .

وفى أواخر الأربعينيات تم تخطيط مدينة الأوقاف وكان من المفروض أن تكون منطقة سكنية للطبقة المتوسطة الصاعدة وبالتحديد المهنيين وموظفى الحكومة ، فتم تقسيمها بين النقابات المهنية المختلفة مثل : المهندسين ، والأطباء ، والصحفيين وغيرهم كأساتذة الجامعات وضباط البوليس .

أما قلب القاهرة التجارى (وسط البلد) فقد كان هذا الحى شكلاً ومضموناً ، حياً باريسياً ، وتبدت شخصيته المميزة فى الشوارع المستقيمة والمبانى العاليه على النمط المعمارى الفرنسى والحوانيت الأوروبية . وكان قاطنوه أساساً هم التجار الأوروبيون .

وهنا تجدر الاشاره إلى أن البحث عن الهوية قد انعكس فى الأسلوب المعمارى وبالذات فى المبانى العامة ، فمثلما تأرجح العقل المصرى بين الاسلام والعروبة والمصرية كذلك فعل المعمار . وهكذا نجد أن مبنى محطة مصر ذو طابع اسلامى بينما بنى مبنى محطة الجيزة على النمط الفرعونى ، وكذلك فان ضريح أحمد ماهر اسلامى الطابع وضريح سعد زغلول فرعونى الطابع . وقد جرت محاولة لاتباع نمط وسطى يحمل ملامح كلا النمطين فى مبنى سوق القاهرة الدولى بالجزيرة ولكن هذا النمط لم يتكرر ثانية

أنماط الاسكان فى الفترة الأخيرة :

إن للثلاثين عاما الماضية من ١٩٥٥ الى ١٩٨٥ م أهمية خاصة فى موضوع التغير فى نمط أبنية القاهرة . ويرجع هذا أساساً الى حقائق عديدة أولها : أن التغيرات التى حدثت فى القاهرة خلال هذه الفترة هى أكبر وأعمق من كل التغيرات التى حدثت فى المائة والخمسين عاماً الماضية ، ومعدل التغير فى هذه الفترة أسرع مما قبلها وثانيا : لقد تخلى النظام الاجتماعى المصرى عن شكله التقليدى خلال هذه الفترة وأدى هذا التغيير إلى تغير الشكل العمرانى للمدن المصرية لاسيما القاهرة . وثالثاً : فقد تحولت القاهرة فى هذه الفترة من عاصمة إلى مستودع ضخم لكل الأنشطة الإنسانية إنتاجية كانت أم غير انتاجية ، كما تخلت عن دورها العمرانى القيادى لتصبح تجميعاً للأحياء المتباينة . لقد كانت القاهرة من قبل تساهم فى الرخاء القومى من كل النواحى ، ولكنها فى الثلاثين عاما الماضية أصبحت تستهلك حيوية وموارد الدولة بأكملها . ورابعاً : لقد وصل نمو المدينة من حيث المساحة إلى حده الأقصى . ويفكر المخططون حالياً فى إنشاء طريق دائرى يحيط بالقاهرة ليحد من نموها ، وستكون المرحلة التالية للتوسع هى بناء مدن تابعة حول الكتلة الرئيسية للقاهرة على مسافات كافية تفصل بينها وبين القاهرة على أن تظل تدور فى مدارها .

ويمكننا أن نقسم هذه الفترة الأخيرة إلى ثلاث فترات مميزة ، الأولى من منتصف الخمسينيات إلى منتصف الستينيات ، والثانية من منتصف الستينيات الى منتصف السبعينيات ، والثالثة من منتصف السبعينيات إلى الآن . فإلى حد ما تعتبر كل فترة من الثلاث مختلفة عن الأخرى على الرغم من انتمائها جميعاً إلى نفس المرحلة . ففى الفترة الأولى شهدت مصر اشتراكاً أوسع وأقوى للدولة فى المسائل المحلية ، مصحوباً باقتصاد مركزى موجه وتم إنشاء القطاع العام الذى أخذ ينمو سريعاً ، كما تم الحد من النشاط التجارى الخاص بينما أممت الشركات الخاصة الكبيرة . لقد كان هذا عصر التحول إلى الاشتراكية أو الرأسمالية للدولة . وكذلك شهدت مصر فى هذه الفترة تطورات صناعية هامة من ناحية ، واهتماماً حقيقياً برفاهية ذوى الدخول المحدودة من ناحية أخرى . ولأول مرة فى تاريخنا الحديث تم بناء المساكن ذات التكلفة المنخفضة على نطاق واسع رغم أن هناك محاولات سابقة على هذا فى السيدة زينب عام ١٩٢٨ م ، وفى امبابة عام ١٩٤٧ م .

فتركزت المساكن ذات التكلفة المنخفضة التى تبنيها الحكومة فى منطقتى القاهرة الكبرى والاسكندرية ولم يتم بناء هذا النوع من المساكن فى المراكز العمرانية الأخرى . ويرجع هذا إلى أن هاتين المدينتين كانتا فى تلك الفترة – كما هى الحال دائماً – مركز الاهتمام بالنسبة للحكومة المركزية . أو لعل السبب يرجع إلى أنه لم تكن هناك حاجة ملحة إلى هذا النوع من الإسكان فى المناطق الأخرى . وتم بناء المساكن ذات التكلفة المنخفضة مباشرة حول الكتلة المبنية للقاهرة فى حلمية الزيتون شمالاً ، وامبابه غرباً وحلوان جنوباً . وكذلك تم بناء هذه المساكن محل الأحياء الفقيرة التى أزيلت كما حدث فى تلال زينهم وشبرا . والمخطط العام لهذه المشروعات متماثل تماما وهو عبارة عن مبانى متوازيه (بلوكات) تضم شققاً سكنية وتفصل بينها مسافات ضيقة . وليست بها مساحات خضراء كما كانت تنقصها الخدمات الاجتماعية والمرافق الأساسية ، والكثافة السكانية بها مرتفعة إذ تصل إلى ٢٠٠ شخص فى الفدان بينما النسبة المقبولة هى ١٥٠ شخص فى الفدان . ومن الملاحظ عموماً إن التخطيط الحكومى للمساكن المتوسطة أو المساكن منخفضة التكلفة يهتم أساساً بتوفير المأوى حيث أن هذا هو لب مشكلة الاسكان ، ولكن المنافع العامة ، وسهولة المواصلات ، والخدمات الصحية ، والتعليمية ، والترفيهيه ، وغيرها من الأنشطة الاجتماعية تعد جميعاً من العوامل الهامة والحيوية فى أى مشروع إسكانى متكامل .

لقد بنيت أنواع مختلفة من المساكن منخفضة التكلفة فمنها ما يتكون من حجرة واحدة أو حجرتين أو ثلاث حجرات ، وكانت أكثرها شعبية هى الوحدات المكونة من ثلاثة حجرات فهى توفر مساحة كافية للعائلات الكبيرة ، ومن ناحية أخرى يمكن للعائلات الصغيرة ان تعيش فى حجرة واحدة ، وتؤجر باقى الحجرات من الباطن لكى تؤمن دخلا إضافياً .

وهناك نوع ثان من الاسكان تم بناؤه خلال تلك الفترة ويمكن تسميته « إسكان العمال الصناعيين » . فقد تم إنشاء الأحياء السكنية ، وتسمى أحيانا المدن السكنية للعمال والموظفين بجوار المراكز الصناعية التى أنشئت فى ذلك الوقت . ويتجاوز مستوى التصميم والتخطيط فى هذه المدن المستويات العالمية . فقد وصلت الكثافة السكانية إلى ٧٥ شخصاً للفدان ، كما تم توفير الخدمات الاجتماعية والترفيهية للسكان . وكانت هذه الوحدات تنقسم إلى نوعين : فيلات منفصلة من طابقين على مساحة كلية قدرها ٢٢٠ متر مربع ، وخصصت هذه الفيلات للمديرين وكبار الموظفين ، ثم شقق مكونة من ثلاثة حجرات على مساحة قدرها ٨٥ متر مربع فى عمارات سكنية وخصصت هذه الوحدات للعمال والموظفين العاديين . وكذلك كانت هناك وحدات أصغر على مساحة ٦٢ متر مربع للعمال غير المتزوجين . وكان المخطط العام لهذه المدن أقل صرامة وأكثر تمشياً مع قواعد التخطيط فى ذلك العصر . وحذت الحكومة حذو هذه الهيئات ، فسرعان ما بنيت الوحدات السكنية حيث تتكون الوحدة من ثلاثة حجرات على

مساحة ٨٥ متر مربع فى القاهرة وحدها ، وخصصت لموظفى الحكومة . كذلك تم بناء مبانى مماثلة فى عواصم المحافظات الأخرى . ومن المؤسف حقاً أن بناء هذه الأحياء السكنية المخصصه للعمال أو الموظفين لم يستمر فى الفترات اللاحقة .

ولقد كانت المحاولة الأولى لإعداد خطة شاملة للقاهرة فى نهاية الخمسينيات فأجريت الدراسات الأساسية فى تقسيم واستخدامات الأراضى وبدأت الخطوط العريضة للخطة تتضح ولكنها بقيت فى مرحلة ابتدائية ولم يتم تنفيذها بشكل كامل كما لم يتم إصدار القوانين اللازمة لتنفيذها . وهكذا كانت تتم مواجهة المشاكل العمرانية بطريقة عشوائية من قبل الهيئات الحكومية المختلفة .

وعلى العكس من هذه الفترة التى اتسمت بديناميكية حركة الإسكان فى اتجاهات وعلى مستويات مختلفة ، اتسمت الفترة التالية من منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات ببطء هذه الحركة ، وبالذات فى مجال المساكن الشعبية والإسكان العمالى . بينما استمر التوسع فى الإسكان المتوسط بمعدل أقل من ذى قبل . ولكن الصورة كانت أفضل بالنسبة للإسكان المتوسط حيث أمتدت كل من مدينة نصر والمعادى باتجاه الشرق فى الصحراء الشرقية ، وامتدت كل من مصر الجديدة وحلوان شمالاً وجنوباً على التوالى . وفى هذا الوقت ظهر تقليد بيع الوحدات السكنية بدلا من تأجيرها وانتشر هذا التقليد تدريجياً . وظلت القوانين مقتصرة على تحديد القيمة الايجارية للوحدات أما أسعار بيع هذه الوحدات فقد تركت لقانون العرض والطلب .

ونتيجة لغياب خطة شاملة موضوعة بالفعل موضع التنفيذ وأيضا نتيجة لغياب الاهتمام القومى باسكان ذوى الدخول المحدودة ، ومع زيادة حجم الهجرة من المناطق الريفية إلى المدينة ، بدأ الإسكان العشوائى فى الظهور ، وأخذ فى الزحف على وجه القاهرة . ويتم بناء الإسكان العشوائى فى غياب كل القواعد الرسميه لحيازة الأرض وتراخيص البناء وتخطيط وتقسيم الأراضى . وبالتالى يعتبرهذا النوع من الاسكان خارج الاسكان الرسمى . وقد تركز نمو الاسكان العشوائى فى شبرا الخيمة شمال القاهرة . فقبل عام ١٩٦٠ م كان حجم الاسكان العشوائى ٧, ٤٣٪ بينما الرسمى يمثل ٧, ٥٦٪ أما فى الفترة من ٦٠ - ١٩٧٠ م . فقد زادت هذه النسبة ليمثل الإسكان العشوائى ٢, ٧٢٪ اقتصر الاسكان الرسمى على ٨, ٢٧٪ وخلال المدة من ٧١ - ١٩٧٦ م ، قفز الاسكان العشوائى الى ٨, ٨٨٪ وانحصر الاسكان الرسمى فى ٢, ١١٪ ثم تحسنت الصوره قليلاً بعد عام ١٩٧٦ حيث تناقص الاسكان العشوائى إلى ٧٥٪ وازداد الاسكان الرسمى الى ٢٥٪ .

أما الفترة الثالثة والأخيرة (منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن) فقد حملت معها تحولاً أساسياً فى الواقع الاسكانى فى القاهرة ، حيث توقف بناء المساكن منخفضة التكلفة بشكل رسمى وحل محل هذا النوع من المساكن الإسكان العشوائى الذى أصبح السمة الرئيسية لعملية الإسكان بالقاهرة . وفى نفس الوقت ، استمر الإسكان المتوسط فى النمو فى نفس مواقعة التقليدية . بينما ظهر الإسكان الفاخر بعد عقدين من الغياب ولكن بشكل مختلف هذه المرة . فأقيمت أبراج الإسكان الفاخر وبالذات على شاطىء النيل فأعطت القاهرة - بارتفاعها - أفقاً جديداً . وأصبح الاقتصاد أقل مركزية عن ذى قبل وتبنت الحكومة سياسة الانفتاح وتشجيع الاستثمار الأجنبى . كما خففت القيود على القطاع الخاص فى كل ميادين الصناعة والانتاج . وأصبح الاستيراد أكثر سهولة ، وسُمح للمصريين بالعمل فى البلاد الغنية المجاورة . ويقدر عدد المصريين العاملين فى هذه البلاد بثلاثة ملايين ، تمثل مدخراتهم عنصراً هاماً فى النسيج الاقتصادى للدولة . وهناك نسبة كبيرة من المصريين العاملين بالخارج يوجهون جزءاً من مدخراتهم إلى البناء وخلقوا بذلك حاجة كبيرة إلى الإسكان المتوسط . كما أدى وجود عدد كبير من الأجانب نتيجة لسياسة الانفتاح إلى زيادة تلك الحاجة إلى الإسكان المتوسط وكذلك الفاخر ، مما أوجد سوقاً واسعة للإسكان فى الأعوام الأخيرة . وقد أدى هذا العامل وغيره من العوامل إلى حدوث ارتفاع فى أسعار الأرض وتكلفة المبانى . ومن ناحية أخرى أدى النزيف المستمر للقوى العاملة فى مجال البناء إلى قلب موازين الأجور . فقد ارتفعت أجور عمال البناء بشدة ، وفاقت لأول مرة أجورَ ومرتبات الفئات الأخرى وبالذات المهنيين وموظفى الحكومة . ولمواجهة الحاجة المتزايدة إلى الوحدات السكنية ، ومع زيادة أسعار الأرض وجد المستثمرون أن الامتداد العمودى فوق المبانى القائمة أيسر من بناء المبانى الجديدة . وتتركز المبانى السكنية الفاخرة فى ثلاثة مواقع رئيسية وهى الزمالك وجاردن سيتى وعلى طول شاطىء النيل وبخاصة فى المنطقة الواقعة على الشاطىء الغربى والممتدة من كوبرى قصر النيل وحتى كوبرى الجيزه مروراً بكوبرى الجامعة وكذلك المنطقة الواقعة على الشاطىء الشرق فى المعادى . وتمت فى هذه المناطق إزالة الفيلات والقصور القديمة لتحل محلها العمارات العالية كما تم بناء أكثر من مبنى على بعض القطع الكبيرة . وفى غياب الإشراف من قبل سلطات المدينة أضاف الملاك إلى المبانى وحدات سكنيه أكثر مما تسمح به القوانين وبذلك فقدت القاهرة فى هذه المناطق ثروة معمارية لاتعوض . وهكذا اختفت المساحات الخضراء ، واكتظت الشوارع بالسيارات بينما أثقلت المنافع العامة بوطأة الحمولة الإضافية . ولم تكن هذه المبانى سكنية تماماً ، فقد استخدم بعضها لأغراض تجارية أو كمكاتب للشركات الجديدة . وعموما كان الغرض من إنشاء هذه المبانى هو تحقيق ربح سريع بغض النظر عن الاعتبارات العمرانية .

واستمر الإسكان المتوسط فى النمو ، وتم بناء المساحات الخالية بين المبانى فى المناطق التقليدية للاسكان المتوسط ، وبالذات فى منطقة المهندسين ، حيث تعرض هذا الحى لنفس التحول الذى حدث للزمالك وجاردن سيتى ، فأضيفت طوابق جديدة للمبانى القائمة ، وحلت المبانى متعددة الطوابق محل الفيلات المستقلة ، وتم تشييد المبانى المرتفعة على القطع الخالية . وكما هى الحال فى الزمالك وجاردن سيتى ظهرت الأنشطة التجارية ، وأصبح المزج بين الوحدات السكنية والوحدات المستخدمة لأغراض تجارية أحد الملامح المشتركة بين الأحياء الثلاثة . وشيدت مبانى الإسكان الإدارى بسماتها المعمارية الغربية المميزة . كما استخدمت الوحدات المخصصة للسكن أساساً كمكاتب لأنشطة تجارية مختلفة . ولقد أصبحت منطقة وسط البلد غير قادرة على احتواء هذه الأنشطة لأسباب كثيرة منها نقص المساحة وعدم وجود أماكن انتظار للسيارات فضلاًعن الحالة السيئة التى تعانى منها معظم المبانى . وهكذا ظهرت مراكز تجارية فرعية فى الزمالك وجاردن سيتى والمهندسين وهى حالياً فى مرحلة التكوين . وفى نفس الوقت استمرت مصر الجديدة ومدينة نصر والمعادى وحلوان فى النمو ، ولكن الطابع السكانى ظل غالبا عليها . وساهم كل من القطاعين العام والخاص فى تطوير هذه الأحياء ، ففى ظل قوانين الاستثمار الجديدة تم تأسيس العديد من الشركات فى مجال الاسكان وظهرت مشاريع إسكانية مثيرة للاهتمام فى الأعوام الأخيرة . وبعض هذه المشاريع تتبع نسقاً عمرانياً لابأس به ، حيث تراعى قواعد التصميم والتخطيط ، كما تم توفير المساحات الخضراء والمنافع والخدمات العامة .

وكما ذكرنا من قبل ، لم يتم بناء أية مساكن منخفضة التكلفة خلال هذه الفترة ، وترك هذا الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام الاسكان العشوائى . ونادراً

مايراعى الحائزون للأرض فى مناطق الاسكان العشوائى قواعد التخطيط من ناحية المناطق العامة الخالية أو عرض الشارع . ويبلغ عرض الشارع عادة فى هذه المناطق أربعة أمتار . وتتبع الشوارع دائماً تخطيطاً غير منتظم . كما تتراوح مساحات القطع بين ٦٠ متر مربع الى ٨٠ متر مربع . ويعتبر توفّر مياه الشرب العامل الأساسى فى وجود وانتشار الإسكان العشوائى ، بخلاف عاملى الكهرباء والصرف الصحى اللذين يعتبران أقل أهمية إذ يمكن الحصول على الإضاءة بواسطة مصابيح الكيروسين ، كما يمكن حل مشكلة الصرف باستخدام الخزانات . وما أن تصبح مناطق الإسكان العشوائى أحياءاً سكنية مستقرة حتى يسارع السكان إلى طلب الخدمات الحكومية ، وتجد السلطات نفسَها مضطرة إلى قبول الأمر الواقع ، ومحاولة مد هذه الأحياء بالمنافع العامة . ولكن على الرغم من ذلك تبقى هذه المناطق أقل تمتعاً بالخدمات من مناطق الإسكان الرسمى ، وقد تعوّد السكان فى مناطق الإسكان العشوائى على أن يعيشوا بدون منافع عامة طوال السنين . ولا يوجد فى هذه الأحياء نظام لجمع القمامة التى تتجمع فى المساحات الخالية والشوارع ، وتتحول إلى بؤر لتفريخ الذباب والحشرات الأخرى . ولمناطق الإسكان العشوائى سمات ريفية واضحة ، حيث أن نسبة كبيرة من سكانها من المهاجرين من الريف الذين احتفظوا بتقاليدهم وعاداتهم الريفية مثل تربية الطيور والحيوانات فى المنازل . فالخصائص الاجتماعية لسكان هذه المناطق تكاد تطابق مثيلتها فى القرى . وليست حالة المبانى فى هذه المناطق بأسوأ من حالة المساكن منخفضة التكلفة التى تبنيها الحكومة . فقد استخدمت نفس مواد البناء والتشطيب ، ويشيع استخدام هيكل الحديد المسلح مع حوائط من الطوب الأحمر ، ولكن هذه الحوائط تبقى عادة دون دهان . وتشير الدراسات الحديثة إلى أن ٨٤٪ من إجمالى عدد الوحدات المبنية فى القاهرة الكبرى تدخل ضمن الإسكان العشوائى ، وبهذا يمكن القول بأنه لولا هذا النوع من الاسكان لكانت مشكلة الاسكان أكثر حدةً مما هى عليه الآن .

ومن أنواع الإسكان التى ظهرت فى الأعوام الأخيرة ما يمكن تسميته بالإسكان العاجل ، فقد أصدرت سلطات المدينة عدة أوامر بالإخلاء للعائلات المقيمة فى المبانى القديمة المعرضة للانهيار . ويحاول أولئك النازحون من منازلهم أن يجدوا لهم مأوى يعيشون فيه ، فيسكن بعضهم فى المساجد أو تحت الخيام أو فى المقابر . وقد تولت سلطات المدينة إنشاء وحدات سكنية مؤقتة لهؤلاء فى منطقتين أو ثلاثة . ففى زينهم أقيمت المساكن بواسطة الحوائط الخشبية ، وفى الدويقة تم بناء مساكن ذات حوائط وأرضيات خرسانية ، ولاتختلف هذه المساكن كثيراً عن المساكن الشعبية الدائمة رسمية كانت أم عشوائية ، ويسكنها الناس بدون مقابل وينظمون حياتهم فيها على أساس دائم .

وتجرى وزارة الاسكان حالياً تجارب لإقامة المساكن العاجلة فى زمن قصير وبحد أدنى للتكاليف . ومن النماذج الموضوعة تحت الاختبار حالياً ، الأكشاك النمطية المصنوعة من ألواح معدنية تقسم من الداخل إلى وحدات سكنية .

وفى أواخر السبعينيات عندما وصلت المدينة إلى أقصى مساحة ممكنة لها ظهرت فكرة إنشاء مدن تابعة لمواجهة الحاجات المتزايدة للسكان ، وأصبح تطوير المدن التوابع من أجل استيعاب التوسع العمرانى فى المستقبل أحد الأهداف الاستراتيجية من أجل مستقبل القاهرة . وقد تم تحديد خمسة مدن هى مدينة ٦ أكتوبر فى الغرب ومدينة ١٥ مايو فى الجنوب ومدينة العبور فى الشمال ومدينتا الأمل وبدر فى الشرق .

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الأحداث الهامة التى وقعت فى تلك الفترة . فاستجابه للحاجة إلى وضع سياسة قومية لمواجهة مشكلة الاسكان تم فى عام ١٩٧٩ وضع الخطة القومية للإسكان تحت إشراف وزارة الإسكان لكى تقدم رؤية شاملة لإنشاء الوحدات السكنية ، ولكى تعمل على تحسين طاقة صناعة البناء ، والتوسع فى إنتاج مواد البناء ، وتطوير تدريب العمالة . وقد أوضحت الخطة الحاجة إلى بناء ٣,٦ مليون وحدة سكنية قبل عام ٢٠٠٠ ، وتم وضع برنامج تفصيلى لتنفيذ الخطة . وتبقى هذه الخطة أهم الأعمال التى تم إنجازها فى ميدان دراسة الاسكان خلال الأعوام الأخيرة .

كما أن مجلس الشورى أجرى من خلال لجنة الإسكان به فى عام ١٩٨٣ ، دراسة شاملة عن مشكلة الاسكان فى مصر . وقد نشر المجلس تقريراً ضم النتائج التى توصلت إليها اللجنة . كما عقدت وزارة التعمير والإسكان واستصلاح الأراضى ندوة حول الإسكان وتم نشر توصيات هذه الندوة مؤخراً .

ولقد أجريت مؤخراً أبحاث كثيرة عن الإسكان ، منها دراسة عن المسكن ــ النواة وإمكانية تطبيقه فى مصر . ويتم حالياً تنفيذ هذه الدراسة فى منطقة حلوان . كما خصصت مدينة ٦ أكتوبر كمنطقة لإجراء التجارب على المساكن منخفضة التكلفة . وسوف يتم فى هذه المنطقة اختبار وتقييم الأفكار الجديدة فى التصميم والتخطيط .

ومما سبق نلاحظ اختفاء الشكل القديم للقاهرة والذى كان مزيجا أوروبياً من كل من المدينة القديمة التاريخية وأحياء الطبقة المتوسطة والأحياء السكنية الراقية ، وحل محله تركيب عمرانى أفروأسيوى مكون من أحياء شعبية ومتوسطة واسعة وغير متصلة ببعضها وقد حدث هذا التغير الأساسى خلال الأعوام الثلاثين الماضية فاتسعت المساحة المبنية فى القاهرة الكبرى بمعدل سنوى قدره ٤٪ على الأرض الزراعية أساساً ، وبطول المحور الشمالى – الجنوبى – وشهد العقد الأول من هذه الفترة اهتماماً قومياً بالإسكان الشعبى والعمالى ، كما أخذ الإسكان المتوسط فى النمو أيضا . وأنشئت شركات التعمير التى أخذت على عاتقها بناء هذه الأنواع من المساكن . وفى العقد الأوسط من الفترة نفسها تراجع الإسكان عموماً عن مركزه المتقدم فى السياسة القومية واستطاع الإسكان المتوسط وحده أن يستمر فى النمو خلال هذا العقد . وفى العقد الأخير صُرف النظر تماماً عن الإسكان الشعبى وحل الإسكان العشوائى محل هذا النوع من الاسكان . ويمثل الإسكان العشوائى حالياً حوالى ٨٠٪ من حجم الوحدات المبنية سنوياً . ويبدو هذا النوع من الإسكان أشبه بالورم الكامن تحت جلد القاهرة الخارجى . ولهذا يشيع استخدام تعبير « النمو السرطانى » لوصف هذه الظاهرة .

إن الخطة الشاملة للقاهرة التى وضعت فى أواسط الخمسينيات وتمت مراجعتها عام ١٩٧٠ ، تم تطويرها أخيراً بواسطة الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بالاشتراك مع مجموعة فرنسية ، ولكنها مازالت تفتقر إلى القوانين اللازمة لتنفيذها . ولقد أدى غياب خطة شاملة موضوعة بالفعل موضع التنفيذ وكذلك عدم وجود سيطرة حقيقية لسلطات المدينة إلى أن تسقط القاهرة فى حالة من الفوضى ، وتعرضت بعض الأحياء لتغيرات داخلية أدت إلى فقدانها لشخصيتها التقليدية وهى الآن تعانى حالة من التشوه العمرانى .

وليست هناك إشارة مقنعة تؤكد أن التغيرات الحالية فى القاهرة هى تغيرات محسوبة أو مقننة . وقد تكون اللحظة الحالية لحظة حرجة فى تاريخ هذه المدينة القديمة . والاختيار المطروح أمامنا واضح وحاسم ، فإما أن نطلق العنان لقوى التغيير لتعمل بطريقتها أو أن نقوم بتطوير وتنفيذ مخطط عمرانى يليق بتاريخ القاهرة الطويل .

مشـــروع العـــدد

مجمـــع سكنى بالـــدار البيضـــاء ـ المغـرب

حاصل على جائزة الأغاخان للعمارة ١٩٨٦

المعماريون : عبد الرحيم الشرعى
وعبد العزيز لزرق

يُعَد مجمع « دار الأمان » أكبر مشروع إسكانى عام ينشىء فى المغرب حتى تاريخ اتمامه (يونيو ١٩٨٣) ، ويشكل المشروع مثالا ناجحا لإسكان الأسر الفقيرة ويتميز المشروع بطابع وشخصية خاصة متميزة .

وقد حاول المخطط فيه التأكيد على أهمية الأماكن العامة الحضرية بإعتبارها امتداد للأماكن المعيشية ووسيلة لتعميق الحياة الإجتماعية ، وهكذا أدمجت الأماكن العامة فى مجال منطقة الإسكان بطريقة متكاملة تراعى فيها أحتاجات الأهالى وتطلعاتهم .

يشغل مجمع اسكان دار الأمان ، الذى يقع فى حى صناعى من أحياء الدار البيضاء شرق مركز المدينة ، سبعة وثلاثين هكتارا من الأراضى المستصلحة وهو مشروع متميز وسط مناطق الاسكان الجديدة المحيطة به والتى تشمل مبانى اسكان عام مكونه من أربعة أو خمسة طوابق بالإضافة إلى منطقة كبيرة للإسكان الغير قانونى .

ويقوم التصميم الحضرى للمشروع على أساس تحقيق تدرج طبقى شامل للأماكن العامه والخاصه . فعلى مستوى المخطط العام ينتظم المجتمع حول ساحة مركزية شاسعة تحيط بها من ثلاثة جوانب ست مجموعات سكنيه .. ويقع المسجد والأسواق وقاعة الاحتفالات والمدرسة الابتدائية فى الزاوية الشمالية الغربية من الساحة ، وإلى الجنوب توجد ساحة للألعاب الرياضية تفصل المجمع عن المستوطنات المجاورة .

وتؤدى خمس بوابات من الساحة المركزية الى الشوارع التجارية والتى تضم بواكى مغطاه للمشاه .. وقد أستخدم المصمم البوابات كوسيلة لتحقيق الأحساس بالملكية الخاصة ، الأمر الذى يساعد على نجاح أى مشروع إسكان .. حيث تؤدى البوابات إلى الشوارع التجارية وتربط بين المجموعات السكنية وتنطوى البوابات على معانى ووظائف راسخة فى الثقافة المغربيه

جانب من الساحه المركزية وتظهر بها إحدى البوابات المؤدية إلى المجموعات السكنيه .

شارع المشاه بين المبانى السكنية .

موقع عام لمجمع دار الأمان السكنى .

وتضم المجموعات السكنيه مبانى متلاصقة attached appartment مرتبة فى صفوف متوازية — توفر فيما بينها شوارع متعرجة للمشاه .. وتطل عليها جميع مداخل المبانى السكنيه — وتواجه مداخل البيوت بعضها البعض ، لتخلق نوع من الحياه الإجتماعيه . وتلتف المبانى السكنية حول أفنية خدمة يمكن أن تصل إليها السيارات . وتضم كل مجموعة سكنيه متاجر ومخابز وحمام ومدرسة حضانة وقد ساعد ترتيب المبانى السكنية فى صفين متوازيين — بحيث تكون عددا من المجموعات السكنيه حول مركز المجمع — على إيجاد شارع المشاه (الحاره) المفعم بالحركة والنشاط والحيوية ، مما يخلق شعورا بالخصوصيه وبالانفتاح على الخارج فى آن واحد .

يتميز المسقط الأفقى للوحدات السكنيه بالمرونه ومما يعطى امكانيات واسعة فى ترتيب الوحدات بحيث لا توجد وحداتان متطابقتان . وتتكون أغلب الوحدات السكنيه من ثلاث أو أربع غرف مع عدد قليل من الوحدات خمس غرف . وتطل كل وحده على جهتين بحيث ينالها نصيب من حركة الهواء ومن الضوء الطبيعى .. وقد زودت الوحدات السكنيه فى الطوابق العليا بشرفات تكون بمثابة غرفة خارجيه ..

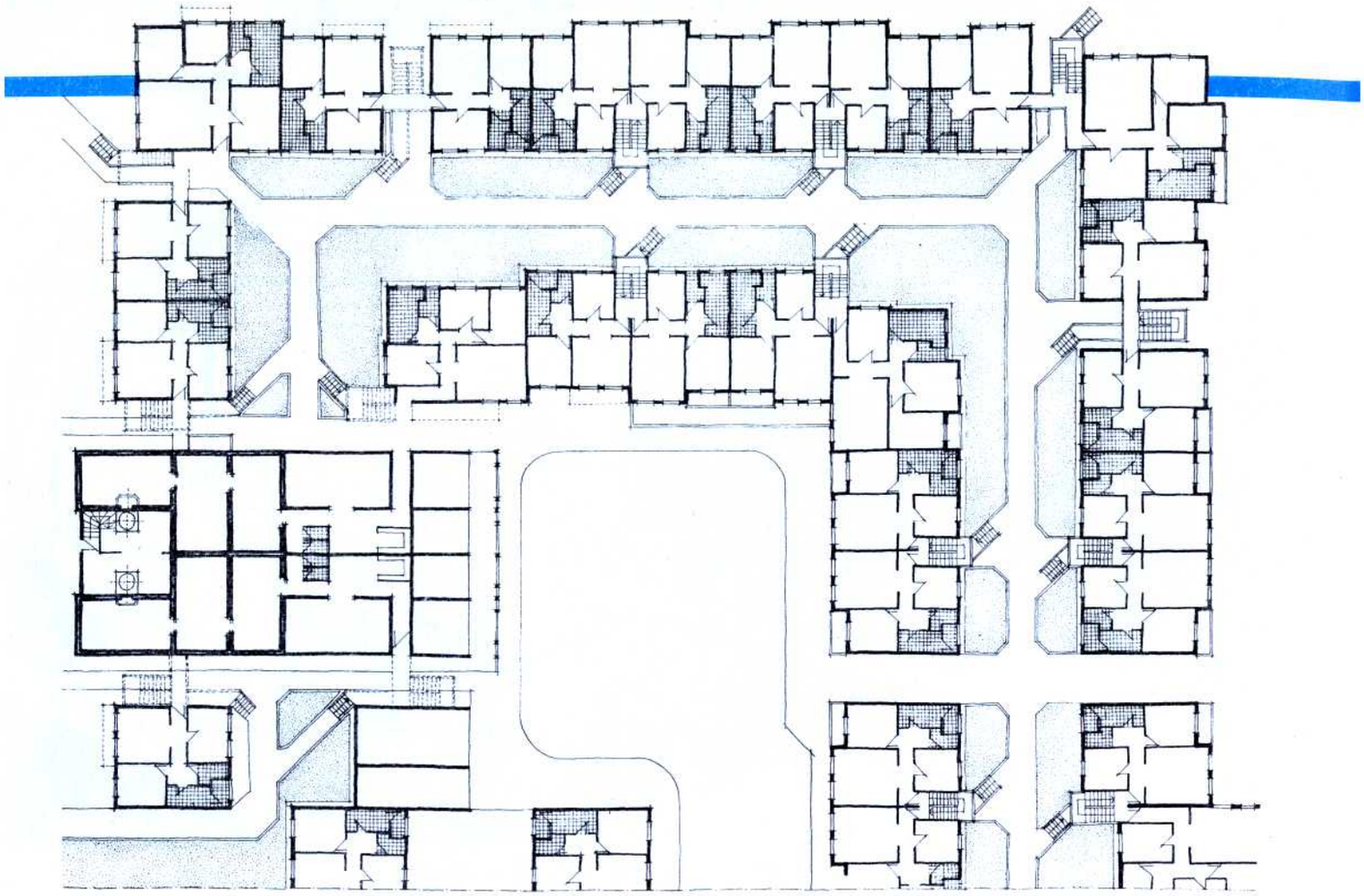

مسقط أفقى لمجموعة سكنيه .

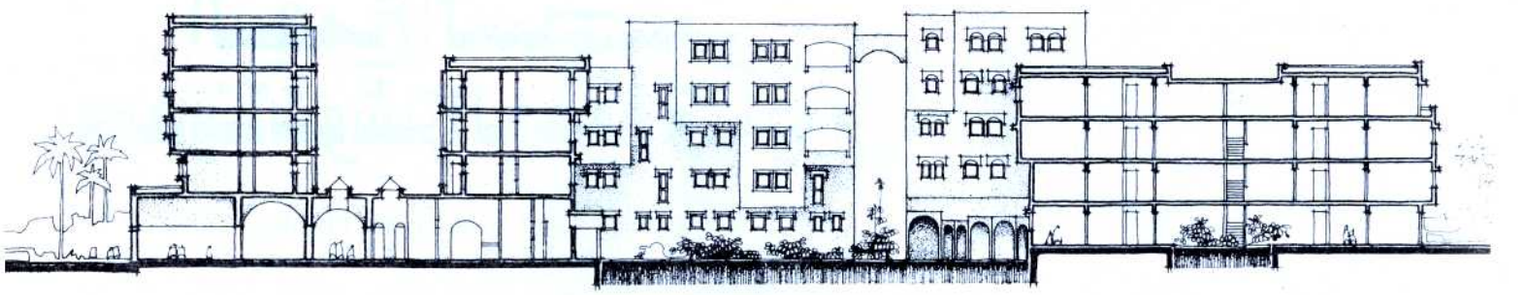

قطاع نموذجى .

استخدم فى الإنشاء هياكل من الخرسانه المسلحة (عمود وكمره) أما الحوائط الحاملة فمن الطوب والبلوكات الخرسانية ــ وقد أستخدمت عناصر سابقة التصنيع فى الحوائط والكمرات والسلالم والأرضيات والعقود ، بجانب العناصر المصبوبة فى الموقع . استخدم المصيص فى الطلاء لتغطية جميع الأسطح الخارجية ، كما زينت ــ أحيانا ــ ببلاط مصقول وكانت المواد والأيدى العاملة كلها محلية .

ويتكون المجمع من ٤٠٢٢ وحدة سكنية فى خمسمائة مبنى تأوى خمسا وعشرين ألف نسمه .. وقد تم بناء مساحة تبلغ ٢٨٥٠٠٠ مترا مربعا فى ثلاثين شهرا أى قبل الموعد المحدد بشهرين ، وبتكاليف بلغت مائه دولار أمريكى للمتر المربع أى أقل من التكاليف المقدرة بنسبة ١٥٪ ويرجع ذلك فى المقام الأول الى التخطيط المدروس الذى سارت عليه العملية برمتها .

وقد جاء فى نهاية تقرير لجنة تحكيم جائزة الأغاخان عن المشروع أن مشروع اسكان دار الأمان يمثل ــ من عده أوجه ــ تجديدا وانجازا هاما فى مجال الإسكان الحكومى . فقد أثبت أن استخدام الموارد البشرية والمحلية بأسلوب صحيح ، مع تعبئة الموارد الثقافية والإقتصادية الخلاقة ، يمكن أن يعطينا الرد على التحدى الذى يجابه الدول النامية ألا وهو إسكان ذوى الدخل المنخفض فى السباق الحضرى .

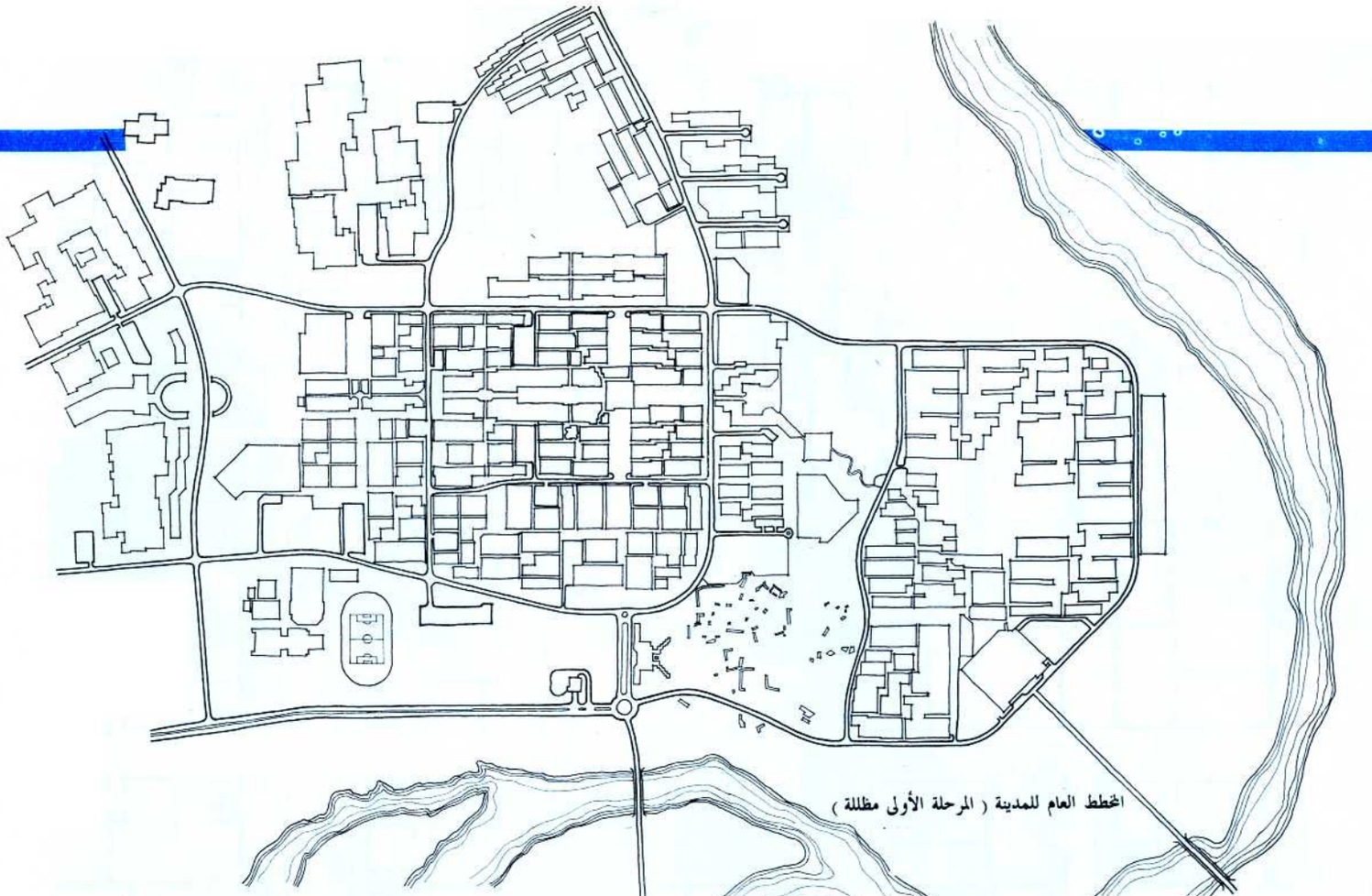

المخطط العام للمدينة (المرحلة الأولى مظللة)

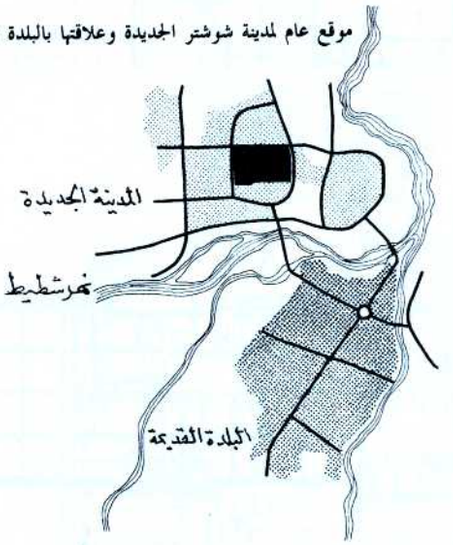

موقع عام لمدينة شوشتر الجديدة وعلاقتها بالبلدة القديمة .

التجمع السكنى بمدينة شوشتر الجديدة - إيران

المعمارى : D.A,Z architects and Planners.

تقع بلدة شوشتر الجديدة فى مقاطعة خورستان ، بجنوب غربى إيران على الضفة المقابلة من نهر شطيط فى مواجهة المدينة القديمة . وكان الهدف الاساسى من انشائها هو ايواء العاملين – اغلبهم من اصل ريفى – فى مصنع للسكر يقع على بعد نحو ستين كيلو مترا بجانب انعاش البلدة القديمة وافساح المجال للتوسع العمرانى نتيجة للنمو الصناعى بالمنطقة . وقد حصل تصميم هذا التجمع على تقدير شرف من جائز الاغاخان للعمارة عام ١٩٨٦ .

المسكن التقليدى ذو الفناء والمكون من طابقين (مدينة شوشتر ١٩٨٤)

منظر عام للمجاورة السكنية يوضح المساكن المنخفضة ذات الافيه .

طريق المشاه داخل المجاورات السكنية ، يوفر الآمان للأطفال ويحافظ على خصوصية المجاورة .

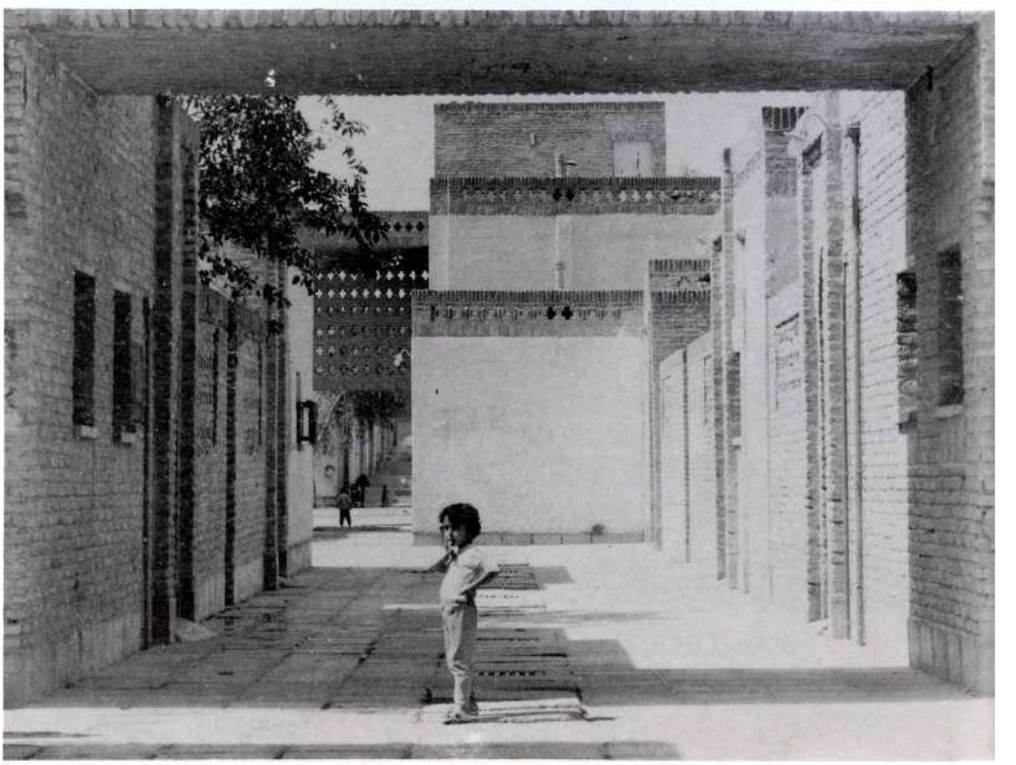

كان من بين اهم اهداف المشروع ايجاد تجمع سكنى جديد يكون امتداداً عضويا للنسيج العمرانى القائم فى مدينة شوشتر القديمة – وهى مدينة غير مخططة تتميز بكثافة عمرانية عالية وهى مشهورة بأعمال الزخرفة فى المبانى الطوب .... ولذلك عكس الفكر التخطيطى هذا المفهوم من خلال الالتزام بالاسس والتقاليد الاسلامية واستخدم العناصر التقليدية الموجودة فى المدينة القديمة مثل نموذج المسكن ذو الفناء والمجاورة السكنية المحدودة واستخدام مواد البناء المحلية (الطوب) ...

اعتمد المخطط العام للمدينة على تجميع المبانى العامة على طول طريق المشاة الرئيسى الذى يخترق البلدة من الشرق إلى الغرب ، ويعد طريق المشاه امتداداً للشارع التجارى فى البلدة القديمة عبر النهر بحيث يربط بين البلدتين . وتشترك البلدتان فى ساحة للألعاب الرياضية وطريق للسيارات ومركز تجارى . وقد صُمِمتَ المبانى العامة على طول طريق المشاه بحيث تعطى لكل مجاورة سكنية طابع خاص مميز . كما

أقيمت المبانى العامة مائلة على الشبكة التخطيطية لتؤكد على دورها فى المجتمع وتأثيرها عليه وكذلك على النسيج العمرانى المتماسك فى المناطق السكنية . يقع فى منتصف الطريق الرئيسى مجمع سكنى ضخم مكون من اربعة ادوار تطل على فناء داخلى ضخم ، وقد استخدم السكان هذا الفناء كسوق مركزى تحيط به البواكى التجارية من اربع اتجاهات وتتجمع المبانى السكنية المكونة من طابق واحد أو طابقين – على طول طرق المشاه الضيقة للمحافظة على خصوصية المناطق السكنية . وهناك تباين ملحوظ بين طرق المشاه الضيقة الخالية من الاشجار وبين الطريق الرئيسى الكبير الذى تم تنسيقه بالخضرة ومسطحات المياه . وللتأكيد على عنصر الخصوصية داخل المجاورة السكنية ولتحقيق عنصر الامان للأطفال تم الفصل بين حركة المشاه وحركة السيارات . وبالرغم من استخدام شبكة تخطيطية منتظمة – لتسهيل عملية مد شبكات المرافق – تم التغلب على الملل الناتج عن التكرار بواسطة التغيير فى منسوب الطريق ، بعض الواجهات الى الخلف أو عمل كبارى تعبر الطريق فى مستوى الدور الاول ...

تضم المجاورة السكنية ٦٥٠ وحدة سكنية ، تأوى ٤,٠٠٠ نسمه وقد صممت الوحدة السكنية بالاسلوب التقليدى ، بحيث عدد من الغرف – المتعددة الاستخدامات – حول فناء مكشوف ويستخدم السطح فى النوم فى فصل الصيف ، ويسمح أسلوب تجميع الواحدات بالامتداد عن طريق ازالة الحائط ما بين فناءين متلاصقين وضم وحدتين معا . وقد استخدمت الحوائط السميكة ، والفتحات الصغيرة ، والمداخل المغطاه ، والمخرمات (الطوب) اسفل النوافذ وفى دروات (حواجز) الاسطح وعلى المداخل لاعطاء الطابع المحلى للمدينة .. كما استخدمت بلاطات الموزايكو لتحديد مداخل المساكن ولتزيين الشوارع . وقد وجهت معظم الشوارع السكنية فى اتجاه شرق – غرب حتى تحصل الوحدات على الرياح الشمالية السائدة والمحببه .

أما اسلوب الانشاء المستخدم فى المشروع فبسيط ويعتمد على تكثيف الايدى العاملة ... حيث استخدمت طرق البناء التقليدية ومواد البناء المحلية والايدى العاملة الغير مدربة ، حيث اقتصر عمل الحرفيين على الاعمال الفنية وخاصة اعمال زخرفة المبانى فى الواجهات . استخدمت الحوائط الحاملة من الطوب على اساسات ممن الخرسانة والاسقف عبارة عن اقبية مفلطحة من الطوب تغطى بحور تصل إلى ٤

الموقع العام للتجمع السكنى الأول بالمدينة الجديدة .

منظر للمبنى المركزى – الذى يضم واحدات سكنية موزعة على أربعة طوابق .

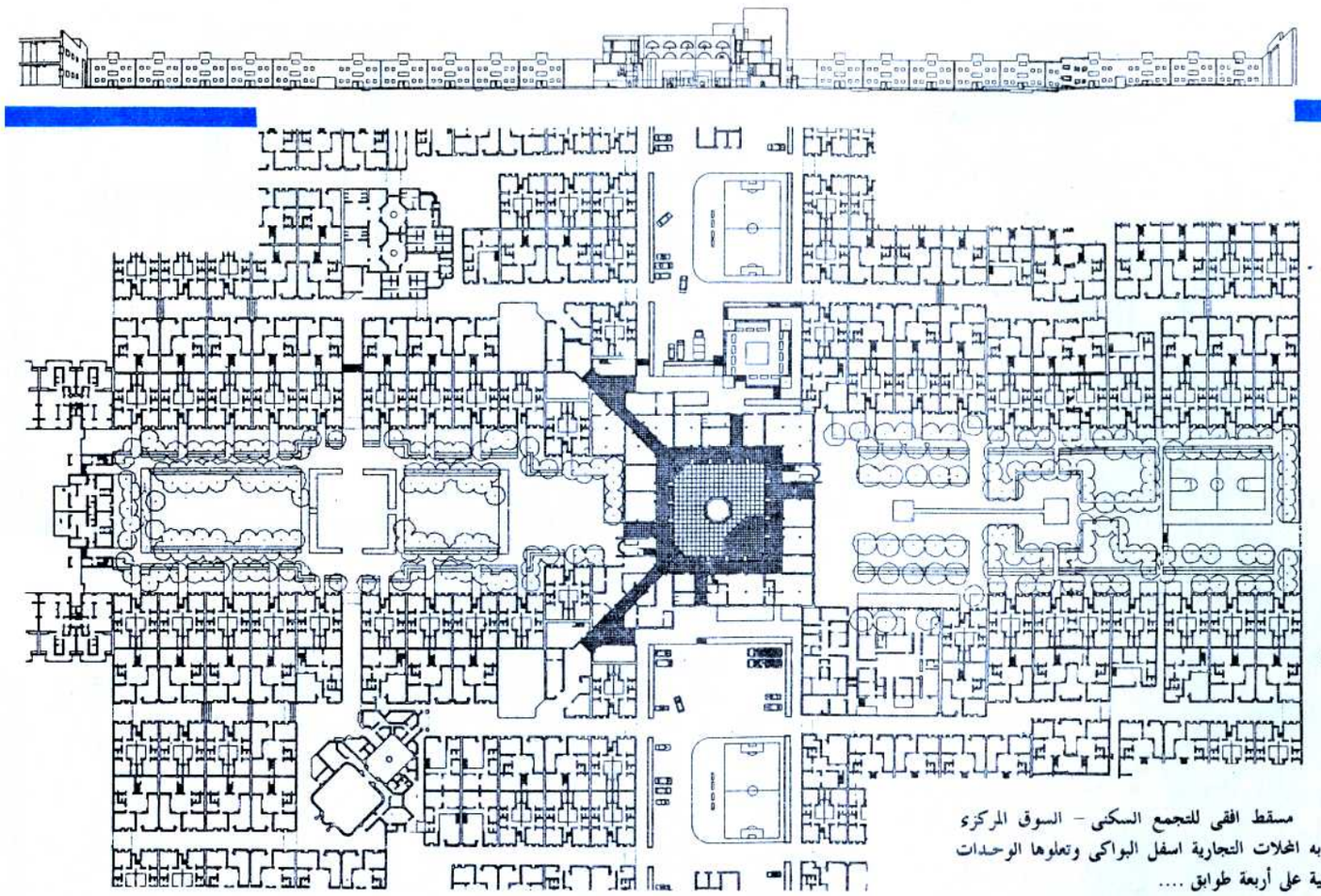

مسقط افقى للتجمع السكنى - السوق المركزى
تحيط به المحلات التجارية اسفل البواكى وتعلوها الوحدات
السكنية على أربعة طوابق ....

امتار محملة على كمرات من الحديد ، وتغطى الاقبية بطبقة من الخرسانة العازلة ثم بلاطات من الخرسانة . اما الشوارع فمرصوفه بالطوب مع استخدام بردوره من البلاط .

بدأ العمل فى تصميم المشروع عام ١٩٧٥ م على أن ينفذ المشروع على خمس مراحل تنتهى عام ١٩٨٥ م .. وبدأ العمل فى تنفيذ المشروع عام ١٩٧٦ وتم الانتهاء من المرحلة الأولى عام ١٩٧٨ م ، وكان العمل جاريا فى اجزاء اخرى حتى توقف العمل نتيجة للظروف السياسية - الثورة الإرانية - ونتيجة لهذه الفجوة فى مراحل التنفيذ نزح إلى المدينة سكان الاحياء العشوائية وبعض اللاجئين . مما شكل ضغطا رهيبا على شبكات المرافق المنفذه .

بدأ العمل من جديد فى المشروع عام ١٩٧٩ م ولكن بمعدل ابطأ - تبعا للظروف السياسية ومدى توفر الاستثمارات . إلا أنه اليوم - وبالرغم من الظروف التى مرب بها المدينة - لاتزال مدينة شوشتر الجديدة مدينة حية تعج بالحركة والحيوية مما يؤكد انها توفر البيئة العمرانية المناسبة لسكانها .

ويعد هذا المشروع مثالا فريداً لمدينة جديدة تم تصميمها وتنفيذها بالجهود المحلية ، لتتواءم مع اسلوب الحياة التقليدى المحلى وتحقق اهداف التنمية الصناعية .

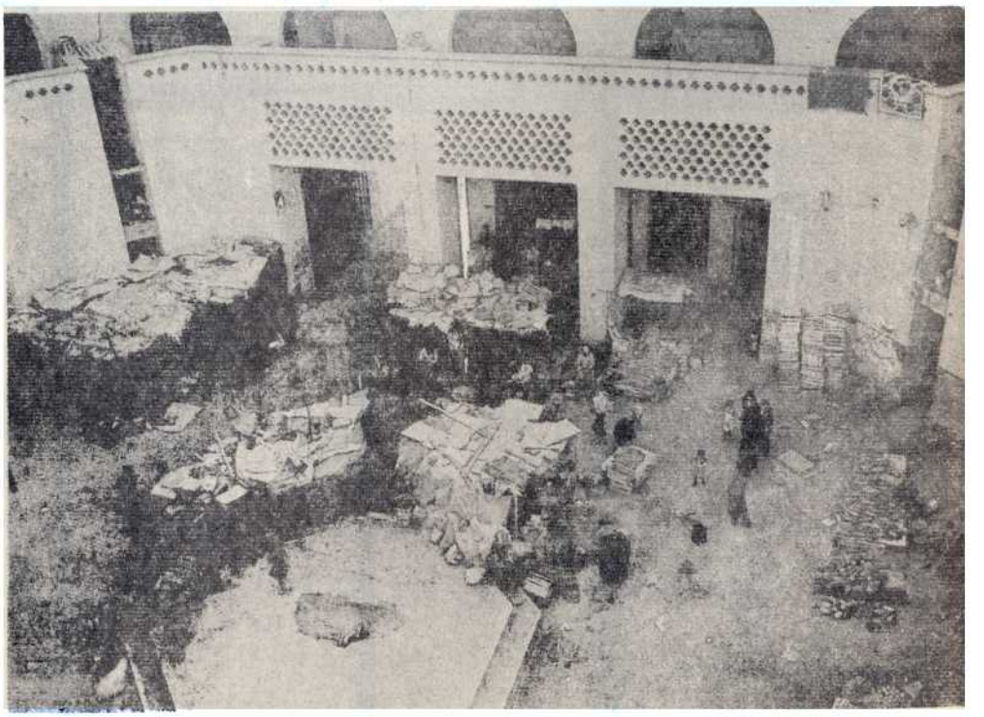

السوق المركزى يحتل الفناء الداخلى للمجمع السكنى المركزى .

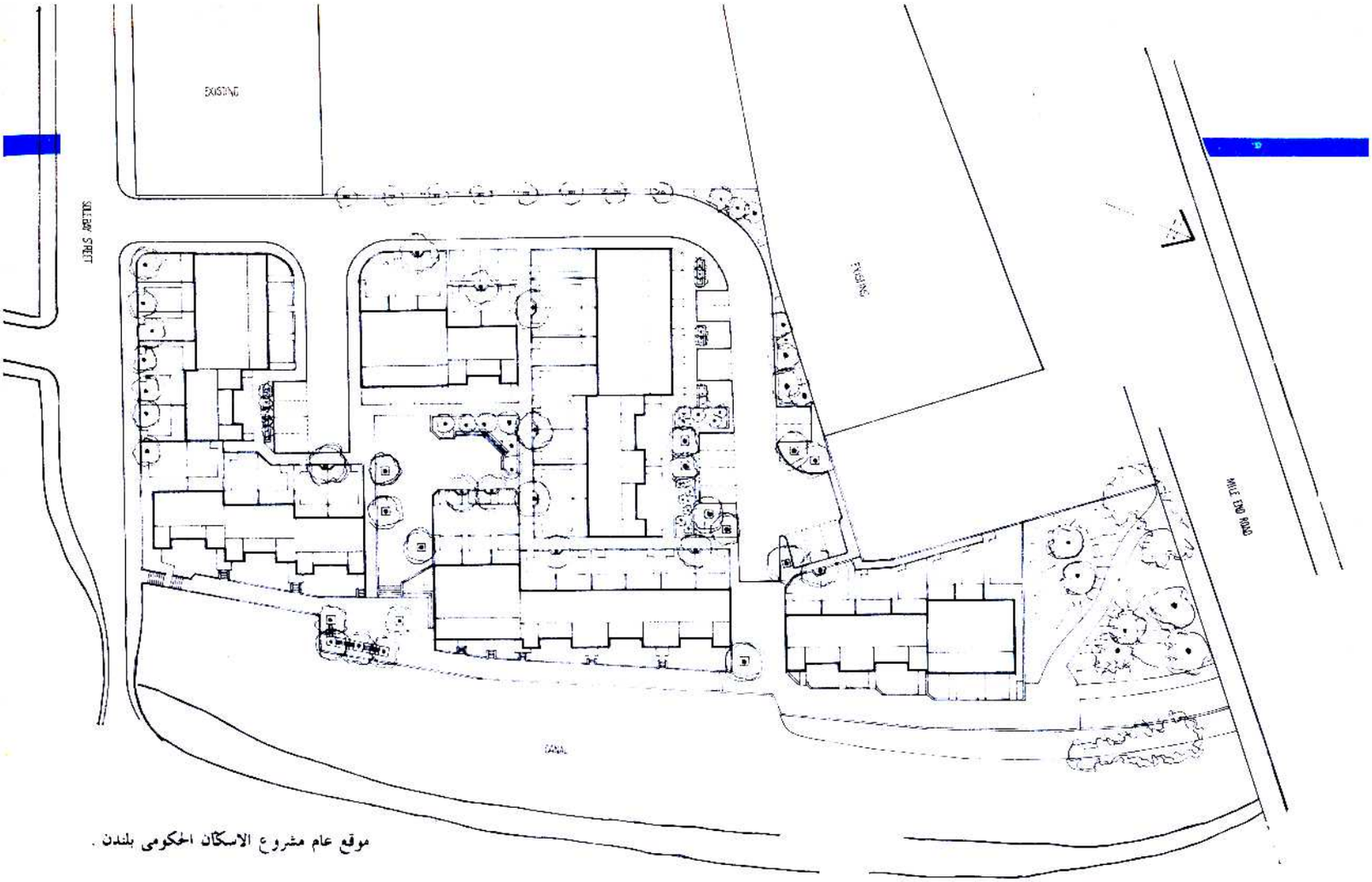

موقع عام مشروع الاسكان الحكومى بلندن .

مشروعات العدد

منطقة إسكان حكومى فى مدينة لندن

Peter Jones **Brian Thaxton** **Norman Bayldon**

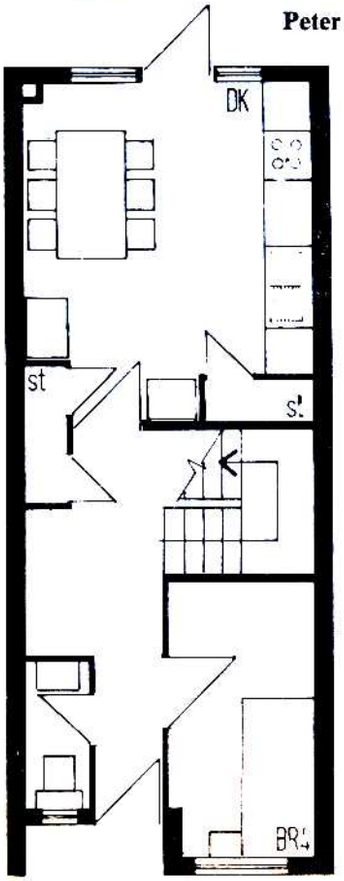

مسقط أفقى الدور الثانى

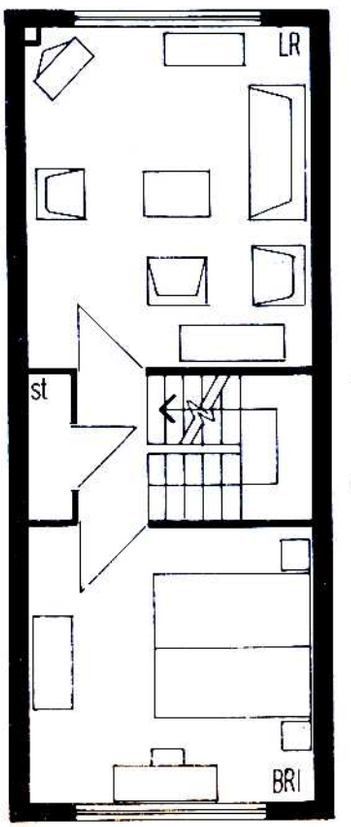

مسقط أفقى الدور الأول

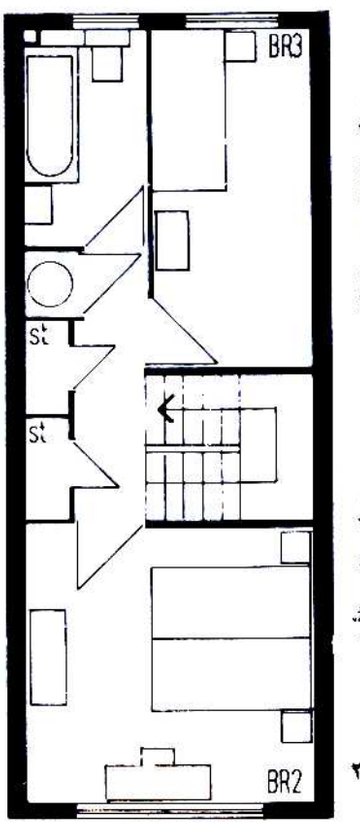

نموذج الاسكان للعائلة ذات ستة افراد .

مسقط أفقى الدور الأرضى .

جانب من نموذج الاسكان لعائلة الصغيرة (شخصين) والحديقة الخاصة الامامية لكل وحدة .

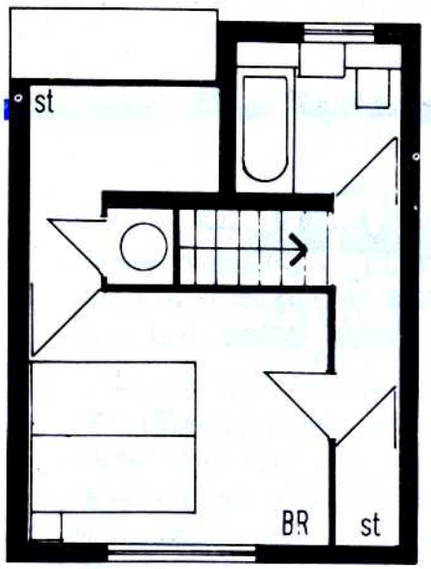

مسقط افقى الدور الأرضى .

نموذج الاسكان للعائلة من شخصين .

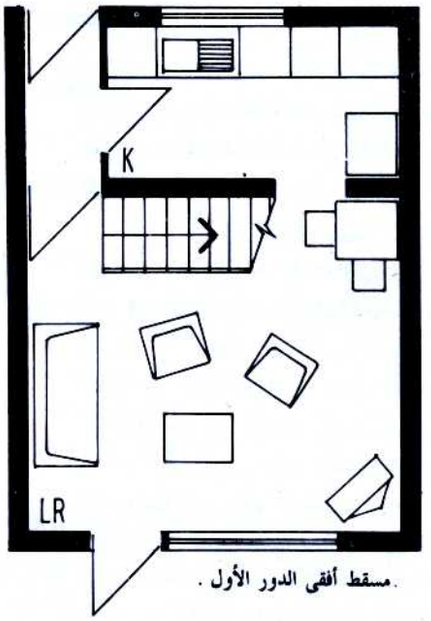

مسقط أفقى الدور الأول .

يقع المشروع فى منطقة (Tower Hamlets) أحد أحياء لندن . ويحده من الناحية الشرقية قناة ريجنتس ومن الغرب بعض المنسشآت الصناعية والتجارية ومن الجنوب حيث مدخل المشروع شارع سوليباى (solebay) . أما فى الشمال فهناك شارع مايل اند الذى يمتلىء بوسائل النقل العام .

ولقد كان الموقع الذى تمتلكه بلدية لندن الكبرى يستعمل حتى الستينيات من هذا القرن كرصيف لشحن وتفريغ الأخشاب من السفن المارة بالقناة ولكنة تحول مؤخراً إلى مكان مهجور .

ولما كانت المساكن القائمة فى هذا الجزء من مدينة لندن مملوكة فى المقام الأول لبلدية العاصمة وتأخذ شكل العمارات السكنية الشاهقة ، فقد رأت البلدية الابتعاد عن هذا النمط فى تصميم وتنفيذ المشروع الجديد ، بحيث يكون الأساس بناء وحدات سكنية لشخصين بها غرفة واحدة للنوم ولكل وحدة حديقة مع التنويع ببناء مساكن لعائلات من ستة أفراد . وعلى وجه التحديد فقد اشتمل الموقع الذى يبلغ مساحته ١ر٦ فداناً على ١٨ مسكنا للعائلات ذات الستة افراد و ٢٤ مسكنا من التى تتسع لشخصين . وقد روعى أن يحقق المشروع كثافة مقدارها ٩٠ شخصا للفدان .

وكانت للمشروع عدة محددات أولها أن مدخل المشروع لابد ان يكون من جانب واحد فقط . وثانيهما إنه كان لابد من انشاء ممر للمشاة يربط منطقة المنشآت القائمة فى غرب المشروع بطريق مايل اند . أما ثالث المحددات فهو ضرورة أن تكون هناك معالجة تصميمية لمستويات الضوضاء المرتفعة فى هذا المشروع . ولقد كانت هناك أيضاً توصية بأن تستفيد المساكن بالكامل من القناة ومن المنتزة الذى يوجد على ضفتها الأخرى ، وأن تعزز المساكن الطابع الخاص للمنطقة المجاورة للقناة . وإذا كان وجود مبان صناعية فى الناحية الجنوبية والغربية للموقع تشكل عاملا سلبيا فإن من أسباب المتعة البصرية للموقع أن تقع القناة والمنتزة فى الناحية الشرقية والشمالية وقد تم تحديد أشكال المساكن والألوان والمواد من واقع الأهداف الرامية إلى تصميم مساكن ملائمة لطبيعة

المكان المجاور للماء ، وإلى انشاء قرية حضرية حميمة لها طابعها الفريد الخاص بها ، وإلى الابتعاد عن الصورة الجماعية للاسكان فى هذا المنطقة المكشوفة للرياح الباردة .

فمن حيث المواد استخدم الطوب ذو اللونين الأحمر والأرجوانى فى الواجهات الجانبية اما تكسية الحوائط الامامية فبادة بيضاء ذات عراميس عرضية ، والسقف ببلاطات القرميد ذات اللون الرمادى المائل إلى الزرقة . وقد روعى فى تصميم الاساسات وبلاطات الارضيات معالجة المشكلات الضخمة التى تواجه المبانى المجاورة للمسطحات المائية من حيث التعرض لمنسوب مياه جوفية مرتفع اما الانشاءات العلوية فهى من المبانى التقليدية ذات الحوائط المتقاطعة .

وقد تم انهاء دراسة الجدوى والتصميم التفصيلى واعتماد الرسومات التنفيذية فى ثمانية عشر شهراً . اما عملية البناء فقد بدأت فى سبتمبر ١٩٧٩ وانتهت فى مارس ١٩٨٢ .

وقد روعى فى التخطيط العام للمنطقة تحقيق الانفصال التام بين الحركة الداخلية فيما بين المبانى (حركة المشاه) واتصال المنطقة بالخارج (حركة السيارات) . حيث سمح للسيارات بالوصول إلى المنطقة من خلال طريق له نهايتين بعدها يستخدم السكان السير على الاقدام للوصول إلى وحداتهم . وبذلك امكن توفير منطقة سكنية ذات صفة تتميز بالخصوصية التى يرغبها السكان دائماً فى مشروعات الاسكان مما يحقق النجاح نتيجه لاعتبار السكان أن هذا المسطحات البينية (فيما بين المبانى) تعتبر ملكية خاصة لهم فيجب المحافظة عليها وصيانتها بصورة دائمة مما يضمن النجاح للمشروع بالاضافة إلى توفير المسطحات المأمونة للعب الأطفال وللحدائق الداخلية التى تضمن بيئة صحية للقاطنين بالمنطقة تضفى على المنطقة صفة الالفة والانتماء .

وقد تكون المشروع من نموذجين للأسكان الاول من ثلاثة طوابق تضم اربعة غرف للنوم بخدماتها وقاعة للمعيشة وفراغ متسع للطبخ والطعام ... أما النموذج الثانى فهو لعائلة صغيرة وقد تكون من غرفة نوم واحدة وصالة للمعيشة وفراغ للطبخ والطعام . كما روعى تجميع الوحدات بطريقة توفر الفراغات الداخلية من الحدائق والمسطحات المبلطة واسلوب محبب بعيد كل البعد على الاساليب المتبعة فى مشروعات الاسكان الحكومى التى تتميز فى بلدنا بالرتابة والملل فى تكرار الوحدات .

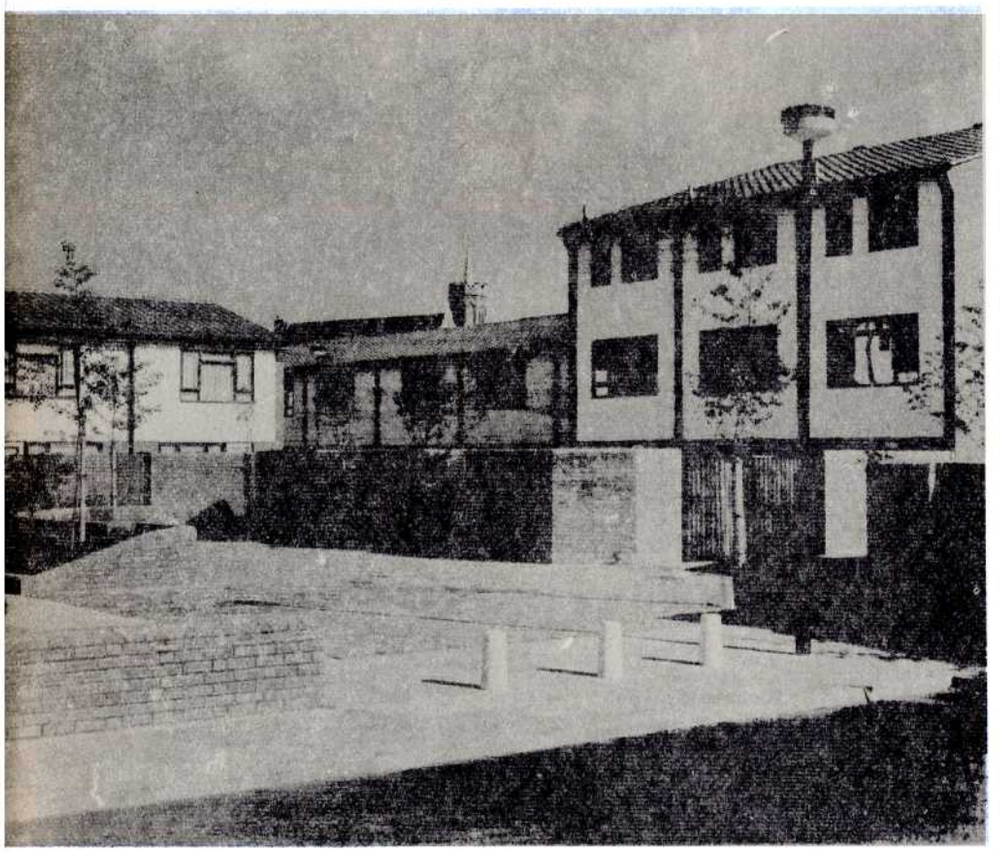

الفراغات الداخلية الحميمة التى يتميز بها المشروع .

مشروع الاسكان الحكومى المطل على قناة ريجنتس .

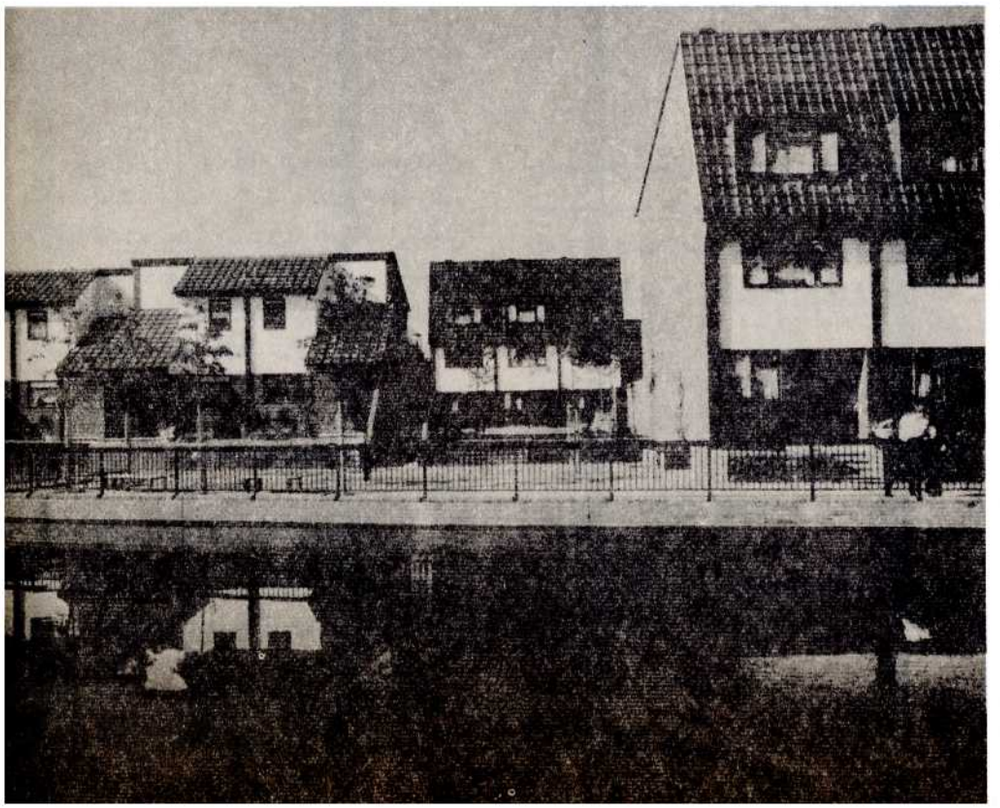

إعادة ترميم المباني المطلة على أحد الطرق القديمة بالقدس الشريف

عيسى محمود بيضون

خبير الآثار الإسلامية/ مركز وصيانة آثار القدس/ عن مجلة المهندس - الضفة الغربية

باب الحديد هو أحد أبواب الحرم القدسى الشريف العشرة المفتوحة حالياً . وهذا المقال يتناول بالدراسة والتحليل والطريق الموصل إلى هذا الباب ، والذى تعد المبانى على جانبية نموذجاً للعمارة الإسلامية المملوكية فى القدس . كما يسلط المقال الضوء على الترميم والصيانة التى حظيت بها هذه المبانى فى الفترة الأخيرة ، من قبل قسم الآثار الإسلامية ومركز ترميم وصيانة آثار القدس ، وذلك بالاعتماد على الصور والرسوم التوضيحية . هذا وقد بنى المخطط الهيكلى لمدينة القدس فى عصر المماليك على أساس الطرق والحارات ، ومن أهم هذه الطرق والحارات التى ساهمت وتساهم فى تشكيل المخطط الهيكلى لمدينة القدس الحاضرة ، والتى مازالت تكتنف بقلبها تلك المنشآت المملوكية المميزة والجميلة ، طريق باب السلسلة (خط داود) ، طريق وادى الطواحين وطريق وحارة باب الحديد .

وإذا ما أردنا أن نأخذ على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ، طريق وحارة باب الحديد الذى هو موضوع مقالنا .

طريق وحارة باب الحديد :

يقع طريق حارة باب الحديد فى الجهة الغربية الملاصقة للحرم الشريف مبتدئاً من باب الحديد شرقاً ممتداً إلى الغرب بمسافة مقدارها مئة متر تقريباً حتى يتصل بخط وادى الطواحين (طريق الواد حالياً) .

وما أن يدخل الزائر طريق باب الحديد من خلال بابة المسمى باسمة حتى يجد نفسة داخل متحف أثرى يقوم بعرض فصل من العمارة المملوكية الإسلامية فى القدس ما بين (٦٩٣ - ٨٨٥ هـ : ١٢٩٣ - ١٤٨١ م) وذلك من خلال صفين متقابلين مؤلفين من واجهات معمارية مملوكية جميلة ، حيث يشاهد الزائر على يمينه مبنى رباط الكرد الملاصق للجدار الغربى الخارجى للحرم الشريف ، وما أن يتقدم خطوات معدودة حتى يشاهد واجهة المدرسة الجوهرية (مقر قسم الآثار الإسلامية حالياً) الملاصقة لرباط الكرد من جهة الغرب ، ولفتة أخرى من الزائر إلى يسارة يرى الصف المقابل والذى يتألف

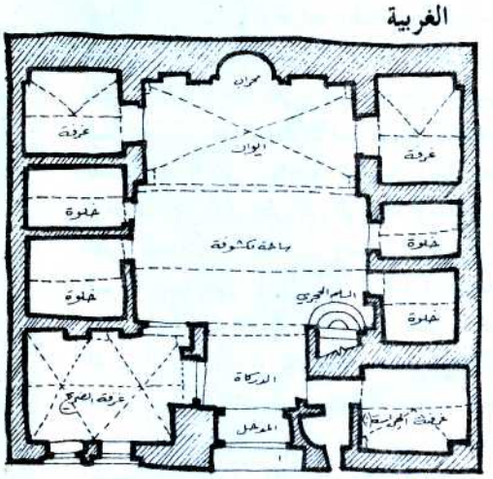

رسم توضيحي لمخطط الطابق الأرضي للمدرسة المزهرية الواقعة في باب الحديد في القدس القديمة ، حيث يعكس هذا المخطط الى حد ما الصفات المشتركة في مخططات الطوابق الأرضية للمدارس المملوكية في القدس .

١ : باب الحديد ٢ : رباط الكرد ٣ : المدرسة الأغونية
٤ : المدينة الخاتونية ٥ : المدرسة الجوهرية ٦ : المدرسة المزهرية

نفس المنظر السابق أثناء الترميم .

الطابق الأول من الواجهة الرئيسية لمبنى رباط الكرد بعد الترميم

المدخل الرئيسى الذى يؤدى الى رباط الكرد قبل الترميم .

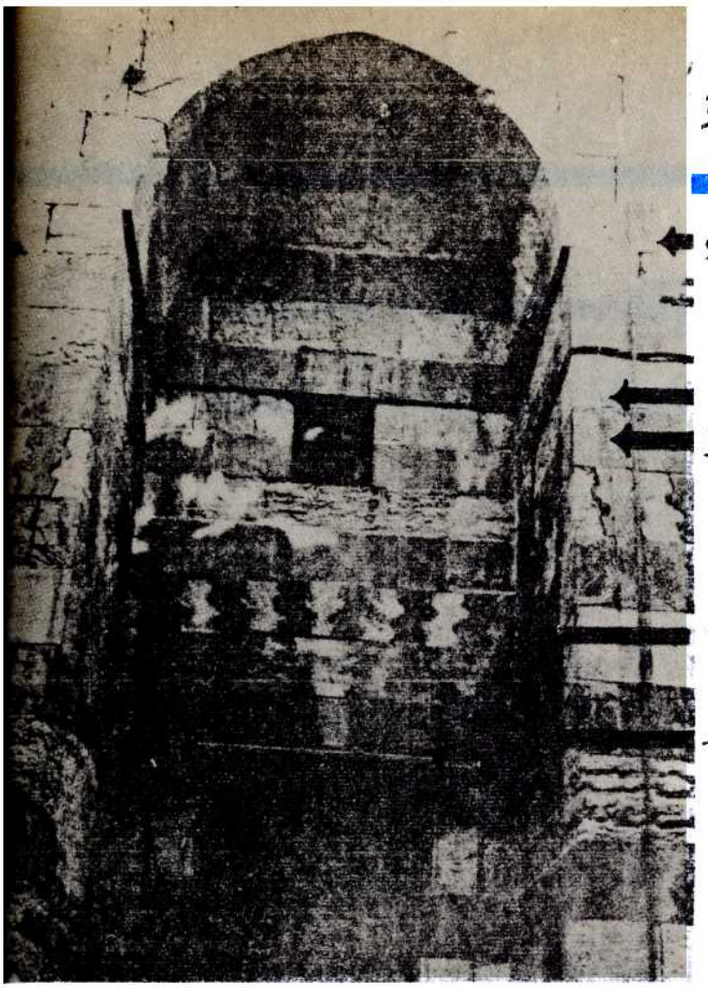

بالترتيب من جهة الشرق من واجهة المدرسة الأرغونية ويجاورها من جهة الغرب واجهة المدرسة المزهرية . وعند هذه النقطة نجد الزقاق الطويل المعتم والفاصل بينهما (المدرسة الأرغونية والمزهرية) والمؤدى إلى المدرسة الخاتونية فى الداخل وهذا الممر والزقاق له طابع معمارى جذاب يشد انتباه كل زائر للمنطقة .

ويعود الزائر ليقف منبهراً أمام واجهة المدرسة المزهرية ليهيم بسحر زخارفها الجذابة والمكونة من صفوف اللوحات الزخرفية النباتية والمقرنصات الهندسية والمزخرفة التى تعلو المدخل الرئيسى للمدرسة وكذلك شبابيك غرف الضريح الواقعة فى القسم الشرق من الواجهة الرئيسية وتدل هذه الزخارف على مدى تطور فن الزخرفة الإسلامى فى الفترة المملوكية فى القدس . ويستمر الزائر بجولته السريعة حتى يصل إلى القنطرة الواقعة فى منتصف مسار طريق باب الحديد والتى تطوى تحتها فى جهة الغرب المدخل الرئيسى للمدرسة الحنبلية قبل حوالى عشرين متراً من تلاق طريق وادى الطواحين . وعلى اليسار يشاهد الزائر قبل خروجه من حارة باب الحديد معلماً مملوكياً آخر والمعروف بدار اليمن .

إمتازت المدارس المملوكية بواجهاتها الرئيسية التى حددت الحدود الخاصة لكل مدرسة على حدة وذلك من خلال الإطار المميز المحيط بها . ويشمل تصميم الطابق الأرضى للمدرسة المملوكية بشكل عام على المدخل الرئيسى الذى يؤدى إلى الدركاه التى كانت عبارة عن عنصر توزيع تؤدى إلى غرفة الضريح فى جانب والغرفة المقابلة (من المحتمل أنها كانت للحراس) فى الجانب الأخر ومن ثم يدخل إلى الساحة المكشوفة التى تتوسط المدرسة المحاطة بالغرف الصغيرة (الخلاوى للتعبد : جمع خلوة) وفى بعض الأحيان يكون الإيوان المفتوح فى صدر الساحة المكشوفة المحاط بغرفتين من كل جانب مثل ذلك الذى فى المدرسة الجوهرية والمزهرية ، وأما الطابق الأول الذى يصُعد إليه من خلال السلم الحجرى الواقع فى زاوية ما فى الطابق الأرضى ، فيتألف فى معظم الأحيان من الممرات المكشوفة التى تؤدى إلى الغرف والخلاوى المحيطة بها على غرار الخلاوى فى الطابق الأرضى ، هذا وتجدر الإشارة هنا إلى وجود بعض الاختلافات من مدرسة إلى أخرى بشكل طفيف وليس جوهرى .

كما تتميز عمارة المدارس بالقدس ببعض الصفات المعمارية منها : الواجهة المعمارية الرئيسية التى تعتبر مفتاح المبنى بحد ذاته ، وكذلك الإطار الحجرى المزخرف أو المنحوت الذى يحدد الواجهة الرئيسية ومن ثم المعلم نفسه ، ثم استعمال الحجارة الملونة وخاصة اللونين الأحمر والأبيض وذلك بترتيبها فى مداميك حجرية متناوبة (أحمر وأبيض) . ومن الصفات المعمارية الأخرى استعمال صفوف المقرنصات الهندسية المزخرفة وخاصة فوق المدخل الرئيسى للواجهة الرئيسية فى أعلى القوصرة . واستعمال الصنج المعشقية المشهرة ، واستعمال اللوحات الزخرفية النباتية والهندسية وخاصة فوق شبابيك غرف الضريح والمدخل الرئيسى والشريط الكتابى الذى يعتبر وثيقة تاريخية وأثرية فى تدقيق الأثر نفسه حيث يعطينا إسم مؤسسى المبنى وتاريخ إنشائه ووظيفته ، وأيضاً استعمال المصبعات الحديدية كحماية على الشبابيك الواقعة فى الواجهة الرئيسية وخاصة شبابيك غرف الضريح .

إن مهمة الترميم تعنى الحفاظ على أصالة الأثر وحمايته من التآكل والإندثار ، وعليه ندعو الله أن تستمر مسيرة الترميمات هذه وأن تكلل بالنجاح والتوفيق لتبقى مدينة القدس ساطعة شامخة بمعالمها الإسلامية .

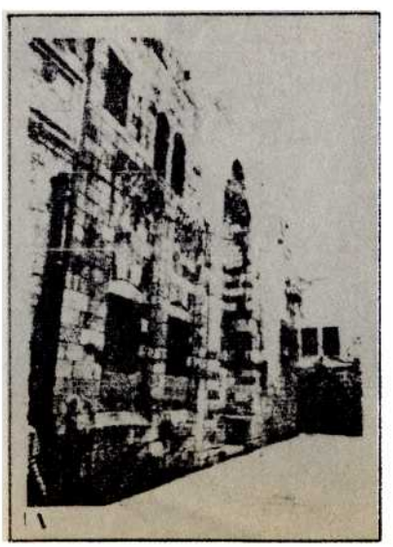

الواجهة الرئيسية للمدرسة المزهرية قبل الترميم ، كإمتداد لطريق باب الحديد من جهة الشرق .

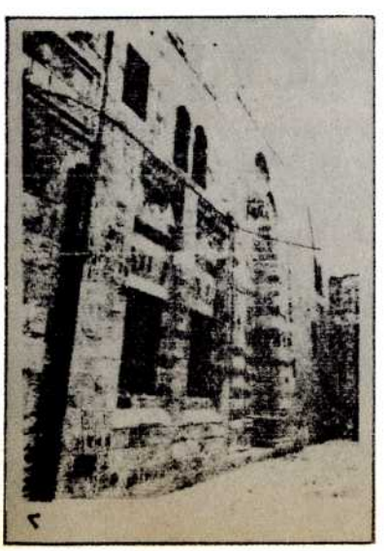

نفس المنظر السابق بعد الترميم .

ARCHAEOLOGICAL REVIEW

عالم الآثار

يحررها خبراء هيئة الآثار المصريه – بالتعاون مع مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية .

Edited by Experts From the Egyptian Antiquities Organization in collaboration with CPAS

Issue Na. 33 Nov 1986

العدد الثالث والثلاثين ــ نوفمبر ١٩٨٦

مشروع ترميم جامع عمرو بن العاص

صحن جامع عمرو بن العاص من الجهة الشرقية وتظهر المئذنة الغربية بعد الترميم

هيئة التحرير

● د . أحمد قدرى

● أ . محمود الحديدى
● د . محمود عبد الرازق
● د . أمال العمرى
● د . عليه شريف
● د . وفاء الصديق
● أ . عاطف غنيم
● د . محمود ماهر طه

● د . شوقى نخله
● أ . أحمد الزيات
● م . نبيل عبد السميع
● أ . عبد الله العطار
● م . حسان عبد النبى
● أ . ابراهيم النواوى
● أ . محمد محسن

● أ . د . عبد الباقى ابراهيم
● أ . د . حازم ابراهيم
● أ . د . أحمد كمال عبد الفتاح
● م . نورا الشناوى
● م . هناء نبهان
● م . هدى فوزى
● أ . إيناس جمال

مشروع ترميم جامع عمرو بن العاص

د . أحمد قدرى أ . فهمى عبد العليم
أ . محمد الهيثى أ . محمد حسام الدين

يمثل جامع عمرو بن العاص بالفسطاط الإسلامية رمزاً مميزاً وبالغ الدلالة باعتباره أول مسجد جامع فى مصر الإسلامية بل وفى افريقيا قاطبة حيث شرع فى بنائه فى عام ٢١ هـ / ٦٤١ م القائد الإسلامى عمرو بن العاص وقد اطلقت عليه عدة مسميات فهو المسجد العتيق وتاج الجوامع وإمام المساجد وغيرها من المسميات التى تعكس أهميته ودوره الروحى والسياسى البالغ فى تاريخ مصر الإسلامية .

والجدير بالذكر أن التقاليد التى ارتبطت بهذا المسجد الجامع ظلت وحتى الآن سائدة فى حياتنا الحديثة كالجمعة اليتيمة واقامتها بالمسجد فى شهر رمضان المعظم من كل عام وصلاة الاستسقاء للدعاء بزيادة فيضان النيل والابتهالات التى كانت تشترك فيها كل طوائف المصريين بكل عقائدهم .

وقد قامت هيئة الآثار المصرية بترميم معمارى ودقيق شاملاً للعناصر الأثرية برواق القبلة طبقاً للمواصفات العلمية الثابتة وبذلك أعيد المسجد الجليل إلى طابعه التاريخى العريق وليحتل مكانته دائماً كإمام مساجد مصر الإسلامية .

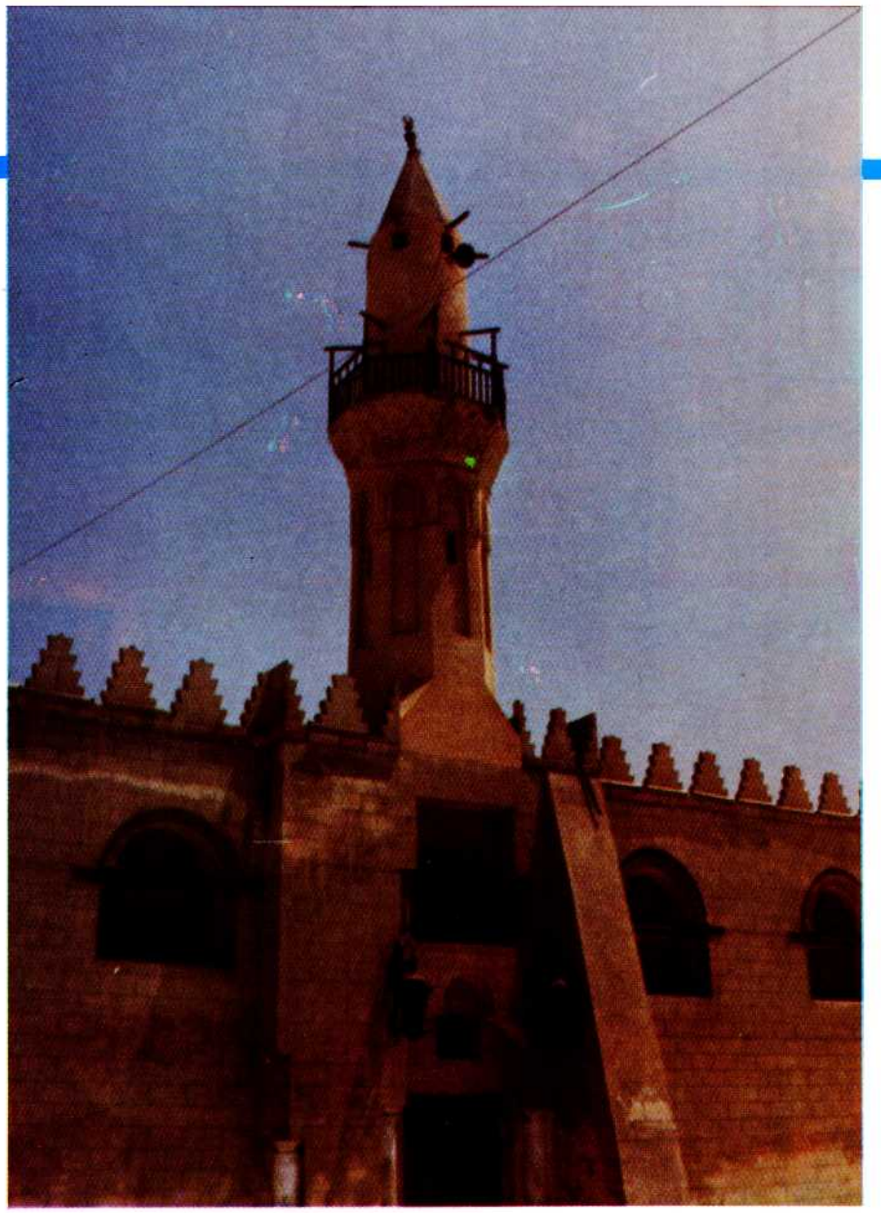

المئذنة بالواجهة الشمالية الغربية بعد الترميم .

صحن الجامع بعد الترميم .

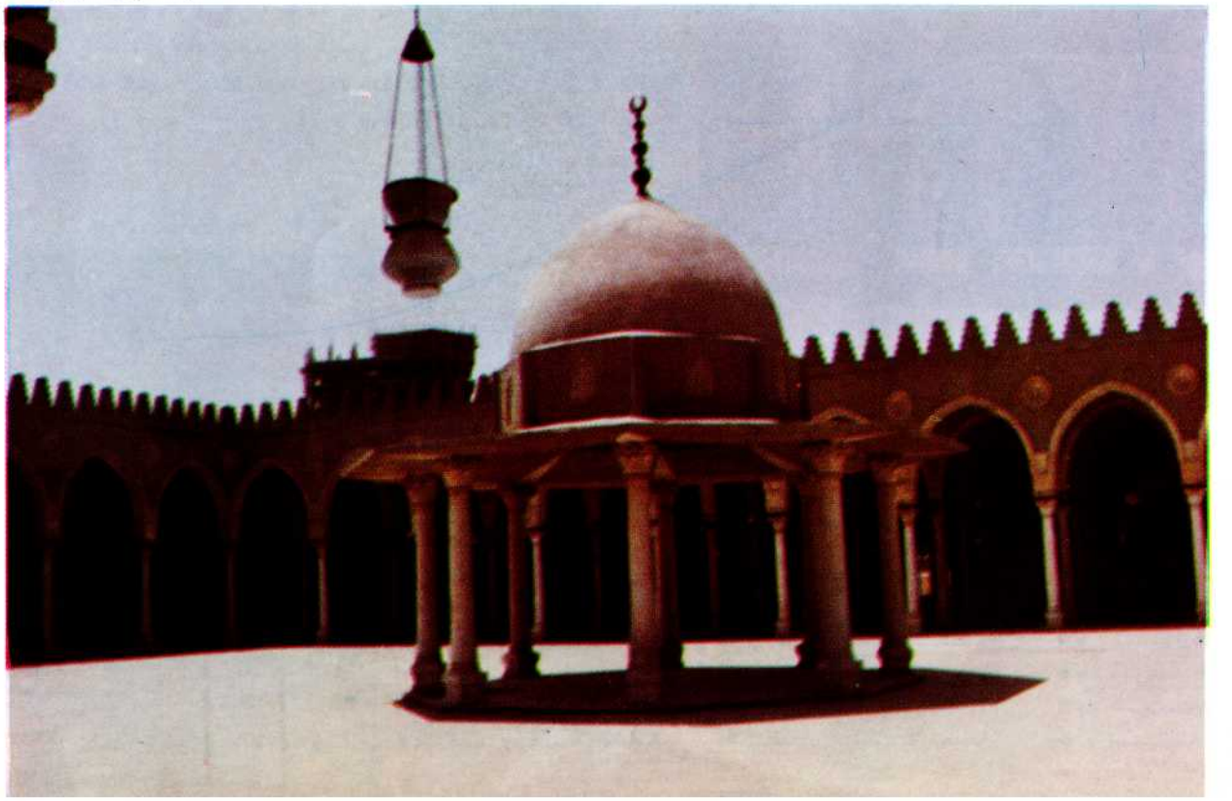

جامع عمرو بن العاص

وهو أول المساجد التى أنشئت فى مصر وأفريقيا ، شيده « عمرو بن العاص » بمدينة الفسطاط عام ٢١هـ / ٦٤٢ م ، وكانت تحيط به خطط الفسطاط ومساكنها من جهاته الثلاث ، الشمالية الشرقية ، الجنوبية الشرقية ، والجنوبية الغربية ، أما الجهة الشمالية الغربية فلم يكن بها أى بناء ، حيث كان الجامع مطلاً على النيل فى هذه الجهات حينذاك .

وقد احتل جامع عمرو مكاناً بارزاً فى مصر الإسلامية ، فهو أول جامعة علمية سبقت الجامع الأزهر بنحو ستمائة عام ، حيث كانت تعقد به حلقات الدرس لأفراد الشعب والطلبة والمتخصصين فى علوم الفقه والحديث والقرآن واللغة . وكان من بين من درس فى هذا الجامع الامام « محمد بن إدريس الشافعى » عند قدومه إلى مصر فى أواخر القرن الثانى الهجرى (الثامن الميلادى) .

ومن وصف الرحالة « ناصر خسرو » للمسجد أنه كان : « يقيم به المدرسون والمقرئون وأنه مكان اجتماع سكان المدن الكبيرة ، ولا يقل عدد من فيه فى أى وقت من الأوقات عن خمسة آلاف من طلاب العلم والغرباء والكتاب الذين يحررون الصكوك والعقود وغيرها » .

المئذنة الجنوبية قبل الترميم .

الإيوان (الرواق) الجنوبى الشرق بعد الترميم وتظهر دكة المبلغ .

دكة المبلغ بالإيوان الجنوبى قبل الترميم .

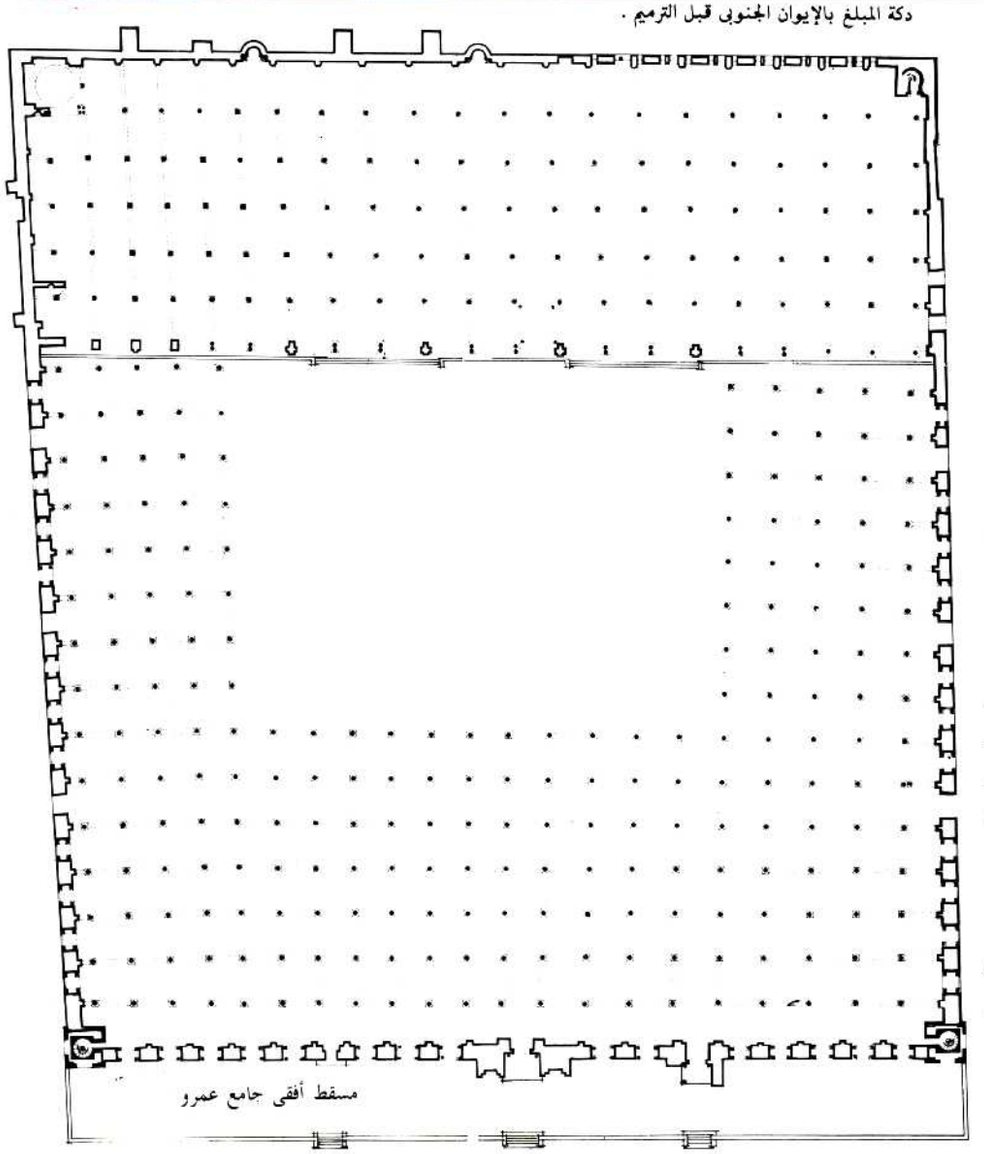

مسقط أفقى جامع عمرو

ومنذ أواخر العصر الفاطمى بدأ تقليد جديد ألا وهو أداء شعائر صلاة الجمعة الأخيرة من شهر رمضان بالمسجد « الجمعة اليتيمة » ، وقد ظل هذا التقليد جارياً حتى الآن .

تخطيـط الجـامع

كان جامع عمرو بن العاص فى أول الأمر صغيراً بنى بأسلوب بسيط على شكل المستطيل . وكانت هذه المساحة على هيئة ظلة واحدة تقوم فيها أعمدة من جزوع النخل والحجر والآجر واللبن . كما كان السقف منخفضاً بسيطاً يتكون من مدادات من الخشب وسعف النخيل ، أما أرضيته فكانت مفروشة بالحصباء .

وقد اجتمع لاقامة المحراب ثمانون من الصحابة ، كان فيهم « الزبير بن العوام » « وعبادة بن الصامت » ، ويقال إن « عمرو بن العاص » هو الذى وضع قبلته بنفسه ولكنه انحرف بها نحو الشرق ، وصححها « قرة بن شريك » عندما بنى المسجد من جديد .

العصـر الأمـوى

قام الوالى الأموى « مسلمة بن مخلد » سنة ٥٣هـ / ٦٧٢ م بهدم الجامع من أساسه وإعادة بنائه

قبة عبد الله بن عمرو قبل الترميم .

الواجهة البحرية للجامع

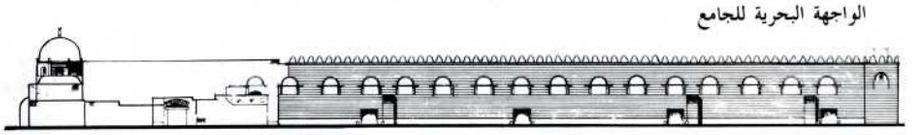

ترميم الإيوان الشرقى والواجهة الشرقية للجامع

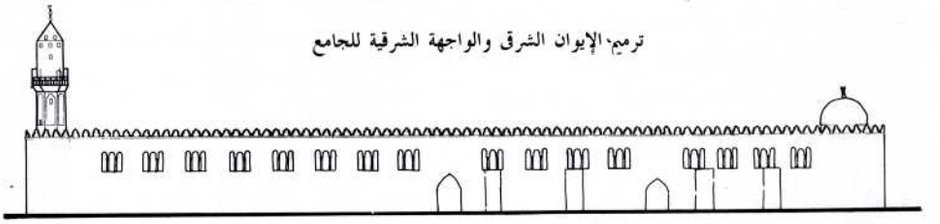

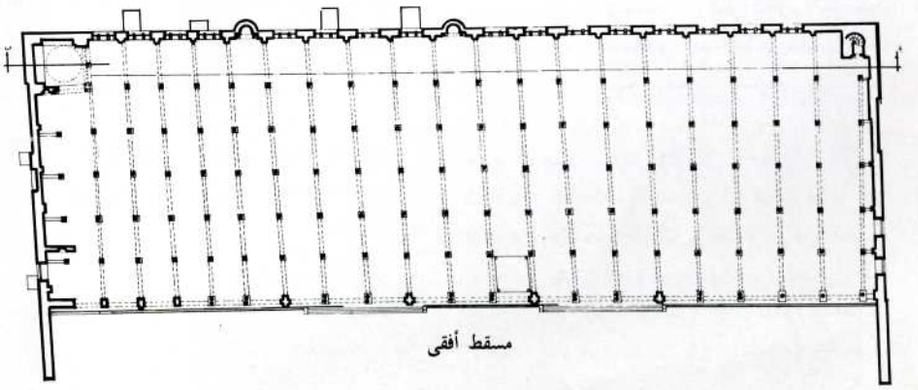

مسقط أفقى

من جديد ، على مساحة تزيد عن ضعف مساحته الأصلية ، وأضاف صحناً مكشوفاً يتقدم القبلة الجديدة ، وفرش أرضيته بالحصير بدلا من الحصباء .

وعندما جاء الوالى « قرة بن شريك » قام بهدمه من أساسه ثم أعاد تشييده فى سنة ٩٣هـ / ٧١٠ م ، فأصبحت مساحته ٧٥٠ م أى نصف مساحته الحالية وقد أقام به محراباً غائراً كما زوده بمنبر خشبى جديد وقام بعمل مقصورة بجوار المحراب .

العصـر العبـاسى

لما تولى « عبد الله بن طاهر » أمور مصر من قبل الخليفة المأمون « العباسى » ، قام فى سنة ٢١٢هـ / ٨٢٧ م بإضافة مساجد جديدة للجامع من الجهة الجنوبية الغربية ، تعادل المساحة التى كان عليها بعد عمارة « قرة بن شريك » له ، حتى أصبحت مساحته على ماهو عليه الآن تقريباً ، ولم تكن جدرانه متعامدة تماماً فأصبح شكله مقارباً لشبه المنحرف .

وكان لجامع عمرو أيام « عبد الله بن طاهر » ثلاثة عشر باباً منها ثلاثة فى الجدار الشمالى الغربى المواجه للميدان وأربعة فى الجدار الجنوبى الغربى ، أما فى الجدار الشمالى ففيه خمسة أبواب ، فى حين أن جدار القبلة له باب واحد لخطيب المسجد .

ويذكر « ابن دقماق » أسماء ثمانية من هذه

ضريح عبد الله بن عمرو - بعد الترميم .

الأبواب منها باب الشرايين ، وباب زاوية فاطمة ، وباب الحلوانيين ، وباب الجنائز ، وجميعها فى الجانب الشمالى الشرقى أما باب سوق الغزل وباب الأكفانيين فهما فى الجانب الجنوبى الغربى ، وكان يطلق على الباب الذى يدخل منه الخطيب فى جدار القبلة باب الزنزلختة نسبة إلى شجرة كانت بجواره .

ومن الآثار التى مازالت باقية فى الجامع ، وتنسب إلى عهد « عبد الله بن طاهر » بعض الوسائد الخشبية (الطبالى) التى تعلو تيجان الأعمدة فى الركن الأيمن من رواق القبلة ، والتى زينت بزخارف نباتية محفورة ، قريبة الشبه من زخارف الفسيفساء بقبة الصخرة ، وبعض الزخارف الجدارية بالمسجد الأقصى .

العصر الفاطمى

لم يفقد جامع عمرو مكانته بعد دخول الفاطميين مصر سنة ٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م ، فقد حرصوا على سلامة عمارته وتزويده بالأثاث ، وبلغ أوج ازدهاره فى خلافة « العزيز بالله » سنة ٣٧٨ هـ / ٩٨٩ م الذى شيد فيه فوارة تحت قبة بيت المال . غير أن أهم أعمال التعمير التى أجريت فى هذا العصر ، تمت فى عصر « الحاكم بأمر الله » فى عامى ٣٨٧ هـ / ٩٩٨ م ، ٤٠٦ هـ / ١٠١٧ م حيث قام بعمل رواق فى صحن المسجد على أعمدة من الحجر بدلاً من الخشب ، كما أمر بصنع تنور ضخم لانارة الجامع ، وتزويده بمنبر كبير .

وقد شيدت فى عهد « المستنصر » مئذنة فى وسط جدار القبلة . وكذلك شيدت فى عهد « الأفضل شاهنشاه بن بدر الدين الجمالى » عام ٥١٥ هـ / ١١٢١ م مئذنتان أخريان عرفت احداهما باسم المئذنة الكبيرة ، فى الموضع الذى يطلق عليه الآن ضريح « عبد الله بن عمرو » .

العصر الأيوبى

تخرب هذا الجامع فى نهاية العصر الفاطمى نتيجة لحريق الفسطاط الذى حدث فى سنة ٥٦٤ هـ / ١١٧٥ م . فقد أحرقه « شاور » وزير « العاضد » آخر خلفاء ذلك العصر لكى يحول دون دخول الصليبيين الفسطاط إلى أن جاء « صلاح الدين الأيوبى » ، فأمر بتجديده فى سنة ٥٦٨ هـ / ١١٧٩ م ، وأعاد بناء القبلة بما فى ذلك المحراب الكبير الذى كُسى بالرخام ونُقش عليه اسمه .

العصر المملوكى

حظى الجامع ببعض العمائر التى أجريت فى عهد « عز الدين أيبك » أول سلاطين المماليك ، كما أجرى به فى عهد السلطان « بيبرس » عمارة كبيرة انتهت سنة ٦٦٦ هـ / ١٢٧٧ م ، وتم فيها هدم واجهة إيوان القبلة وإعادة بنائها وإقامة لوح أخضر جديد كتب عليه إسم السلطان « بيبرس » ، كذلك إعادة بناء مؤخرة الجامع وسوره البحرى .

وربما كانت أهم العمائر التى أجريت له من وجهة النظر الأثرية والفنية تلك التى تمت فى عهد السلطان « الناصر محمد بن قلاوون » ، على يد الأمير « سيلار » نائب السلطنة على أثر زلزال حدث فى سنة ٧٠٢ هـ / ١٣٠٣ م .

العصر العثمانى

نال جامع عمرو طوال هذه الفترة العناية والرعاية اللازمة ، لاسيما أن الفسطاط كان قد عمها الخراب وغادرها السكان . وقبيل دخول الفرنسيين مصر فطن « مراد بك » أحد حكام مصر فى ذلك الوقت إلى حالته فبدأ عمارته فى سنة ١٢١١ هـ / ١٧٩٦ م . وأعاد بناء الجامع من جديد وجدد سقفه وفرشه بالحصير وعلق به القناديل . غير أن هذه العمارة قد غيرت معالمه كلها فيما عدا حدوده الخارجية ، فلم يراع فيها التصميم الأصلى . كذلك قام بتغيير الايوانات والصحن حيث أصبح إيوان القبلة يشتمل على ستة صفوف من الأعمدة بدلاً من سبعة ، كما أن البائكات (صفوف

صحن جامع عمرو بن العاص بعد الترميم .

المحراب الرئيسى بعد الترميم .

رواق إيوان القبلة أثناء الترميم .

العقود) أصبحت عمودية على حائط القبلة بعد أن كانت موازية له من قبل . وكان من نتيجة ذلك أن بعض هذه البائكات انتهت أطرافها من ناحية حائط القبلة عند بعض الشبابيك ، مما أدى إلى سدها ، كما يلاحظ أن أرجل بعض العقود الجانبية قد صادفت شبابيك أخرى مما أدى إلى سدها هى أيضاً .

وأقيمت أعمدة الأروقة على قواعد جديدة غير مثبتة فى أماكن مغايرة للأعمدة القديمة .

ومن المرجح أنه فى أثناء هذه العمارة قد بنيت المئذنتان الباقيتان فى الجامع إحداهما فوق المدخل الأيمن فى الواجهة ، فى حين أن الثانية تقع فوق الزاوية القديمة عند الطرف الأيمن من جدار القبلة . وقد أقام « مراد بك » بمناسبة هذه العمارة أربع لوحات تأسيسية من الرخام مازالت باقية . حفر عليها أشعاراً تشيد بعمارته وتؤرخها .

وفى عصر الخديوى « توفيق » أجريت بعض الترميمات بالجامع فى سنة ١٣٠٠ هـ / ١٨٨٢ م . وفى سنة ١٣١٧ هـ / ١٨٩٩ م أجرى ديوان الأوقاف به عمارة جدد بها سقف الايوان القبلى ، وبعض الايوان البحرى ، وأقيمت جدرانه ، وغطيت أرضيته بالبلاط .

وفى سنة ١٣٢٣ هـ / ١٩٠٦ م تولت لجنة حفظ الآثار العربية ثم مصلحة الآثار بعد ذلك العناية به فقد أصلح إيوان القبلة وأجريت فى صحن الجامع حفائر كشفت عن قواعد الأعمدة القديمة وعن أساس عمائر ترجع إلى عصور مختلفة .

ضريح عبد الله بن عمرو

ومن المعالم التى تسترعى الانتباه بهذا الجامع ، ضريح فى الزاوية الجنوبية لرواق القبلة يعلوه قبة ينسب إلى « عبد الله بن عمرو » . إلّا أن المراجع التاريخية والرحالة لم يؤكدوا ذلك فضلاً عن عدم اتفاقهم على القطر الذى دفن فيه هذا الصحابى الجليل .

وقد أطلق المؤرخ « ابن دقماق » على هذا الضريح إسم « زاوية عمرو » كما أشار إلى وجود أربعة أعمدة ومئذنة بالجامع .

الواجهة الشمالية الغربية أثناء الترميم .

أعمال ترميم الوان القبلة لجامع عمرو

م . حسان عبد النبى
م . سيد العربى
أ . محمد فوزى

فى ضوء الحالة التى أصبح عليها ايوان القبلة بالجامع نتيجة لتأثره بمؤثرات طبيعية فضلاً عن عدم إجراء ترميمات به منذ فترة طويلة ، فقد وضعت خطة لترميم هذا الايوان ترميماً شاملاً معمارياً دقيقاً . كذلك ترميم العناصر الزخرفية من أخشاب ورخام وجص .

حالة إيوان القبلة قبل الترميم

كان الجامع وخاصة إيوان القبلة فى حاجة ماسة إلى ترميم شامل وعاجل لجميع العناصر – المعمارية والأثرية – لسوء حالتها مما أدى إلى :

١ – ظهور الرطوبة بأرضية الايوان مما أثر على جدران الجامع وأعمدته .

إيوان القبلة أثناء الترميم .

-جزء من إيوان القبلة قبل الترميم .

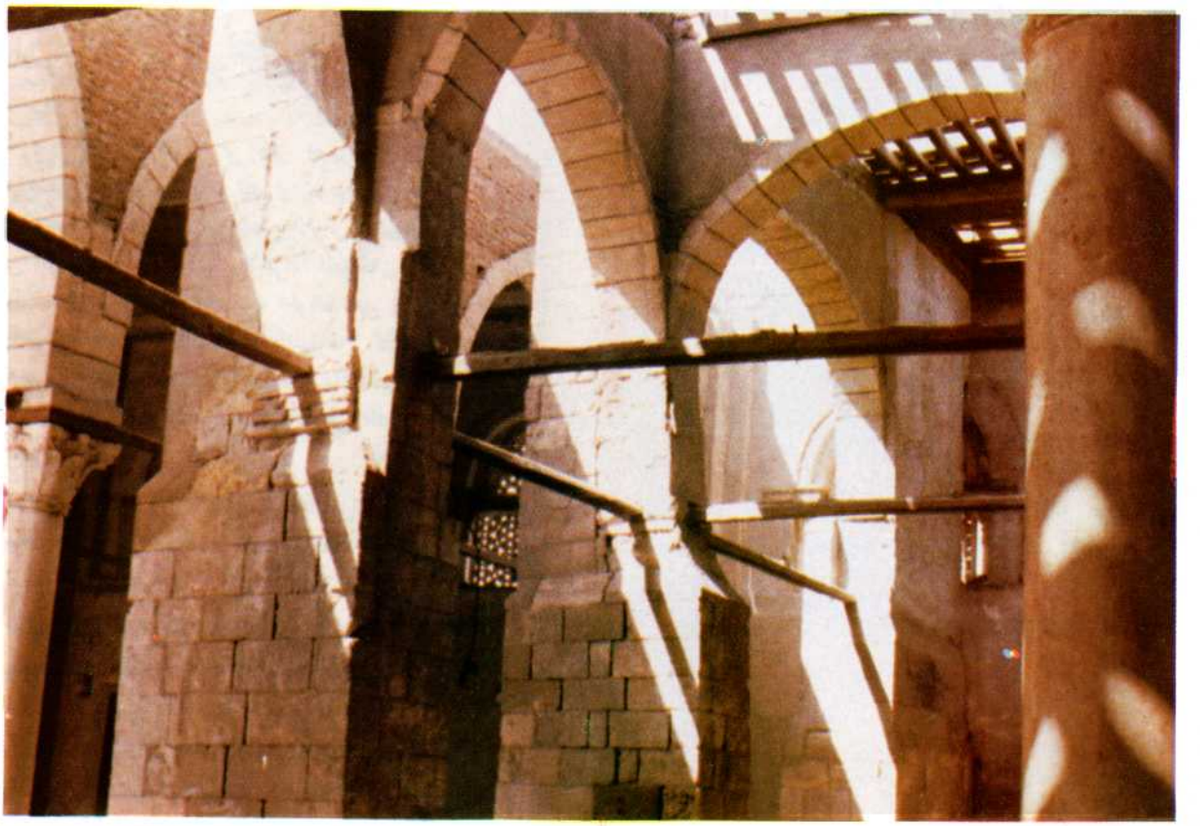

٢ – وجود شروخ فى بعض أجزاء جدار القبلة والعقود ، وسقوط البياض عن كل منهما لكثرة الأملاح فيهما .

٣ – سقوط طبقة البياض من مئذنة الجامع .

٤ – وجود أملاح على الأعمدة الرخامية مما أحدث تآكلاً بها ، مع ميل فى بعضها .

٥ – سوء حالة وتآكل الأخشاب (الطبالى) فوق تيجان الأعمدة والأربطة الخشبية بين العقود ، وتآكل بعض البراطيم الخشبية الحاملة للسقف الخشبى وبعض أجزاء السقف نفسه نتيجة لتسرب مياه الأمطار وعدم وجود طبقة عازلة .

٦ – تساقط وتلف بعض أجزاء من الحجاب الخشبى المحيط بضريح « عبد الله بن عمرو » ، وكذلك بعض أجزاء من المنبر الخشبى القديم الذى يرجع إلى عهد « مراد بك » .

٧ – عدم صلاحية شبكة الكهرباء بالايوان لقدمها .

أعمال الترميم المعمارى

١ – أُخذت عينات من التربة أسفل جدران المسجد على عمق ما بين ١٠ ، ٢٠ متراً ، وبتحليلها بالمعامل تبين أنه يمكن تجديد الأساسات ، وتم تحديد منسوب المياه الجوفية بها .

٢ – أعمال الحفر : تم الحفر حول الحوائط الداخلية والخارجية للايوان الشرقى بعرض ١,٥٠ متراً وعمق ١,٥٠ متراً عن سطح الأرض للكشف عن الأساسات ، وفُكت الأجزاء المتهالكة من الطوب الأحمر والحجر وقُسمت الحوائط على هيئة قواطيع وتم العمل بها بالتبادل لعدم انهيارها . كذلك تم عزلها أفقيا بالأسفلت ودهانها رأسياً بالبتومين الساخن حتى منسوب سطح البلاط من الداخل والخارج .

٣ – تم ردم الحفر السابق ذكره بالرمل النظيف الجاف الخالى من الشوائب لضمان عدم الترشيح ولتحمل أى اهتزازات .

ولما كانت حالة الحوائط تستدعى الكشف عليها لتحديد حالتها ووجود شروخ رأسية وأفقية متشعبة بها ، فقد تم تكسير جميع بياض الايوان من الداخل ، ثم إعادته بعد تزرير الشروخ به ، وتزرير نهايات المبانى بمبان جديدة .

(إيوان القبلة) أحد الأروقة أثناء الترميم .

ترميم القبة المعروفة بقبة عبد الله بن عمرو .

لوحة تذكارية باسم مراد بك تثبت أعمال الترميم التى قام بها - قبل الترميم .

الواجهة الجنوبية الشرقية قبل الترميم .

٤ - ترميم الأجزاء المتهالكة من الأكتاف بالحجر الجديد والحجر القديم الصالح للاستعمال ، بعد عزلها أفقياً ورأسياً حتى منسوب سطح البلاط .

٥ - نظراً لوجود خلل بالصف الأول لأكتاف الايوان الشرق من جهة الشمال الشرق ، فقد تم صلبها ، وبالكشف داخلها عثر على أعمدة رخامية ، ومن ثم فقد تم فكها لاظهار هذه الأعمدة .

٦ - عُملت صلبات من الخشب لضبط رأسية العقود ورأسية الأعمدة الرخامية .

وقد رُفعت هذه الأعمدة معمارياً ومساحياً بواسطة الأجهزة المساحية ، وحُددت الأحمال الواقعة على كل منها ، وعلى ذلك فقد تم تصميم قواعد خرسانية مسلحة وعادية أسفل الأعمدة التى أُعيد تركيبها بعد عمل الاحتياطات اللازمة قبل الرفع وبعد صلبها بدعامات مائلة ، رُبطت بعضها ببعض لعدم حدوث رفص خارجى ، وصُلبت أعمدة القبة للكشف عن أساساتها .

٧ - فُكت الأجزاء المتآكلة من الأسقف الخشبية ودايرالايوان ، وذلك لاعادة تركيب الزخارف الخشبية القديمة الصالحة للاستعمال ، مع تركيب الطبق الجديد من الخشب الموسكى الجديد ودهانه بواسطة الإخصائيين بالهيئة ، كما عُزلت الأسقف الخشبية بثلاث طبقات من الورق والخيش المقطرن مع وضع بيتومين ساخن بينهما ، ويلى ذلك عمل خرسانة ميول للأسطح وتركيب البلاط الخاص بها بعد عمل الميول اللازمة لصرف مياه الأمطار .

٨ - نُزع البلاط الحجارى حول جدران إيوان القبلة للكشف عن أساسات الجامع وتقويتها ، ثم إعادة الردم بالرمل وعمل دكة خرسانية بداير الايوان الشرق بسمك ١٥ سم ، وإعادة تركيب البلاط الحجارى القديم وتغيير التالف منه داخل الايوان .

٩ - فُك الجدار الفاصل بين إيوان القبلة وبقية الجامع ، وذلك لمخالفته للطابع الأثرى مع استبداله بالأحجار .

١٠ - صُلبت طاقية المحراب المجاورة لضريح « عبد الله بن عمرو » ، مع هدم المبانى المتهالكة وإعادة بنائها بعد عزلها رأسياً ، ثم إعادة تركيب الشرائط الرخامية القديمة والجديدة اللازمة لها .

١١ - تبين أثناء الكشف عن المحراب القديم ، أن الأعمدة الجانبية ليس لها أساس من المبانى ، ولكنها محملة على دكة من التراب ، فقُويت الأرضية وعُمل لها أساس أسفل المحراب والأعمدة الجانبية .

١٢ - أُزيلت طبقات البياض الحديث من فوق إطارات العقود ، مع تغيير التألف من الأحجار وإعادة ترميمها ، واستكمالها طبقاً للأصول الفنية الأثرية ثم تفريغ العراميس بينها ، وإعادة تكحيلها . كذلك إزالة البياض القديم المتآكل أعلى المئذنة والقبة وبياضهما ، وتزرير الشروخ طبقاً للأصول الفنية الأثرية .

١٣ - أثناء الكشف على الشبابيك الخارجية بجدار القبلة ، تبين أن العقود الوسطى لبعض هذه الشبابيك محملة على أعمدة رخامية ، فأُعيد ترميمها .

١٤ - رُممت الدعامات الموجودة بالواجهة الجنوبية الشرقية ، وعُزلت أفقياً ورأسياً وعُولجت الشروخ الموجودة بها .

١٥ - إستكملت العراميس بواجهات إيوان القبلة بمونة قديمة ، واستكملت الشرفات الناقصة من الأعمال القديمة حتى ناصية الايوان .

١٦ - عُملت شبكة كهربائية جديدة ، ووضعت مشكاوات طبقاً للنموذج المملوكى .

ترميم أحد العقود بجوار القبة ويظهر ضريح عبد الله بن عمرو .

أعمال الترميم بالمحراب .

أعمال الترميم الدقيق والصيانة والعلاج

أ . محمود رضوان أ . عبد العظيم سليمان

أولاً : الأخشاب

تم ترميم العديد من العناصر الخشبية مثل المنبر والضريح والطبالى أعلى تيجان الأعمدة الرخامية ودكة المبلغ وضلف الشخاشيخ على النحو التالى :

(أ) المنبر : ويشتمل على عدة عناصر مثل : خرط ميمونى ، وحشوات بلدية ، وجوسق (طنبوشة) أعلى المنبر ، وقد نُزعت جميع الأخشاب التالفة لربط الأجزاء القديمة مع الأجزاء الجديدة ربطاً فنياً . وتم إختيار بعض العناصر الزخرفية من نفس الجامع واضيفت إلى المنبر مثل الشرفات التى تعلو الواجهة الرئيسية (الصحن المكشوف) .

كما تم نزع البويات والمعجون من المنبر الخشبى ، والتأكد من لونه القديم ، وتعقيمه من الفطريات والبكتريا بواسطة الكارودين + الغاز الأبيض النقى ، وتقويته بمادة البالورويد ، وإعادة اللون القديم له .

(ب) الضريح : ويحتوى على الكثير من العناصر الخشبية والأشكال المتنوعة مثل : القناطير ، والشرفات ، والمصبعات الخشبية (البرامق) التى تفكك كثير منها واندثر بعضها تماماً ، وقد نُزعت الأجزاء غير الصالحة من الخشب وغُيّرت بخشب جديد بنفس الأسلوب القديم المستخدم .

(ج) تم علاج الطبالى الخشبية أعلى تيجان الأعمدة الرخامية والتى يبلغ عددها ١٥٠ عموداً ، ونزع الأجزاء التالفة من الأخشاب مع إعادة الأجزاء المندثرة التى تساقطت أجزاء كثيرة منها أو تفككت إلى حالتها الأولى .

(د) أعيد ترميم ودهان ١٨٤ ضلفة للشخاشيخ بالجامع ، مع ترميم الأجزاء التالفة ، وتقوية العناصر الخشبية .

(هـ) أعيد ترميم أبواب المئذنة والأبواب الخارجية للجامع واستكملت الأجزاء المندثرة منهما للربط بين القديم والجديد .

(و) دكة المبلغ : تم ترميم دكة المبلغ من الخشب الساسكى (السدة) ، واستكملت الأجزاء الناقصة طبقاً للاسلوب الفنى القديم ، مع تقوية الأجزاء القديمة .

(ز) تم تنظيف السقف الخشبى ومساحته حوالى ٣٢٠٠ متراً ، وتعقيمه ضد الفطريات والبكتريا وتقويته وطلاؤه باللون القديم وهو اللون البنى (أكاسيد + بالوريد) .

(ح) تم تنظيف وتقوية الأوتار الخشبية ودهانها باللون البنى ، وعددها حوالى ٥٠٠ وتراً خشبياً .

ثانيا : الجص

١ – المحراب : ويشتمل على العديد من العناصر الزخرفية الهندسية والنباتية ، وقد بلغت درجة الرطوبة به فى بعض الأجزاء ١٠٠٪ ، ونتيجة لذلك

الواجهة الشمالية الغربية قبل الترميم .

أعمال إزالة الرديم من حول جدران الجامع .

تحللت بعض عناصره الرئيسية ذات القيمة التاريخية والفنية ، وقد تم ترميم الأجزاء التالفة من زخارفه طبقاً للأصول الفنية والأثرية ، مع ترميم وتجديد اللونين الأزرق والبنى ، كما وضعت شرائح ذهبية (ورق ذهب) فى الأماكن الناقصة . وكذلك تم حقن وعزل الأجزاء السليمة منه ، مع تقوية البلاطات المتبقية ، وقد بلغت نسبة الرطوبة فى باقى أجزاء المحراب ٧٠٪ من حجمه .

٢ – إستنسخت ثمانية شبابيك من الجص بجدار القبلة وهى ذات زخارف هندسية .

ثالثاً : الرخام

تم تنظيف عدد ١٥٠ عموداً رخامياً أبيض بأحجام وأطوال مختلفة باستعمال حجر الطراوة مع المياه المخلوطة بنسبة من الأمونيوم هيدروكسيد والصابون ، وتم عزلها لعدم التأثر بالحرارة والرطوبة والمؤثرات الجوية .

• The qibla iwan during restoration.

The Architectural Restoration Work:

The architectural restoration plan included renewing the foundations, strengthening the internal and external walls, restoring the wall piers and the wooden ceilings. The damaged plaster at the top of the minaret and dome was also removed and replaced.

The Restoration, Conservation and Treatment Work:

* Many wooden elements were restored as the minbar, the mausoleum, the abacuses at the top of the marble columns, dekkat al-muballegh and the lanterns' leaves.

* The damaged parts of the stucco geometrical and floral decorative elements in the mihrab were restored according to the origins.

* 8 windows of geometrical decorations were casted and constructed in the qibla wall.

* 150 white marble columns of different sizes and lengths were cleaned then they were isolated to avoid the effects of heat, humidity and atmosphere.

• Restoration work in the external facade of the Mosque.

Synopsis

Restoration of 'Amr Ibn Al 'As Mosque

The Mosque of 'Amr Ibn al 'As in Islamic Fustat represents a distinguished symbol since it is the first large mosque in Islamic Egypt and Africa. It was founded in 21 A.H. / 641 A.D. by 'Amr Ibn al 'As, the Islamic leader, and was given several names reflecting its importance and great spiritual and political role in the history of Islamic Egypt.

It is worth mentioning that the traditions connected with this large mosque are still prevalent in our recent life as performing there, the prayer of the last Friday of Ramadan "Al-Jum'a al-Yatima", the prayer for increasing the Nile flood and the supplications in which all the Egyptian sects used to participate.

The Egyptian Antiquities Organization has carried out a thorough architectural and fine restoration covering the monumental elements of the qibla riwaq in accordance with the right scientific specifications, and thus the great mosque has regained its old historical character.

Mosque of 'Amr Ibn al-'As

Built in al-Fustat in 21 A.H. / 642 A.D. by 'Amr Ibn al-'As to be the first mosque in Egypt and Africa, it was surrounded by the buildings and houses of al-Fustat at the northeastern, southeastern and southwestern sides, but as for the northwestern one, there were no buildings since the mosque overlooked the Nile then.

The mosque was of great importance in Islamic Egypt for it was the first university, 600 years before al-Azhar mosque, where the lessons' circles were held for the public, students and specialists in Koran, language and jurisprudence.

Since the end of the Fatimid period, the tradition of performing the prayer of the last Friday of Ramadan "al Jum'a al Yatima" in this mosque has begun.

Historical Background.

It was built in the shape of a rectangular low shed of wood and palm leaves supported on columns of palm stems, stones and mud bricks while the floor was covered with gravel.

In 53 A.H. / 672 A.D. the mosque was demolished and rebuilt by the Umayyad ruler Musallama Ibn Mukhallad, occupying more area. An open courtyard (sahn) was added in front of the new qibla and the gravel was replaced with mats.

In 93 A.H. / 710 A.D., the ruler Kurra Ibn Shourayk demolished the mosque once more and re-established it on an area of 750 m,i.e. half of its present one, and besides, he provided it with a new wooden minbar, a hollow mihrab and a compartment.

In 212 A.H. / 827 A.D. 'Abdullah Ibn Taher, as ruler of Egypt, added a new area to the mosque at the southwestern side. The mosque was provided with 13 doors then.

The mosque received much care on the part of the Fatimids, specially, in 378 A.H. / 989 A.D. under the rule of al-'Aziz Billah who built a fountain below the dome of Bayt al-Mal, and in 387 A.H. / 998 A.D. in the time of al-Hakim Bi Amr Allah who built a riwaq in the courtyard supported on columns of stone instead of wood and provided the mosque with a large minbar.

A minaret was built in the middle of the qibla wall by al-Mustanser while two others were built by al-Afdal Shahinshah in 515 A.H. / 1121 A.D.

At the end of the Fatimid period, the mosque was ruined as a result of al-Fustat fire that took place in 564 A.H. / 1175 A.D. Salah al-Din al-Ayyubi ordered its renewal in 568 A.H. / 1179 A.D., and moreover, he rebuilt the qibla and the big mihrab.

After al-Fustat was completely ruined and before the french entered Egypt, Murad Bey, one of the rulers of Egypt, began to rebuild the mosque in 1211 A.H. / 1796 A.D. He renewed the ceiling, covered the floor with mats and provided the mosque with lamps, the matter that changed its features. Besides, he changed the Iwan and the courtyard replacing the seven rows of columns in the qibla Iwan with six ones and changing the bays to be perpendicular to the qibla wall instead of being parallel to it. Furthermore, he probably built the two remaining minarets, one above the right entrance and the other above the right end of the qibla wall.

In the time of Khedive Tawfiq, some restorations were executed in the mosque in 1300 A.H. / 1882 A.D., and seventeen years later others were achieved by the Administration of Wakfs represented in renewing the ceiling of the southern Iwan and part of the northern one, building the walls and covering the floor with tiles.

In 1323 A.H. / 1906 A.D. the mosque received much care on the part of the Arab Antiquities Preservation Committee followed by the Antiquities Department, the qibla Iwan was repaired and some excavations were carried out in the courtyard uncovering the bases of the old columns and the foundations of buildings dating back to different periods.

The Project of the E.A.O. for the Restoration of the Qibla Iwan in the Mosque of 'Amr.

In the light of the bad state of the qibla Iwan due to natural effects and lack of restoration, a project was determined for a thorough architectural and fine restoration covering the Iwan and its decorative elements including wood, marbel and stucco.

Dr Ahmad Kadry

Mr. Mahmoud el-Hadidy
Dr Mahmoud Abderrazeq
Dr Amal el-'imary
Dr 'Aliya Sheriff
Dr Wafa' Assiddieq
Mr. Atef Ghonem.
Dr Mahmoud Maher Taha
Dr Shawqi Nakhiah
Mr. Ahmad El-Zaiat
engr. Nabil Abdessamie'
Mr. 'Abdullah Al-'Attar
engr. Hassan Abdelnaby
Mr. Ibrahim Al-Nawawy
Mr. Mohamed Mohsen
Prof. Abdelbaki Ibrahim
Prof. Hazem Ibrahim
Prof. Ahmad Kamal Abdul Fattah
arch. Nora Al-Shinnawy
arch. Hanaa Nabhan
arch. Huda Fawzy
Miss: Inas Jamal

المحراب الأوسط بعد الترميم (جامع عمرو بن العاص) .

مقال فنى :

التحكم فى استعمالات الأراضى فى المدينة العربية الإسلامية

بحث مقدم إلى ندوة الإسكان فى المدينة الإسلامية
أنقرة – يوليو ١٩٨٤ م

د . صالح الهذلول
وكيل وزارة الشئون البلدية والقروية لتخطيط المدن – المملكة العربية السعودية

تحرى هذا البحث أسس مفاهيم تقسيم المناطق ، وتحليل استخداماتها . كما يتعرض لتأثير تقسيم المناطق واستخداماتها على البيئة العمرانية التقليدية للمدينة العربية الإسلامية . ويتكون هذا البحث من جزئين أساسيين : الجزء الأول ويخص الأسواق فى المدينة العربية الإسلامية ، مواقعها ، تنظيمها وظهور القيصريات والمناطق المتخصصة . أما الجزء الثانى فيتعرض للعلاقة بين السكن والصناعات داخل المدينة والعوامل الأساسية التى تحدد هذه العلاقة ، مثل مصادر الضرر وأنواعها كالدخان والصوت والذبذبات .

ويعرض هذا التحليل كيفية وضع القواعد والأسس الاجتماعية للتعامل مع ما نطلق عليه اليوم « المنطقة » أو تحديد استعمالات الأراضى ، مع شرح دقيق لأهم النقاط التى تحملها هذه الأحكام فى طياتها .

الأسواق :

بدأت فكرة تحديد موقع محدد للسوق داخل المدينة ، عندما اختار النبى ﷺ منطقة بقيع الزبير القريبة . من مسجد المدينة لتكون له مقراً ، حيث رُوِىَ أنه قال :

« هذا هو سوقكم ، ليس له أن يبنى أو يملك ، ولا ضرائب تجبى عليه » .

ثم تغير موقع السوق إلى ما هو معروف اليوم باسم المناخة ، عندما اعترض كعب بن الأشراف على الموقع . واستمرت سوق المدينة خالية من أى بنايات حتى إمارة معاوية (٤١ هـ/ ٦٦١ م – ٦٠ هـ/ ٦٨٠ م) .

وقد أتبع نفس النمط تقريباً فى الأمصار ، فحددت مواقع الأسواق فى الكوفة والبصرة والفسطاط بالقرب من ساحة المسجد إن لم تكن ملاصقة له ، فنرى أن أول سوق شيدت فى الأمصار كانت فى الفسطاط فى عهد عبد الملك بن مروان (٦٥ هـ/ ٦٨٥ م – ٨٦ هـ/ ٧٠٥ م) . بينما شيد هشام بن عبدالملك (١٠٥ هـ/ ٧٢٤ م – ١٢٥ هـ/ ٧٤٣ م) أول مبان لأسواق الكوفه بالعراق .

أما القيصريات ، فأول ماشيد منها كان فى المدينة ، فقد بنى معاوية بن أبي سفيان دارين فى سوق المدينة : « دار الكثران » و« دار النقصان » وبدأ فى جباية الضرائب من شاغليها ، أما حاكم الفسطاط فقد بنى العديد من القيصريات فى عهد عبدالملك بن مروان منها قيصريات « العسل » و« الحبال » و« الكباش » و« النسيج » وغيرها . أما سوق مدينة القيروان التى شيدت فى عصر معاوية (٥٠ هـ/ ٦٧٠ م) فيروى البكرى (المتوفى فى ٤٨٧ هـ / ١٠٩٤ م) أنه كان لها سوق مسقوفة تغطى كل الحرف والتجارات ، أما عن توقيت بنائها فغير معلوم ، إلا أن هشام بن عبدالملك قد أمر بترميمها عام (١٠٥ هـ/ ٧٢٤ م) .

مما سبق ، نرى أن فكرة الأسواق المغطاة فى المدينة العربية الإسلامية بدأت منذ الدولة الأموية واستمرت حتى بلغت ذروتها فى عهد هشام بن عبدالملك (١٠٥ هـ/ ٧٢٤ م – ١٢٥ هـ/ ٧٤٣ م) الذى بدأ خطة حافلة لاصلاح وترميم وتشييد الأسواق ؛ فكان أول ما بدأ به ترميم سوق القيروان فى أول سنة من حكمه ، كما سبق لنا الاشارة ، وبنى قيصرية كبيرة حملت اسمه فى الفسطاط ، أما أكبر مشروعاته طموحاً فكانت أسواق الكوفة والمدينة فيروى أن خالد القصرى ، حاكم العراق فى عهده ، قد شيد أسواقاً مسقوفة فى الكوفة ، حدد فيها « داراً » ذات مدخل خاص للبائعين من كل تجارة ، وبدأ فى جباية الضرائب منهم . وفى المدينة بدأ هشام مشروعاً متكاملاً لتطوير وتنمية السوق ، عرف فيما بعد بإسم « دار هشام » بناءاً على نصح حاكم المدينة ، فبدأت السوق من المصلى جهة القبلة وامتدت حتى ثنيات الوداع فى الشمال ، ويروى لنا ابن ذبالة أن دار هشام كانت تسد حاجة كل البيوت والأحياء فى المنطقة العربية ، وكان لها بوابات وحارات داخلية تفتح أمام مستقرات القبائل المختلفة وأمام شوارع المدينة الرئيسية ، وكانت هذه الدار الكبيرة مكونة من عدة بيوت من طابقين ، الأرضى للتجارة والحرف والعلوى لأغراض السكن ، كما يروى لنا أن هشام قد بنى سوقاً أخرى فى بقيع الزبير ذات بوابات وحوارى داخلية ، وأجرها للتجار .

ويرجح أن ظهور الأماكن المتخصصة داخل الأسواق كان مواكباً – إن لم يكن سابقاً – لظهور الأسواق المسقوفة وتدخل الدولة فى إقامة مبانيها ، فتدل أسماء قيصريات الفسطاط التى بنيت فى عهد الملك ابن مروان على أنشطتها بالرغم من عدم الإشارة الصريحة إلى ذلك .

أما سوق الكوفة ، فقد روى أن خالد القصرى قد حدد للبائعين من كل تجارة داراً خاصة بهم ، وذات مدخل خاص عند بنائه للسوق . أما أسواق بغداد وسامراء فقد شيدوا بناءاً على تخصصات متميزة موجودة أصلاً بالمدينة ، فيروى أن المنصور حين أراد أن ينقل سوق بغداد من داخل المدينة المستديرة والمنطقة الشرقية إلى الكرك ، خطط لذلك مسبقا محدداً لكل مجموعة من التجار مكاناً خاصاً بهم ، ويصف اليعقوبى سوق الكرك باختصاص كل نوع من أنواع البضائع والخدمات والحرف فى حاراتها ، على ألا تختلط الجماعات والتجارات مع بعضها البعض ، أما أسواق سامراء والتى شيدت فى أوائل القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) فيروى عنها اليعقوبى شبهها الشديد بنمط بغداد من حيث اختصاص كل تجارة بمكانها ، الا أنه كان لها شوارع عريضة تصب جهة المسجد .

وقد أصبحت الأسواق المغطاة فيما بعد سمة من سمات المدينة العربية الإسلامية وكانت تشيد إما من قبل الدولة ، مثل أسواق الكوفة وبغداد ، أو تنمو تدريجيا مثل سوق المدينة بعد انهيار دار هشام ، أو مثل أسواق الفسطاط التى تكفلت الدولة ببعض مبانيها بينما بنى التجار لأنفسهم مبان جديدة على مراحل متفاوته ، ويرجع الاهتمام من قبل الدولة بإقامة هذه المنشآت إلى حاجتها إلى دخل ثابت من جباية الضرائب من شاغليها ، إلا أنه فى بعض الاحوال قد فُرضت ضرائب حتى على التجار من غير شاغليها مثلما فرض الخليفة المهدى الضرائب على أسواق الكرك بعد وفاة المنصور .

ما أن بدأت الدول والمدن نظرتها إلى الأسواق كمصدر من مصادر الدخل الثابتة ، حتى بدأ التفكير

فى تنظيمها إدرايا لاحكام مراقبتها وضمان سريان العائد وقد تمثل هذا التنظيم فى بلورة وظيفة المحتسب ، والتى كانت موجودة منذ عهد الرسول (ﷺ) ، وكان اهتمامه الأساسى منصب على مراقبة نوعية البضائع ، والتأكد من أن عملية البيع والشراء تتم حسب ما تمليه المبادىء الدينية . وتدرجت أهمية المحتسب مع نمو الاسواق المتخصصة فى المدينة العربية الاسلامية ، فامتد دوره إلى مراقبة مواثيق التجارات والحرف المختلفة ، وتطورت هذه المواثيق لتتحول إلى دلائل توضح للمحتسب دوره ومسئولياته تجاه كل مهنة وتجارة . وكان أول ما كتب فى هذا الموضوع كتابين أعدهما السرخسى (توفى عام ٢٨٦ هـ/ ٨٩٩ م) الذى تبوأ الحسبة فى بغداد فى عهد الخليفة المعتمد (٢٧٩ هـ/ ٨٩٢ م - ٢٨٩ هـ/ ٩٠٢ م) ، وتغطى دلائل الحسبة مجموعة من القواعد المنبثقة من النمط القائم لتوزيع المناطق فى المدينة العربية الإسلامية .

أما فيما يخص تنظيم الأسواق ، فيروى الشيرازى (توفى عام ٥٨٩ هـ/ ١١٩٣ م) فى كتابه « نهاية الرتبة فى طلب الحسبة » إن من واجبات المحتسب التأكد من أن البائعين أو العاملين فى نفس الحرفة يجتمعون فى حارة واحدة تعرف بتجارتهم فيسهلون بذلك الأمر على زبائنهم وتروج تجارتهم ، أما الذين تستدعى حرفهم استخدام النار مثل الخبازين والحدادين فعليهم أن يبعدوا عن بائعى العطور والمنسوجات ، حيث أنهم لا يشتركون معهم فى شىء بالاضافة إلى امكانية أن يسببوا لهم الضرر .

ويتبع نظام التتابع للحرف والتجارات المختلفة داخل السوق مقدار التشابه فيما بينها ، مع مراعاة تحاشى أية أضرار أو تلفيات قد تنشأ من هذه الجيرة ، بالإضافة إلى أن تجمع أصحاب الحرف والتجارب يسهل لهم تنظيم أنفسهم والتحكم فى أمور تجارتهم ، كما يسهل على المحتسب أن يمسك بزمام المراقبة سواء لنوعية البضائع أو جباية الضرائب ، وأخيرا فإن مثل هذا التجمع يسهل مهمة المشترى ليقضى حاجاته من مكان واحد معروف لديه مسبقاً .

كما تؤثر الحاجة إلى السلعة أو الحرفة على موقعها من المدينة ، فنجد أن المحتسب يقضى بوجود بعض الحرف أو التجارات التى لا تلبى الاحتياجات اليومية مثل حطب النار ومواد البناء خارج الاسوار ، أو فى مداخل المدينة بعيداً عن السوق الرئيسية حتى يمكن درء ضررها عن المارة ، كما يراعى المحتسب توزيع الخدمات الاساسية العامة مثل الخبازين على مختلف انحاء المدينة خاصة المتطرفة منها نظراً لحاجة الناس اليومية إليها .

ويتعامل المحتسب بصفة خاصة مع البنود الأخرى التى قد تسبب الضرر والإتلاف مثل ذبح المواشى ، وبيع الأسماك وبعض الصناعات المثيرة للغبار والدخان ، فتؤكد كتب المحتسب على ضرورة منع الجزارين من ذبح حيواناتهم أمام أبواب محالهم وتلويث الشوارع بالدماء والمخلفات مما قد يعطل الطريق ويؤذى المارة بما ينشره من قاذورات وأمراض يتعرضون لها ولكن عليهم مراعاة الذبح فى الأماكن المخصصة لذلك (السلخانة) . أما بيع الاسماك فيجب أن يتم بعيداً عن سوق المدينة بسبب رائحته وبسبب ملابس بائعيه المشينه وكذلك منع الصباغين من وضع أفرانهم فى الشوارع لما تبعثه من أدخنة تضايق المارة والسكان .

ويتضح لنا مما سبق ، أن هناك ثلاثة مبادىء أساسية يمكن تلمسها كأساس لإرساء القواعد العامة لاختيار مواقع الحرف والتجارة والصناعات داخل المدينة : المبدأ الأول ويكمن فى مدى التشابه بين هذه الحرف والتجارات ، وقد انعكس ذلك على تنظيم وتتابع الحرف المختلفة داخل السوق ، أما المبدأ الثانى فيتبع التردد النسبى لإحتياجات السكان من السلع المختلفة . وأخيرا جاء المبدأ الثالث متمثلاً فى تحاشى الضرر والتلف بإبعاد الصناعات الملوثة أو المضرة قدر الامكان ، وقد ساعد مبدأ رد الضرر ومبدأ تجميع الصناعات المتشابهة على تجميع مصادر الضرر فى أماكن قريبة من بعضها البعض داخل المدينة .

الصناعة والمناطق السكنية :

يعتبر الضرر والإتلاف ، عاملين أساسيين فى تحديد الصناعات وفصلها عن المناطق السكنية داخل المدينة ، وقد اهتم الفقهاء بهذا المبدأ شديد الاهتمام وأسهبوا فى دراسته ، مستندين إلى قول الرسول (ﷺ) « لاضرر ولا ضرار » ، ويصف الفقهاء من أتباع الإمام مالك الضرر إلى صنفين « ضرر قائم وضرر مستجد » أما الضرر القائم فينقسم إلى أضرار ناتجة من أنشطة استقرت فى المنطقة قبل غيرها من الاشغالات ، ويجمع الفقهاء على ابقائها لأحقيتها على غيرها بما أنها « ضرر دُخِل عليه » ، وأضرار أخرى ناتجة من أنشطة بدأت بعد استقرار الجيرة المحيطة بها ومضى عليها وقت طويل قبل أن يشكو منها سكان المنطقة ، ويحكم هذه الحالة قاعدتين : القاعدة الأولى وهى وقف الأنشطة فى حالة الإتلاف والضرر الشديد مثل دخان نار الحمامات ، وغبار الطواحين ورائحة الدباغة . أما القاعدة الثانية ، فتقضى بالإبقاء على النشاط إن كان ضرره ضئيلاً وممكن التكيف معه مثل دخان المخابز أو مطابخ البيوت .

ويوضح المثالان التاليان هذه الأحكام :

سئل ابن القاسم (المتوفى عام ١٩١ هـ/ ٨٠٧ م) عن أحقية جيران أحد الافراد اراد أن يبنى حماماً وفرناً وطاحوناً فوق أرض فضاء ، أن يمنعوه من اقامتها ، فأفاد القاضى بحقهم فى ذلك طالما أنه يسبب لهم ضرراً بليغاً لاحكام الامام مالك الذى أوصى بمنع الاذى عن الجيران .

كما سُئل أيضاً عن حداد أراد أن يبنى كوراً وفرناً لصهر الذهب والفضة أو يبنى طاحوناً ، أو يحفر بئراً أو مرحاضاً قرب حائط الجيران ، فأفتى أن من حق جيرانه منعه لما يسببه لهم من ضرر ، أما عن الأدخنة الأخرى المنبعثة من المخابز والافران بأنه لم يسمع من مالك ما يخص هذه الحالات ولكنه يعتبره ضرراً بسيطاً .

مما سبق يتضح لنا مدى الاهتمام الذى أولاه الفقهاء المسلمون لمصادر الضرر كالدخان والروائح والصوت والذبذبات ، فدرسوا أنواعها المختلفة ومصادرها وحيويتها بالنسبة لمالكيها .

١ - الدخان :

يعتبر الفقهاء الدخان بكل أنواعه مُضراً ، فقد جاء فى وصفه فى القرآن الكريم بأنه « عذاب أليم » .

« فأرتقب يوم تأتى السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب أليم » .

« صدق الله العظيم »

(سورة الدخان آية ١٠)

ويخضع الحكم على مدى الضرر الناتج من الأدخنة إلى نفس التصنيف الذى سبق الاشارة اليه ، وهو مصدره سواء كان قائماً أو مستجداً ويقسم الفقهاء الدخان المنبعث من المصادر القائمة إلى ضرر يمكن التكيف معه مثل دخان المطابخ والمخابز ، وضرر يجب درءه مثل الدخان المنبعث من نار الحمامات والافران وما شابههما ويندرج تحت البند الاخير ، الطواحين التى ذكرها ابن الرامى عند ذكره لواقعة شكوى بعض الناس للقاضى ابن عبد الرفيع (توفى عام ٧٣٣ هـ/ ١٣٣٣ م) ، الضرر الواقع من جراء هذه المطاحن وغليان الشعير فى شوارع تونس ، فأمر بوقف الطاحون بعد أن تحرى الأمر ووجد دخاناً كثيفاً يضايق الجيران .

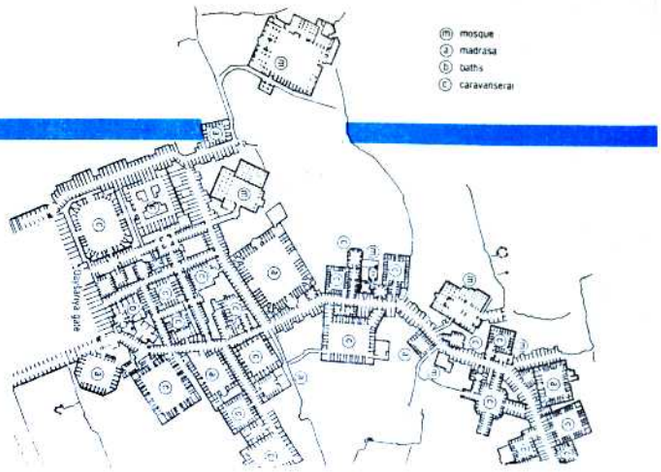

★ بازار أصفهان – ايران

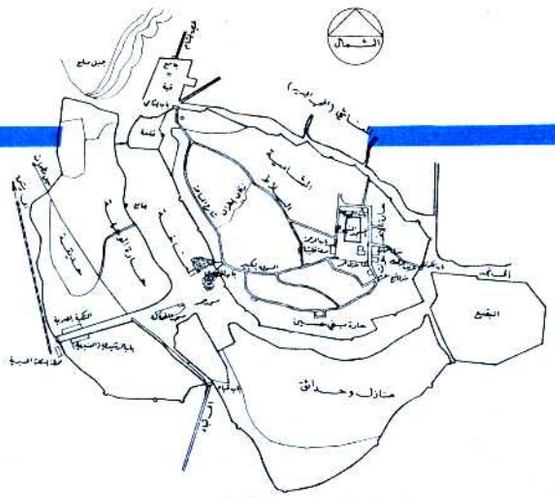

– المدينة المنورة (١٩١٤ م)

أما فيما يخص الأضرار التى تنتج من مصادر مستجدة أو غير معترض عليها منذ بدء نشاطها مثل الحمامات والافران ، فيفيد القاضى ابن عبدالرافع ، بضرورة ايقافها أو على الاقل درء ضررها سواء كان قديماً أو حديثاً لأن الضرر لا يمكن تبريره لقدمه أو لا ستمراره .

أما فى حالة اضافة مصدر جديد للضرر على مصدر قائم قضى له بالاستمرار ، فيفيد القاضى ابن القطان (الذى عاش فى تونس فى أواخر القرن السابع الهجرى وأوائل القرن الثامن الهجرى) بضرورة منع أى استحداثات أو زيادات لهذه المصادر ، ويروى ابن الرامى فى كتابه « الاعلان بأحكام البنيان » أن رجلا يملك فاخورة بها فرن أراد أن يضيف إليه آخر ويوصله بنفس المدخنة الكائنة ، فاعترض عليه جيرانه لأنه يضيف مصدراً جديداً للضرر ، فأمر القاضى ابن القطان باغلاق فرنه الجديد .

٢ – الروائح :

يرجع الأصل فى منع الروائح الكريهة والنفايات إلى السنة عن الرسول (ﷺ) حيث قال فى حديثه الشريف :

عن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ عليه وسلم : « من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزل مسجدنا » متفق عليه .

فإن كان على آكل الثوم الابتعاد عن المسجد كى لا يضايق إخوانه من المسلمين برائحة فمه ، فإنه يكون من الأجدى عدم السماح للروائح الكريهة من الانتشار فى أرجاء المدينة وايذاء سكانها ، فلقد سئل مطرف (توفى عام ٢٢٠ هـ/ ٨٣٥ م) ، وابن المجيشون (توفى عام ٢١٣ هـ/ ٨٢٨ م) ، والأصبغ (توفى عام ٢٢٥ هـ/ ٨٤٠ م) عن حكم شخص أقام مدبغة فى بيته تنبعث منها الروائح الكريهة فتؤذى جيرانه وتسبب لهم الضرر ، فأجمع الفقهاء الثلاثة على حق جيرانه فى إيقافه وحكموا باغلاق مدبغته ، ويتساوى فى هذا الحكم حفر مرحاض أو مصرف غير مغطى وكل ما ينبعث منه روائح كريهة ، فقد أفاد ابن عتاب ، وابن عبد الغفور بضرورة وقف هذه الأنشطة أو تغطيتها لمنع رائحتها التى تزكم الأنوف من مضايقة الجيران .

٣ – الأصوات والذبذبات :

وينقسم الضرر الناتج من هذين المصدرين إلى قسمين : النوع الأول وهو الذبذبات التى قد تؤثر على سلامة المبانى ، وتعتبر خطراً يجب درءه ، فيروى ابن الرامى أن مجموعة من الناس أقاموا بوابة لحارتهم ، يفتح بابها على حائط جار لهم ، فقاضاهم هذا الرجل بدعوى أن فتح الباب وغلقة المستمرين قد أضرا به وأقلقا راحته ، فتحرى ابن الرامى الامر ووجد الحائط يتذبذب من جراء فتح الباب وغلقة ، فأمر القاضى بهدم البوابة وإزالة بابها .

أما النوع الآخر من الضرر فينتج عن الأصوات التى تسبب الضيق دون الضرر ، وقد اختلف الفقهاء فى حكمهم عليه ، فلم يعتبره الفقهاء الأوائل ضرراً يجب درءه ، فالمطرف . وابن المجيشون ، والأصبغ رأوا عدم إيقاف الغسال والضراب لمجرد أن ضوضاء عملهما تقلق الجيران ، بل ذهب ابن القطان إلى عدم جواز منع أحد من ضرب الحديد فى منزله ، وإن كان يفعله ليل نهار بشرط أن يعتمد معاشه على ذلك أما من لحقهم من الفقهاء فقد كان لهم رأياً مغايراً ، فاعتبروا الصوت والصدى ضوضاءاً ومصدراً للضرر يجب درءه ، فقد وضع قضاة طليطلة حسب رواية ابن الرامى قواعد صارمة لمنع وجود الكمادين لما يسببونه من ضرر وضيق للجيران بما يصدر عنهم من اصوات . كما أعرب القاضى ابن عبد الرافع فى تونس عن تفضيله منع بناء الإسطبلات والحظائر متاخمة للمبانى لما تسببه حركة الحيوانات الدائمة أثناء الليل والنهار من ازعاج قد يمنع الجيران من النوم .

من ذلك نرى أنه بوجه عام اعتبر الفقهاء الأصوات والذبذبات مصدراً للضرر يجب منعه .

من الحالات السابقة يتضح لنا أن الفقهاء المسلمين قد ميزوا بين الإستعمالات المختلفة داخل المدينة الإسلامية ، فقد كانوا مهتمين بتلبية حاجات ساكنها مع محاولة منع الضرر والتلف الذى قد يتسبب لهم ، فصنفوا الإستعمالات حسب احتياجات السكان حيث أمكن التمييز بين الصناعات التى تفى بالحاجات اليومية ، والأخرى التى يندر الاحتياج إليها ، فنجد أن الصناعات الكبيرة مثل مصانع مواد البناء كانت دائماً تقع خارج أسوار المدينة الاسلامية ، كما كان الحال مثلاً فى المدينة (عام ١٣٠٣ هـ/ ١٨٨٥ م) ، حيث كانت مصانع مواد البناء والفخار موجودة فى الجهة الجنوبية الغربية خارج بوابة قباء فى حين كانت بعض المصانع الأخرى موجودة خارج بوابة الشامى فى الشمال .

وفى حالات أخرى ميز الفقهاء بين الإستعمالات حسب مدى ما تسببه من تلف أو ضرر ، فقسموها إلى إستعمالات تؤدى إلى الضرر والتلف وأخرى لا ضرر منها ، فقد تبنى الفقهاء بوجه عام فكرة تخصيص بعض المناطق المحددة للاستعمالات داخل المدينة ، فقد روعى أن تحتل الصناعات التى تندر الحاجة إليها خارج المدينة كما سبق الاشارة إستناداً على مبدأ تحاشى الضرر والتلف . أما فى حالة استتباب صناعة ما ، قبل ما يحيطها من مناطق سكنية أو صناعية فلها أن تستمر على ماهى عليه دون زيادة .

ومن ثم فإننا نرى أن الفقهاء يولون السكن رعاية أكثر مما يولون الصناعات ، فهم يحدون من امتداد الصناعات القائمة ولا يسمحون بوجود جديدة تقلق راحة السكان ، ويفسر هذا الموقف بوجه عام الميل المستمر لنزوح الصناعات ومراكز الإنتاج إلى المناطق الخارجية من المدينة العربية الاسلامية مهما كان امتدادها ونموها . ولعل من ابرز الامثلة مدينة حلب حيث تحركت مراكز الانتاج من البازار الرئيسى إلى الضاحية الشرقية ومؤخراً إلى المنطقة المسيحية الشمالية .

مقال فنـــى :

تجربة الخرطوم مع المستوطنات الشعبية

د . عادل مصطفى أحمد
كلية الهندسة – جامعة الخرطوم

تنشأ المستوطنات البشرية (الشعبية) نتيجة حركة يقوم بها قطاع من المواطنين ليوفروا لأنفسهم المأوى إما بإنشاء مستوطنة تلقائية مستقلة أو بخلق سكن لهم تابع لمستوطنة قائمة . فالمستوطنة الشعبية قد تنشأ عن طريق التخطيط ، فى إطار برامج « الموقع والخدمات » Site & Services مثلاً ، مادام هدفها الأساسى هو توفير المأوى للمواطن العادى بتكلفة لاترهق موارده البسيطة . فهى تقوم إذن نتيجةً لعجز فقراء الحضَر عن الإستفادة من السوق الرسمية للإسكان وذلك لافتقارهم للمال . لذلك فهم يقيمون مأواهم بأدنى تكلفة مادية . أما استثمارهم الأكبر فيتمثل فى الوقت والمجهود المبذولين . وعندما يأتى الاعتراف الرسمى بالمستوطنة تكتسب الأرض والمبانى قيمة فعلية عالية ، فالمستوطنة الشعبية إذن ليست مجرد وسيلة توفير السكن للمواطن بأقل تكلفة ممكنة ، بل هى أيضاً وسيلة للفقراء لخلق رأس المال وتحسين مركزهم الاجتماعى ثم المشاركة فى سوق الإسكان الرسمية فى المستقبل .

أما الأهمية الخاصة لهذه المستوطنات فتكمن فى أنها تمثل الطريقة التقليدية التى تنشأ بها معظم المستوطنات (فى العالم الثالث استمر ذلك النمط دون تغيير يذكر حتى هزته مؤخراً ظاهرتا الاستعمار ثم النمو الحضرى السريع) . وتكمن أهمية المستوطنات أيضاً فى أنها قد أمست الوسيلة الوحيدة ، فى رأينا ، لحل أزمة الإسكان فى الدول النامية ذات الدخول المنخفضة ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عجز الحكومات المتزايد بسياساتها التقليدية عن توصيل الخدمات والمرافق .

وتسعى هذه الدراسة إلى تسليط بعض الضوء على قضية المستوطنات الشعبية فتتناولها أولاً على الصعيد القومى فتصف ديناميات المستوطنات فى السودان منذ استقلاله ، ثم على مستوى العاصمة الخرطوم الكبرى ، فترصد نموها ومتغيراتها ، ثم تركز أخيراً على اثنين من مستوطنات العاصمة ، وتعرض بالتفصيل لنشأتهما وتطورهما ومدى فعاليتهما فى التصدى لأزمة الاسكان . وهى حلقة فى سلسلة الدراسات عن المستوطنات البشرية التى تجريها المجموعة السودانية لتقويم المستوطنات البشرية بجامعة الخرطوم .

على المستوى القومى :

إذا نظرنا إلى توزيع السكان بالسودان ، كما تظهره النتائج الأولية لتعداد عام ١٩٨٣م نلاحظ ضآلة نسبة سكان المستوطنات الحضرية ، أى تلك التى تضم ٥٠٠٠ نسمة أو أكثر ، إذ هى لاتؤوى أكثر من ٢٠٠٪ من مجموع سكان القطر ، ونلاحظ أيضاً النسبة العالية (١١٪) التى يكونها البدو . وتنفرد منطقة الخرطوم بأن نسبة التحضّر بها تبلغ أربعة أضعاف نسبة التحضر للقطر ككل . بيد

أن المناطق الحضرية هذه تولّد من المشكلات أكثر مما توحى به حصتها الضئيلة من السكان . فالنزوح إليها من الأرياف قد أسهم فى نموها بمعدل ٩ر٦٪ فى الفترة ٦٠/١٩٧٠م ، وهو معدل يكاد أن يبلغ ثلاثة أضعاف معدل النمو للقطر ككل (كان معدل نمو القطر ٣ر٢٪ خلال الفترة ٦٠/١٩٧٠م ، و٦ر٢٪ خلال الفترة ٧٠/١٩٧٧) . ثم نلاحظ عدم التوازن فى توزيع السكان على هذه المناطق الحضرية . فالمدينة الأولى ، « العاصمة المثلثة » ، تضم نسبة هائلة من السكان بالمقارنة مع المدينتين التاليتين : بورسودان وواد مدنى . ومن العقبات

الموروثة منذ عهد الاستعمار البريطانى أن المناطق السكنية فى حَضَر السودان مازالت تصنَّف إلى درجات – أولى وثانية وثالثة ورابعة وعشوائى . وتتباين المناطق بناء على عوامل منها صفة حيازة الأرض القانونية بها ، وطول فترة الحكر ، ومساحة القطع ، والحد الأدنى لمواد البناء المسموح باستعمالها ، وطرق الإنشاء ، ومستوى الخدمات والمرافق بها . وقد نتجت عن ذلك فجوة هائلة بين الدرجتين الأولى والثانية من ناحية والثالثة ومادونها من الناحية الأخرى .. فجوة تظهر فى معدلات الدخل والمركز الاجتماعى . كما تظهر فى وسائل النقل ومستوى التشييد والخدمات ونحو ذلك . فكأنما التصنيف قصد به الناس وليس المساكن . وتشير الدرجة الثالثة ومادونها إلى المراحل المختلفة للتخطيط لاستيعاب العجز فى السكن لذوى الدخول المتدنّية . فالمسكن العشوائى هنا هو الخطوة الأولى لحيازة الأرض . يليه الأعتراف وحيازة الأرض والخدمات ، مروراً بمرحلة الدرجة الرابعة بما تتسم به من ضعف فى مستوى الإدارة والخدمات والأمن . أما المجموعة الأخيرة التى تشمل ذوى الدخول المحدودة والمتدنّية ، فتضم الأغلبية الساحقة من سكان الحضَر . فحسب إحصائيات عام ١٩٧٣م ، تشكل المساكن المشيّدة من مواد محلية غير ثابتة ٥ر٩٤٪ . وتتوقع اللجنة القومية للإسكان لهذه النسبة العالية أن تستمر في حقبة الثمانينيات ولكن فى شىء من الانخفاض (بمعدل ٨٥٪) .

ونخلص من هذا إلى أن المستوطنات والإسكان فى السودان يعانيان من ضغوط طلب متزايد وعرض يتضاءل . وهى ضغوط تبدو مجسدة فى المناطق الحضرية نتيجةً للنمو المتواصل لهذه المراكز ، ولظهور السكن العشوائى بكل مساوئه ومقاومة السلطات الدائمة له . ومع الموارد المحدودة المتاحة للدولة وللأفراد فقد ساد اتجاه ، فى برامج اللجنة القومية للإسكان ٨٠/١٩٩٠م ، بأن على الدرجات الثالثة ومادونها أن تسهم بأكثر من ٨٠٪ من أية حلول مقترحة .

على مستوى الخرطوم الكبرى :

يمكن للزيادة السكانية فى العاصمة المثلثة (الخرطوم – أم درمان – الخرطوم بحرى) أن تُرصد منذ استقلال البلاد فى أول عام ١٩٥٦ م ، فخلال هذه السنين السبع والعشرين حتى عام ١٩٨٣م زاد عدد السكان من ربع مليون إلى مليون ونصف المليون مبيناً بذلك أن عدد السكان يتضاعف كل عشر سنوات تقريباً .. وهذا معدل بالغ الارتفاع خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الموارد المتاحة للتخطيط والإدارة والتمويل . وترجع هذه الزيادة بصفة كبيرة إلى الهجرة الداخلية التى أسهمت فى خلال الفترة من عام ١٩٥٥ / إلى ١٩٧٣م بـ٥ر٦٣٪ من الزيادة ، مما يزيد من مشكلات العاصمة ويقلل من فرص الأقاليم فى النمو فى حين تخلفت باقى المناطق بمديرية الخرطوم عن النمو ، وركدت عند عدد ثابت يبلغ ربع المليون نسمة منذ عام ١٩٥٥م . الأمر الذى يشير إلى معدل نزوح عال منها إلى الخرطوم الكبرى فى الغالب . أى أن مهمة استيعاب الزيادة السكانية تقع على عاتق العاصمة المثلثة وتنحصر فيها . ونلاحظ من الأرقام أيضاً أن مديرية الخرطوم لاتضم مناطق حضرية إلا فى العاصمة المثلثة وتنحصر فيها . ونلاحظ من الأرقام أيضاً أن مديرية الخرطوم لاتضم مناطق حضرية إلا فى العاصمة المثلثة – والتى تبلغ نسبة التحضر بها ٨٧٪ فى مجملها ، وهى تتراوح بين ٨٢٪ لأمدرمان و٨٥٪ للخرطوم و١٠٠٪ للخرطوم بحرى . أما متوسط حجم الأسرة فهو ٦ر١ شخصاً لباقى المديرية ، كما هو للمدن الثلاث باستثناء الخرطوم بحرى ، والتى يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة بها ٦ر٣ شخصاً .

وقد تضافرت عوامل عديدة – من ضعف الإمكانيات على مستوى الأفراد والحكومة ، إلى عدم دقة تقدير الاحتياجات السكنيه فى « مخطط دوكسيادس » ١٩٦١م – ١٩٩٠م ، إلى العجز عن تنفيذ الجزء الأول من « مخطط ميفيت » ١٩٧٥م – ١٩٩٠م ، والتى كانت ترمى إلى إقامة ٢٠ر٠٠٠ وحدة سكنية – تضافرت هذه العوامل ليرتفع عدد المواطنين الذين تؤويهم مناطق السكن العشوائى إلى ٦٠٠ر٠٠٠ أى ٤٠٪ من مجموع سكان الخرطوم الكبرى . والسلطات تزعم أن ٤٠٪ من هؤلاء هم المحتاجون فعلاً للمأوى وأن البقية ليسوا أكثر من مضاربين أو مالكين لأراض سكنية فى مناطق أخرى . وحتى لو سلمنا بهذا فهو يعنى أن المئتين والأربعين ألفا من ذوى الحاجة الفعلية يحتاجون إلى نحو ٤٠٠ر٠٠٠ وحدة سكنية . وهذا وحده يبلغ ضعف العدد الذى حددته وفشلت فى توفيره الخطة الإسكانية ٧٦ – ١٩٨٢م .

ويتوزع سكان المناطق العشوائية بالخرطوم الكبرى على مايربو على تسعين موقعاً (شكل ١) يمكن تصنيفها كالآتى :

أ – مناطق فلاتة (كما تطلق العامة على ذوى الأصل النيجيرى) بالدرجة الرابعة بمدينة الخرطوم ، وهى مناطق بدأها فى الثلاثينيات مهاجرون من غرب أفريقيا وظلت قائمة بعد نفاد مدتها القانونية . ومن سماتها النقص الحاد فى الخدمات الأساسية والازدحام والنسبة العالية للجُنَح وبعض الجرائم .

ب – قرى الكرتون (أى الورق المقوَّى) فى الخرطوم بحرى وفى الخزام الأخضر جنوبى الخرطوم . كانت منطقة الصافية بالخرطوم بحرى أول مستقبل لهذه الأحياء فى بداية الستينيات . وقد شجع على قيام هذه الأحياء السياسيون فى سعيهم لجذب الناخبين وكسب الأصوات ، وعليه فقد توافد سكانها من سودانيين وأحياناً غير سودانيين ، وتركزوا فى مجموعات قبلية واضحة . وفى عام ١٩٦٩م ، تم استيعاب ١٦ر٠٠٠ (ستة عشر ألفا) منهم فى ألفى قطعة سكنية بمنطقة الحاج يوسف ، وهى من مناطق الدرجة الرابعة . إلا أنه بحلول عام ١٩٧٦م ، كان العدد قد شارف على ٣٦ر٠٠٠ (ستة وثلاثين ألفاً) .

ج – امتدادات أطراف المدينة مثل جبرة جنوبى الخرطوم وأمْبَدّة بأمدرمان وحلة كوكو بالخرطوم بحرى . وهى امتدادات طبيعية خلقها فائض السكان من المدن الثلاث .

د – المبانى العشوائية غير القانونية كما فى سوبا جنوبى الخرطوم بحرى ، حيث نجد أهل القرى والوسطاء يتاجرون فى الأراضى المتاخمة للقرى وللمضاربين والموظفين من سكان المدينة . والمبانى فى هذه الأحياء أعلى مستوَى منها فى المناطق الأخرى . وذلك أولاً لقدرة المشترين المادية ، وثانياً لتوقعهم تدخلاً أقل من جانب السلطات فى المستقبل .

هـ – السكن العشوائى داخل المستوطنات القائمة كما فى « زَقَلونة » وفى الحارات غير المخططة بأمبَدّة . وهنا يتأخر تنفيذ برامج « الموقع والخدمات » مما يجذب الوافدين إلى المستوطنة على أمل تثبيت حقوق لهم فى المستقبل .

و – السكن العشوائى الناجم عن إعادة تخطيط القرى والأحياء التلقائية .

وتنص القوانين على أن الأراضى غير المسجلة – سواء منها ما كان مستغلا أو غير مستغل – ملكٌ للدولة . وتؤكد هذه القوانين حق السلطات فى تصفية السكن غير القانونى بها ، حتى ولو استوجب ذلك اللجوء للقوة وإخلاء المساكن وهدمها ، بل ومطالبة السكان بدفع التكلفة . والاتجاه الرسمى اليوم هو محاربة السكن العشوائى القائم أو المستجد (كما حدث فى يوليه ١٩٨٤ م حين هدم أربعة آلاف بيت فى حى « الشُّقْلة ») والقانون يعطى المواطنين المتضررين الحق فى

التقدم بطلبات للحصول على قطع أراضى فى المناطق المخططة ، وبخاصة تلك الواقعة ضمن برامج « الموقع والخدمات » . ولكن سياسة الإخلاء والهدم هذه والتى تتبعها السلطات مفترضةً استطاعة المواطنين المتضررين الحصول على قطع سكنية فى إطار هذه البرامج – هذه السياسة من شأنها أن تسىء إلى الوضع . وسنلم ببعض سلبياتها فى جوانب دارستنا الميدانية .

جبرة : يرجع تاريخ جبرة إلى عدة قرون لا كمستوطنة قائمة وإنما كموضع فقط وهى من مواضع قبيلة الحماداب ، كانت المنطقة حتى زمن قريب خصبة يكسوها العشب معظم أيام السنة ويرعى فيها الضأن والبقر ، وبها مساحات من الزراعة على المطر بالإضافة إلى شرائح الزراعة المروية التقليدية على شاطىء النيل ... أما التاريخ الحديث لجبرة فيمكن تتبعه من عشرينيات هذا القرن حين كانت مقرًا لبائعى اللبن وتجار المواشى من قرى « الشجرة » و « العزوزاب » و « ودعجيب » وفى أوائل الأربعينيات قام واردوها ، وكانوا يبلغون حوالى مئة وخمسين ، بإعادة حفر البئر التى كان آباؤهم قد هجروها . تلك كانت الخطوة الأولى فى قيام المستوطنة إذ بدأ السكان إثرها فى التوافد والاستقرار فى مساكن من غرفة واحدة متناثرة بعض الشىء لتوفير مراعى أوسع لمواشيهم بدون أسوار إلا للحظائر .

واستمر عدد السكان فى التذبذب ، ففى أواخر الخمسينيات كان هناك سبعة بيوت مؤسسة حول بئر ، وكان العشب كثيفاً . وفى عام ١٩٦٣ ، كان أول اعتراف بالمستوطنه وتم تسجيل الأراضى للسكان : من استقر فى البقعة لعشرين سنة أو أكثر منح حقوق الأرض « كملك حر » أما من دام استقراره بين عشر سنوات وعشرين سنة فمنح حقوق « الحكر » وينطبق ذلك على القطع الأصلية الموجودة الآن فى المربع الأول ، وقد زاد عددها ليبلغ ٢٤٨ قطعة . وكما هو متوقع كان هذا الاعتراف الرسمى بداية الزيادة المطردة فى عدد الوافدين حتى بلغ نشاط البناء أوجة فى عام ٦٨ – ١٩٦٩م . واستمرت الزيادة دونما انقطاع وعلى عدة مراحل حتى بلغت المستوطنة حجمها الحالى .

تتكون جبرة حالياً من عشرة مربعات تؤوى ١٢٧٨ عائلة تضم فى مجموعها ٧٥٩٥ نسمة شكل (٢) . والمربع الأول منها هو الأقدم والأكبر حجماً وذو النصيب الأوفر من الخدمات ؛ ففيه مسجدان ومدرستان ابتدائيتان ومركز شرطة وجمعية تعاونية وعيادة ومكتبة لبيع الصحف . أما المربع الثانى فقد بيع فى مزاد علنى (لذا سمى مربع المزاد) وتم تطويره لا للسكن ، بل للاستثمار التجارى ، وعليه فقد استبعد من هذه الدراسه . والمربع الثالث خصص لإحدى تجارب وزارة التشييد والإسكان فى مجال الاسكان الشعبى . والمربعات الرابع (١٨٠ قطعة) والخامس (٢٠٨ قطعة) والسادس (٤٣٨ قطعة) طرحت كتعويض للأسر التى تم تحويلها من منطقة اركويت الواقعة إلى الشرق . وقد حدد المربع الخامس لتقام عليه السوق الرئيسية للمستوطنة وبعض الخدمات الأخرى . أما المربعات من ٩ إلى ١١ فهى آخر ماخطط ، ومبانيها مازالت تحت التشييد ومتناثرة وتفتقر إلى أى نوع من الخدمات . ويرجع خلو جبرة كذلك من أى مسكن عشوائى فيها أو حولها إلى جهود السكان .

أمبدّة : وحول بئر آخر نشأت أمبدّه ولم يكن بذلك الموضع فى منتصف الاربعينيات سوى خمسين أو ستين بيتاً . وكان سكان الأحياء الغربية لأمدرمان – كحى العرب وأبى كدوك – أغلبهم من أصحاب المواشى . إلا أن مفتش صحة أمدرمان البريطانى أصابه القلق من الخطر الكامن فى البيئة والنابع من وجود قطعان المواشى داخل الأحياء ، فقرر إخلاءها من الرعاة ، وأمر بنزوحهم غرباً ليستقروا فى السهل المجاور . ومن هنا بدأ النمو المطرد لأمبدة والكفاح المتصل لأهلها . وإلى جانب الصعوبات العادية التى يواجهها السكان فى مثل هذه الظروف ، كان على سكان أمبدّة مواجهة خطر الفيضان من خور موسمى كبير يخترق المستوطنة من الغرب إلى الشرق حاملاً مياه الأمطار من السهول الغربية لأمدرمان إلى النيل . ولكن المستوطنه ظلت فى نمو متزايد . وفى عام ١٩٥٧ جرى أول مسح وتسجيل للبيوت وتمت أول تسوية للأرض . وبذلك دخلت المستوطنة مرحلتها الحاسمة الثانية وهى الاعتراف بها من قبل الحكومة . الأمر الذى أدى بطبيعة الحال إلى جذب السكان من كل صوب . ففى نوفمبر من عام ١٩٦٧م ، تكونت أول لجنة محلية للتخطيط ، وكان ذلك بداية التنظيم للعمل بالجهد الشعبى وفى السنة التالية أقيم سد صغير بلغت تكلفته آنذاك ٥٢٫٠٠٠ جنيها ليحوّل جزءاً من مياه الخور (خور ابى عنجة) إلى خور عمر . وبعد اقامة أربعة جسور عبر الخور ، قل خطر الفيضان أخيراً وتمت السيطرة عليه بصورة مرضية .

ومنذ ذلك الحين تنامت المستوطنة إلى مستطيل كبير ، يفوق ستة كيلو مترات فى الطول واثنين فى العرض ويضم (حسب إحصائيات عام ١٩٨٣م .) ١٨١٫٧٨٨ نسمة – أى نحو ٢٨٪ من سكان أمدرمان البالغ عددهم ٦٤٨٫٧٠٠ نسمة . وذلك ينم عن درجة عالية من الدينامية والتطور لعلها الأعلى فى المنطقة كلها . والدينامية تبرز ليس فقط فى الحجم بل أيضاً فى تكوين المستوطنه ، فمن الحارات الثلاث والعشرين التى تكوّن أمبدّه نجد أن عشراً فقط هى المخططة والتى تتمتع ببعض الخدمات – أما الحارات الثلاث عشرة المتبقيه فمازالت تلقائيه وليس بها من الخدمات مايذكر .

ولعل سمة أمبدّة المميزة تلك الحركة وذلك التفاعل المتواصل . فخلال الأشهر القلائل التى جرت فيها دراستنا الميدانية شهدت المستوطنة اثنين من الأحداث الهامة كان الأول حملة مفاجئة وعنيفة ضد السكن العشوائى تم فيها تحت حماية الجيش إخلاء مئات البيوت وهدمها . وكان الحدث الثانى نزوح عدد كبير من المواطنين من إقليم جنوب كردفان ، قدر عددهم بسبعة وثلاثين ألفا ، كان قد أصابهم الجفاف والجوع فتوافدوا على العاصمة واستقروا لعدة أشهر فى الأطراف الغربية لأمبدّة . وقد دفعتهم رياح الشتاء القارصة إلى التكدس فى المنازل غير المأهولة أو غير المكتمله مساهمين بذلك فى تفاقم المشكلات الصحية بها ومقاسمين السكان مؤنهم الضئيلة . وسمة الدينامية هذه يبرزها ويعللها إلى حد ما ، عزلة المستوطنة . فهى تنفصل عن أمدرمان بسهل شاسع فيه منطقة صناعات خفيفة ومقابر ومبان أخرى فهى تعتمد على نفسها اعتماداً كاملاً .

وقد تطرقت الدراسة إلى العديد من الموضوعات وهى :– الخواص الديموغرافية والعمالة والدخل والهجرة ، النقل والمواصلات وحيازة الأرض ، مرافق المياه والكهرباء والصرف الصحى وحالة السكن ، والصحة ، والتعليم ، والأمن ، والتسوق ، واللهو والترفيه . واقتصاديات المبانى بالمشاركة الشعبيه . وسنعرض هنا لبعض هذه الموضوعات .

* حالة السكن : تبرز كلتا المستوطنتين كنموذج لأحياء الدرجة الثالثة ومادونها – بمبانيها المنخفضة والقطع السكنية الصغيرة ، والمكعب هو الشكل المعمارى الرئيسى ، والطرق الجرداء الترابية ، وتزيد أمبدة المساحات الشاسعة للسكن العشوائى . تقع أغلب القطع السكنية فى حدود ٣٠٠ – ٤٠٠ متر مربع ، ويضم المسكن فى المتوسط ثلاث غرف سكنية . وفى كلتا العينتين بالمسح كانت أغلب المنازل (٦٧٪ فى جبرة ٥٥٪ فى أمبدة) موصلة بشبكة مياه

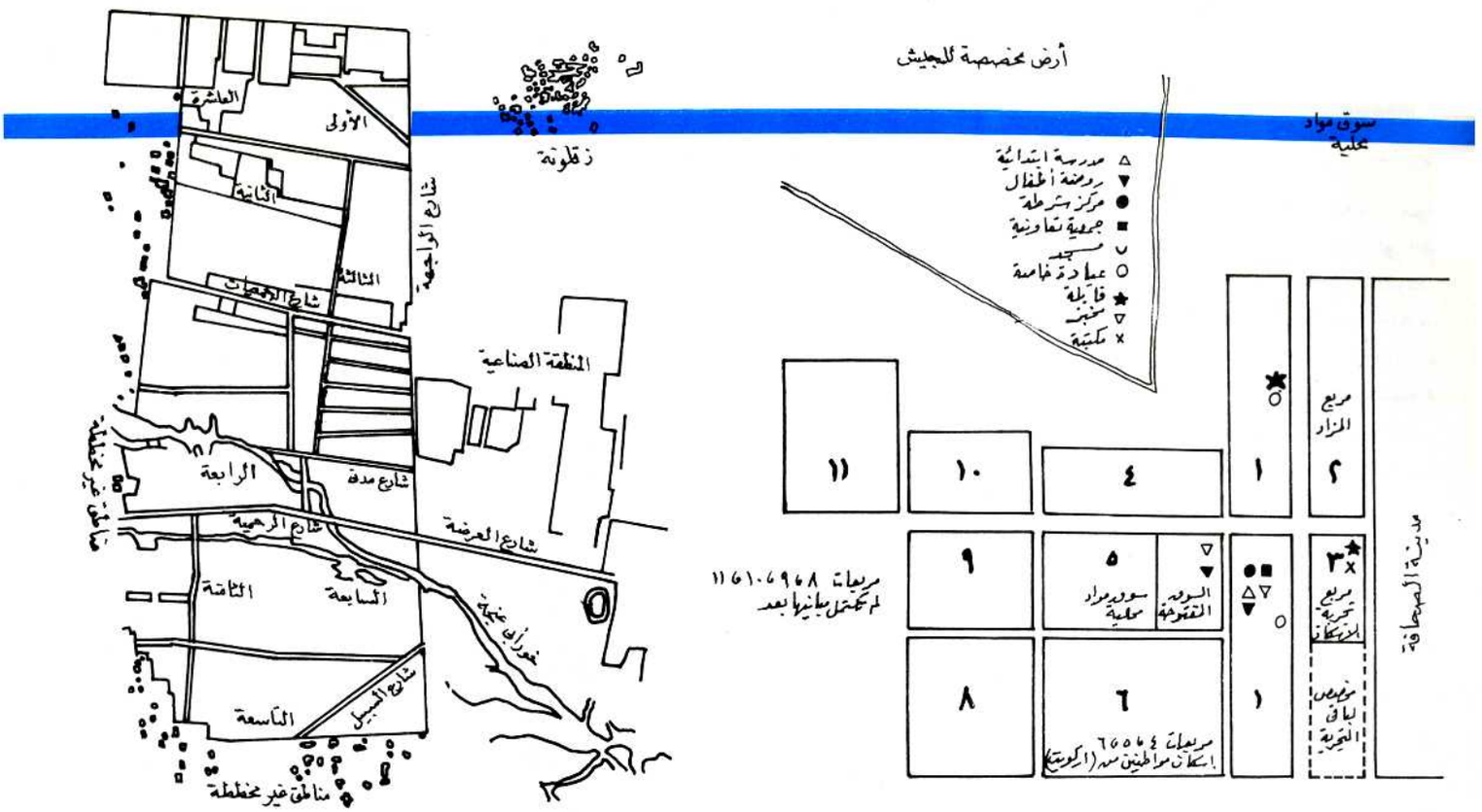

الشرب إلى جانب ذلك كانت نسبة ٣٢٪ من عينة أمبدة تستقى من الآبار و١١٪ من مصدر خارجى مشترك . أما فى جبرة فلم يكن هناك آبار وكان حوالى ربع العينة يشتركون فى مصدر مياه خارجى . وبالنسبة للصرف الصحى كانت أكثر الوسائل شيوعاً المراحيض البلدية ، وتشكل نحو ٧١٪ فى عينة جبرة و٩٥٪ فى عينة أمبدة – وهذا ينطبق على الحارات المخططه فقط ولايشمل العشوائية . أما الإضاءة فكان أكثر من ٦٠٪ من كل عينة موصلاً بشبكة الكهرباء ، وحوالى الثلث من كلتا العينتين تعتمد فى الإضاءة على مصابيح الكيروسين ، كما يعتمد القليل منهم على جيرانه فى مد التيار الكهربائى . أما الحوائط فكانت مادة إنشاءها الرئيسية فى أمبدة الطين أو الطوب الأخضر مع نسبة صغيرة من الطوب الأحمر والمونة الحرة . وتتكون أغلبية السقوف فى جبرة (٥٧٪) من الواح الحديد المموّج مع نسبة صغيرة لسقف من الطين البلدى (١٩٪) ، والسقف الخشبى (١١٪) والخرسانة المسلحة (١٣٪) أما فى أمبدة فكانت نصف بيوت العينه من الخشب و٤٠٪ من السقف التقليدى والباق من ألواح الحديد المموّج .

وتفتقر المستوطنات إلى السوق الرسمية . ومازال السكان بعد كل هذه السنين يعتمدون على حوانيت البقالة المتناثرة ، أو الأسواق المؤقته ، والتى لاتفى بأبسط متطلبات الصحة والنظافة ، أو يلجأون للمستوطنات المجاورة . وقد خصصت فى جبرة وفى كل حارة من حارات أمبدة ساحة تتوسطها لقيام سوق صغيرة مستقبلاً على مستوى الحى . وقد اتضح من خلال المسح ذلك التباين الكبير بين المساحات الداخلية والخارجية ، أو بعبارة أدق ، بين الخاصة والعامة . فالأولى دائماً نظيفة منتظمة حتى فى أبسط الدور مع محاولات أحياناً للتشجير وتكوين الحدائق . أما الخارجية فكانت دائما مهملة . والقلائل الذين حاولوا معالجتها كان عليهم تسوير القطع المزروعه للمحافظة عليها من قطعان الأغنام . وكانت القمامة تلقى خارج الدور فى الميادين والساحات والقطع السكنية الخالية لتعبث بها الرياح وتساعد على توالد الذباب والناموس . والأغنام تتجوّل بحرية تامة وتلتهم مايتاح لها من خضرة ، أما مياه الغسيل فلا مفر للسكان من سكبها على الشارع للتخلص منها . وتستقر مياه الأمطار فى الخريف لأيام فى ركود حتى تجف . وفى بعض الأحياء توزع مياه الشرب من نقطة خارجية واحدة وتجلب إلى الدور فى أوعية (أو براميل) معدنية مطلية من الداخل وتسحبها الدواب فى عملية لاتوفر أقل المستويات الصحية المطلوبة .

ومن المفارقات أن المستوى الصحى للبيئة فى تجربة وزارة الإسكان بجبرة (مربع ٣) أدنى بكثير منه فى بقية المستوطنة ، بل لعله أدنى مستوى فيها على الإطلاق . فقد عمد المصمم هنا ، ابتغاء تخفيض التكلفة ، إلى جمع الدور فى مربعات حول ساحات مشتركة ثم جعل خط سير المجارى لكل مجموعة من الدور فى خطوط وغرف تفتيش مشتركة تؤدى إلى بئر واحدة تتوسط الساحه . ولكن نتيجة لضعف مستوى التنفيذ وإهمال الصيانة الدورية – شأنها شأن أى مرفق عام – فإن كثيراً من غرف التفتيش وأحواض الترسيب والآبار قد أمست مفتوحه ، متهدمه الجوانب . وقد اختفت بعض أغطيتها وكسر بعضها الآخر وكانت النتيجة فشل نظام الصرف الصحى ، وزيادة احتمال وخطورة الأصابة بالأمراض إلى الحد الأقصى . وفى أمبدة نضيف إلى ذلك المشكلات الناجمه عن السكن العشوائى خاصة المتعلقة بانعدام المياه والصرف الصحى ، ووجود قطعان المواشى بأعداد كبيرة فى الأحواش بين المساكن .

وتعانى المستوطنتان أيضاً من ضعف الخدمات الصحية . فليس فى جبرة مركز صحى ولاصيدلية واحدة ، بل يتوجه سكانها للأحياء المجاورة وبخاصة أحياء الصحافة غرب ، طلبا للعلاج والدواء . والصحافة غرب لها مركز صحى واحد معدّ بصورة مرضية ولكنه يخدم إلى جانب الصحافة غرب وجبرة عدداً غير قليل من الأحياء المجاورة . وبجبرة عيادة خاصة واحدة فى المربع الأول وقابلتان فى مربع ٣ ، بالإضافة إلى إخصائيين فى العلاج البلدى . أما أمبدّة ففيها أيضاً مركز صحى واحد أكبر حجماً من المذكور آنفاً إلى جانب مايقرب من مئة عيادة خاصه ، وعدد من الصيدليات ونحو اثنتى عشرة قابلة وعدد من إخصائى العلاج البلدى . على أن استطلاع آراء السكان دل على أن هذه الخدمات ، سواء من ناحية الكميه أو النوعيه أو التوزيع ، لاتفى بأية حال بمتطلبات السكان .

* النقل : من المؤثرات القوية على سير الحياة بالمستوطنتين ضعف وسائل النقل وارتفاع فئات الترحيل مؤخراً . وذلك يرجع لعده عوامل منها الأزمات المتصلة

باستيراد البترول وعزلة كل من المستوطنتين – جبرة لموقعها فى ركن قصى من اركان الخرطوم ، وأمبدة لانفصالها عن باقى أمدرمان ووعورة التضاريس بها . والنقل عامل يؤثر على مختلف النشاطات من الوصول لأماكن العمل والدراسة والاستشفاء ، إلى اتخاذ عمل إضافى لزيادة الدخل ، إلى ارتياد أماكن الترفيه . وقد أوضح الاستبيان أن رحلة العمل بالنسبة لأغلب سكان جبرة تستغرق من ثلاثين إلى تسعين دقيقه ، وأن معظم وسائل النقل بالمستوطنة تتوقف حوالى الساعة الثامنة مساءً . وفى أمبدة تستغرق الرحلة من ستين إلى تسعين دقيقة . وأوضح الاستبيان كذلك أن أغلب السكان (نحو ٦٥٪) من كل عينة يعتمدون على وسائل النقل العامة .

ومع ذلك فإن مجال النقل هو المجال الذى يبيّن جهود السكان فى أجلى صورها . وهو المجال الذي يبلغ التقدم فيه أوجه . ففى جبرة تمكن المواطنون بالعون الذاتى المدعوم من رصف طريق محلى يمر بطول المستوطنه ، ويوصل إلى الطريق الرئيسى المؤدى إلى وسط الخرطوم . والعمل يجرى الآن فى رصف الجزء الأخير منه . وفى أمبدة رصفت بنفس الطريقة ثمانية طرق أهمها الطريق الذى يمتد إلى وسط أمدرمان (شارع العرضة) .

* المشاركة الشعبية : يشارك الجمهور بفاعلية فى تطوير المستوطنات . ولاترتبط مشاركته أساساً بمؤسسات أو منظمات بل ترتبط غالباً ببعض شخصيات قيادية يكون لهم زمام المبادرة وعليهم مهمة التعبئة والإقناع – هم الذين يحددون الاحتياجات والأولويات ، ويتصدون للمطالبة ، ويسارعون فى عرض خدماتهم على مجتمعاتهم ورئاسة الوفود المفاوضة للسلطات . وهذا امتداد طبيعى لأسلوب القيادة التقليدى فى القطر . ولا يعنى هذا أن هؤلاء القادة كانوا على اتفاق فى أهدافهم أو أساليبهم أو أن توليهم القيادة كان وليد إجماع عليهم . فالمنافسة قد تنمو بينهم وقد تتعرض دوافعهم أحياناً لنقد سافر من ناخبيهم ولكنهم ، مع ذلك يتمتعون بدرجة كافية من الثقة نتيجة تكريسهم الكثير من وقتهم ومجهودهم للعمل لمجتمعهم وبذلهم المال ومشاركتهم فى كل النشاطات العامه .

ولايعنى هذا أيضاً أن المؤسسات والمنظمات غير موجودة ؛ فهناك اللجان والمجالس الشعبية ومجالس الأحياء ومجالس المعلمين والآباء ووحدات الشباب والنساء والتعاونيات والجمعيات الخيرية ... ولكن القيادة تكون دائماً للشخصيات المذكورة .

والمشاركة الشعبية تعمل على مستوى المشروعات الكبيرة التى تمس المستوطنة كلها وأحياناً المنطقة كلها – كبناء الطرق والمساجد والمدارس والمراكز الصحيه . أما فى بناء المساكن أو توصيل المرافق لها فيعتمد المرء على نفسه أو على أقرب الأقربين . وفى المشروعات الكبيرة هذة تتخذ المشاركة أكثر من شكل . فهناك رسوم محددة تحصل من العربات المارة فى الطرق الجديدة ومن أصحاب الأعمال داخل الأحياء كالمتاجر والأفران والعيادات . وهناك مبان كاملة يهديها المواطنون ذوو القدرة .. وبخاصة للمدارس والمساجد والمراكز الصحية .

وتظهر نتائج المشاركة الشعبية فى جبرة فى الطريق الرئيسى المرصوف الذى يربطها بوسط الخرطوم . وقد انجز منه حتى الآن ثلثاه أى نحو خمسة كيلومترات ، وفى المسجد والمدرستين الأبتدائيتين . وتظهر فى أمبدة فى عدة طرق مرصوفة وفى المركز الصحى الذى تبرع ببنائه أحد المواطنين .

نتائج البحث :

استهدف البحث أمرين : الأول توثيق جهود المجتمعات التى تسكن بعض المستوطنات المختارة فى العالم الثالث فى إقامة وترقية محيطهم السكنى ومساعدتهم على تحسين هذا المحيط – ثم ، بدقة أكبر تقويم فاعلية المستوطنات الشعبيه – سواء منها مابدأته الحكومة ومابدأه المواطنون بمبادرتهم – تقويم فاعليتها فى توفير الحد الأدنى المقبول من المأوى والخدمات بتكلفة فى متناول ذوى الدخول المحدودة . والأمر الثانى من خلال هذه التجربة محاولة تطوير فهم الجهات ، الحكومية والمتخصصة والمنظمات الدولية لديناميات المستوطنات الشعبيه – واحتياجات السكان بها والبدائل المختلفة التى يمكن بواسطتها ان تسهم المشاركة الشعبية فى مقابلة تلك الاحتياجات . بتحديد أكثر ، الوصول بهذا البحث إلى تقوية وتطوير العلاقات مع المنظمات الأخرى والمتخصصين والجهات الحكومية فى العالم الثالث لإيجاد علاقات مابين الأجهزة العاملة فى هذا المجال .

وكما عودتنا مثل هذه الدراسات ، فقد أثارت من تساؤلاتنا أكثر مما أجابت عنه . فبعد أن أوضحت أن الإسكان فى مناطق السودان الحضرية يمر بمرحلة دقيقة تكاد تبلغ حد الأزمة ، برزت أهمية رفع نصيب قطاع الإسكان فى خطط التنمية القومية من نسبة ٢٪ الحالية إلى ٥٪ الموصى بها . ولو افترضنا إستمرار زيادة نسبة التحضر بالخرطوم بمعدلاتها الحالية وجب التفكير فى سبل استيعاب نحو ٧ر٥ مليون نسمه إضافية بحلول عام ٢٠١٠ (إذ يبلغ التعداد عندئذ ستة أضعاف التعداد الحالى) . ويقود هذا التقويم فاعلية الحكم المتعدد المراكز الذى تم تطبيقه مؤخراً فى الحد من الهجرة نحو المراكز الحضرية – والعاصمه القوميه على وجه الخصوص . ولعل مما يستوجب جهداً خاصا إعادة النظر فى تصنيف المناطق السكنية إلى درجات (أولى وثانية وهكذا) ومايتبع ذلك من تباين الخدمات بها ...ومادامت أغلبية السكان الساحقة تعيش فى مناطق الدرجتين الثالثة والرابعة فهذا يستوجب أيضاً إستنباط السبل إلى تطوير سوق الإسكان الرسمية لتشملهم ، وتعديل بعض الجوانب لتحقيق هذا التطور كالكثافة السكانيه المنشودة ومساحة القطع والمساحة المبنية المسموح بها ومعايير التصميم والإنشاء وقوانين المبانى ونحو ذلك . ثم إن وجود خمسى مواطنى الحضر فى المراحل الانتقالية فى إنتظار الاعتراف الرسمى ومايتبعه يلزمنا أن نتناول بالتحليل والتقويم سياسات الإخلاء والهدم التى تلجأ إليها يائسة حكومتنا بعد دمغ المنطقة بأنها عشوائية . وحتى بعد استيعاب هؤلاء – أو جزء منهم – فى خطط الإسكان الرسمية فإن هذه المجتمعات يجب عليها الاعتماد على المجهود الشعبى فى تطوير محيطها السكنى . وهنا تبرز أهمية تعاون السلطات والباحثين والمهنيين والأجهزة المختلفة العاملة فى قطاع الاسكان لتقديم الحلول الشاملة .

وإذا حاولنا تحديد مدى نجاح مستوطنتا جبرة وأمبدّة فى تأمين المأوى للسكان بتكلفة فى متناول اليد ، نجد أن جبرة أحرزت تقدماً ملحوظاً فى هذا الشأن فوفرت المأوى وأمنت شر المناطق العشوائية ، وسارت شوطاً فى بناء الطرق . إلا أن باقى المرافق والخدمات مازالت ضعيفة أو معدومة . (بدأت الآن بمبادرة من مواطن تجربة جمع القمامة من المنازل مقابل مبلغ زهيد ، وصدر تقنين يمنع إلقاءها فى الساحات العامة . والتجربة لاتزل فى أولى مراحلها ولم يئن الأوان لتقويمها) ومازال اعتماد جبرة الأكبر على مدينة الصحافة المجاورة .

وقد اختلفت مشكلات أمبدّة عن جبرة من حيث الحجم والنوعيه ، وزاد من حدتها السكن غير المشروع بها . وفى أمبدة نجد أيضاً ثماراً واضحة للجهد الشعبى ، وقد وصلت حال المأوى فى الحارات العشر المخططة إلى درجة مقبولة من التنظيم بالمعايير السائدة وإن كان نقص الخدمات والمرافق ولايزال هو العقبة الكبرى . أما فى حارات السكن العشوائى فالحال سيئة بأى معايير . وفى رأينا أنه مالم ترفع حصة أمبدة من الخدمات ومن ميزانية أم درمان بنسبة حصتها من السكان فليس لنا أن نطمع فى تقدم يذكر فى أحوال المستوطنة .

النصب التذكارى رمز النصر والسلام

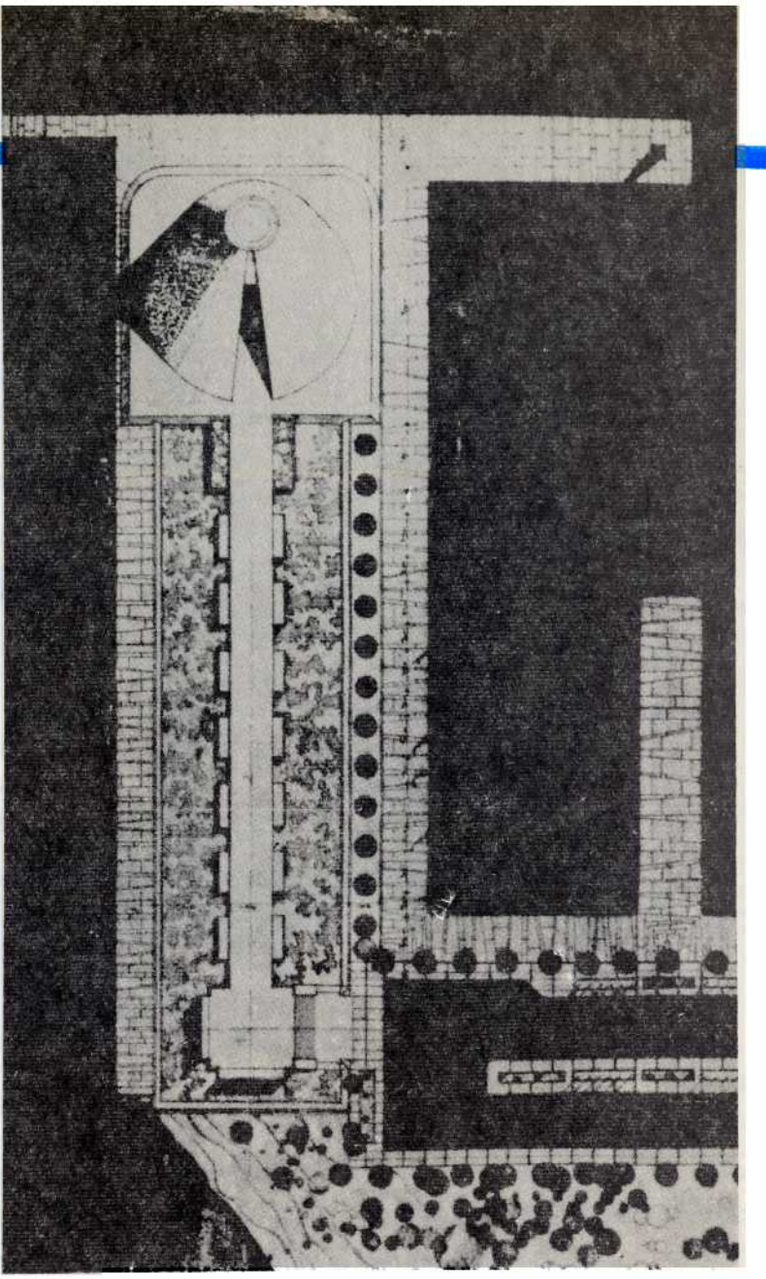

موقع عام للنصب التذكارى .

الواجهة الجانبية للتمثال الذى يرمز للنصر والسلام

كلفت وزارة التعمير فى عام ١٩٧٤ م فريقا من كبار رجال الفن والعمارة هم المثالين الاساتذة جمال السجينى (رحمه الله) ومنصور فرج وصلاح عبد الكريم والاستاذ المعمارى الدكتور يحيي الزينى بدراسة مشروع لاقامة نصب تذكارى عند مدخل قناة السويس بمنطقة اللسان بمدينة بورسعيد ليكون معلما بارزا يلتقى عنده الشرق والغرب عبر القناة .

وقد وضع المعمارى دكتور يحيى الزينى الفكرة التخطيطية وجسم الفنانون الفكرة الرمزية التى تبلورت فى صرح ضخم ارتفاعه اربعين مترا يمثل مصر المنتصرة شامخة بهامتها تلوح بغصن الزيتون رمز السلام وتدعو دول العالم للعبور الآمن عبر القناة ، ويحمى صدرها ابنها الجندى بطل العبور .

وكان المفروض أن ينفذ التمثال بالبرونز ويقام على قاعدة ضخمة تضم بداخلها متحفا يعرض قصة قناة السويس منذ قام الاف الفلاحين من ابناء الوادى بشقها بفؤوسهم وسواعدهم ايام الخديوى اسماعيل ويتوجه الزائرون إلى النصب العظيم الذى يحتل طرف اللسان عند مدخل القناة عبر جسر طويل مستوحى من جسور العبور التى مدها الجنود فوق مياه القناة ليوحى بفكرة العبور إلى النصر ...

هذا وقد بلغ الاعداد لهذا المشروع القومى مرحلة متقدمة حيث قام الفنانون باتمام التمثال الرئيسى ولوحات النحت البارز بمقياس مناسب ، وكذلك انهاء جزء كبير من الرسومات التنفيذية والانشائية ، كما أتم معمارى المشروع إعداد كراسة مواصفات لطرح عملية صب التمثال فى مسابك عالمية متخصصة نظرا لضخامته .

مشروع طالب

مشروع دار الإسلام للثقافة والإعلام

نعرض فى هذا العدد مشروع التخرج للطالب « محمد مصطفى النحاس » بكالوريوس عمارة بكلية هندسة عين شمس لعام ١٩٨٥ - ١٩٨٦م . وقد حصل هذا المشروع على تقدير جيد جداً ، ويعتمد التصميم على هيكل فكرى وفلسفى يستوحى الماضى بتراثه وتاريخه ، والحاضر بمستجداته وبذلك آتت تصميمات المشروع معاصرة دون أن تفقد حيويتها وانتمائها للتراث الإسلامى . وكان الغرض الأساسى من المشروع هو إنه يعتبر خطوة على طريق زيادة نشر تعاليم الإسلام بين الهنود وتعميق القيم الإسلامية السامية فى نفوس المسلمين الهنود وحمايتهم من تأثير التيارات الدينية المحليه ... وذلك لأنه رغم حكم المسلمون للهند لأكثر من ستة قرون إلا أنهم لم يزيدوا عن ١٠٪ من مجموع السكان .

ونظراً لتعدد وظائف المشروع وتداخلها كان لابد من اتباع أسلوباً تخطيطياً يربط مفاهيم المكونات ويحقق أهدافها ... فكان الأسلوب التشكيلى للمشروع مرتكزاً على اتباع منهاج الإيوان الإسلامى فى تكوين متناظر حول الساحة الرئيسية للمشروع المحاط بالإيوانات الأربعة ، كمداخل لمكوناته الرئيسيه ، كذلك تعدد مكوناته تطلب توزيعات فرعية مما يحقق ترابط عناصر المشروع وسهولة الحركة داخلة .

والمشروع كمركز ثقافى إسلامى تطلب محورين رئيسيين فى التصميم أحدهما نحو المسجد والمدرسة والآخر نحو المكتبة والمتحف والمعرض ... وذلك كانعكاس لأسلوب الحياة فى المجتمعات الاسلامية وتقاليدها والحفاظ عليها ، وقد وضع فى الاعتبار تصميم دور ميزانين لصلاة السيدات فى المسجد ، كذلك فى المكتبة للقراءة ... وأيضاً مدرسة خاصة لتعليمهن

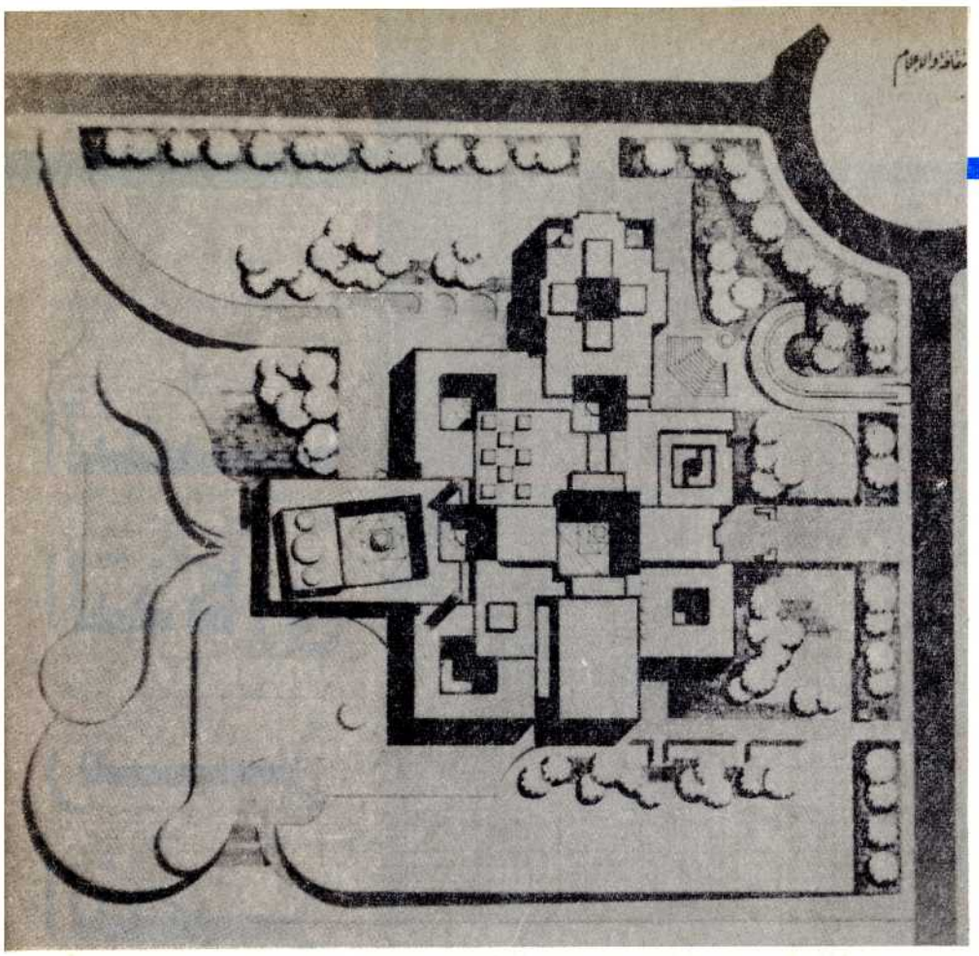

موقع عام .

أصول الدين بالإضافة إلى بهو خاص للاستراحة فى المدرج الرئيسى .

وقد تضمن المشروع العديد من الأسس والخصائص منها الفناء الداخلى - سواء بتواجد هذا الحيز بمفردة أو بمجموعات متداخلة التركيب والعلاقات - أو مايؤكدها خفيه بتفاعل الفرد مع العناصر الداخلية للمبنى والعلاقة التى تربطه بالتكوين المعمارى ، أما المنظر الخارجى العام للعمارة لايعبر عن الداخل ولايعكسه فقد يكون الخارج جدار بسيط بينما يتكون الداخل من مجموعة عناصر معقدة التركيب والعلاقات .

كذلك فقد راعى التصميم النواحى الإنسانية والسيكلوجية فى التصميم وتشكيل الفراغات المعمارية بما يوفر الراحة النفسيه لمستخدمى المبنى أو شاغليه أو زائريه . كما راعى الطالب التناسب فى التعبير والتشكيل بالنسبة للموقع فشكلت الحدائق بشكل طبيعى بخطوط لينه تضاد الخطوط

منظور عين طائر للمشروع

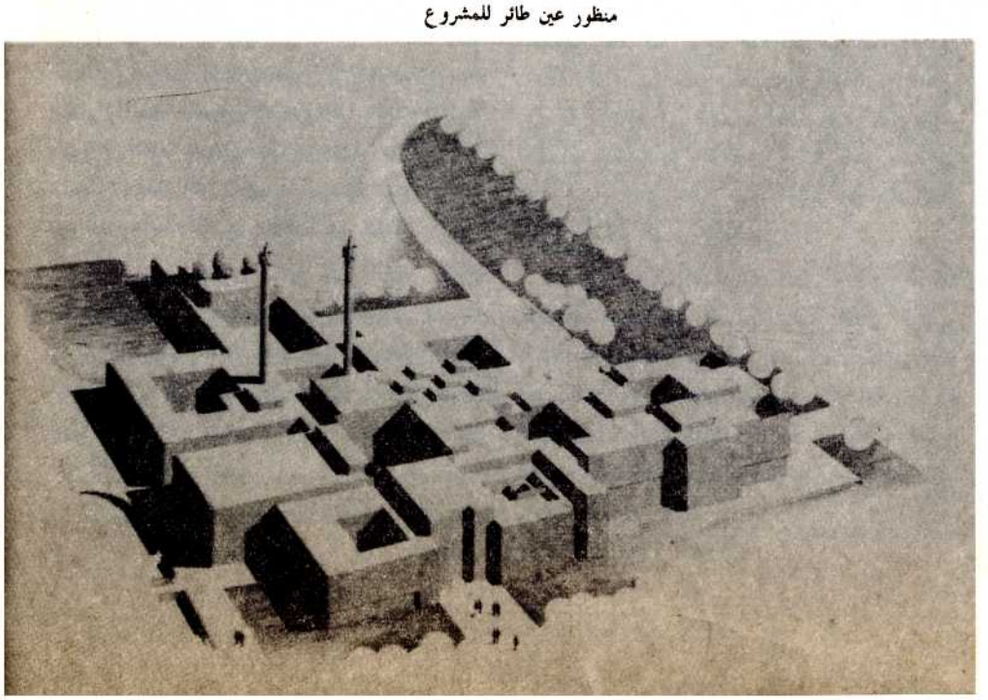

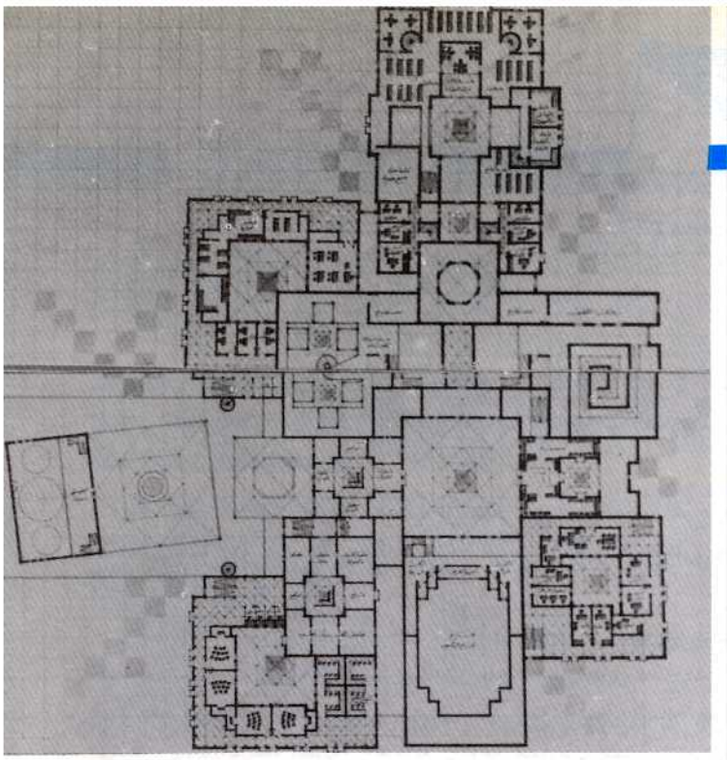

مسقط افقى للدور الاول

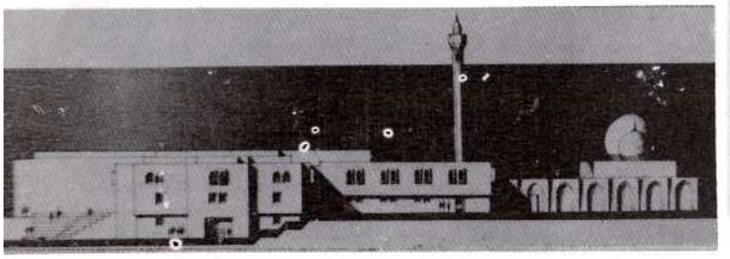

واجهه شمالية .

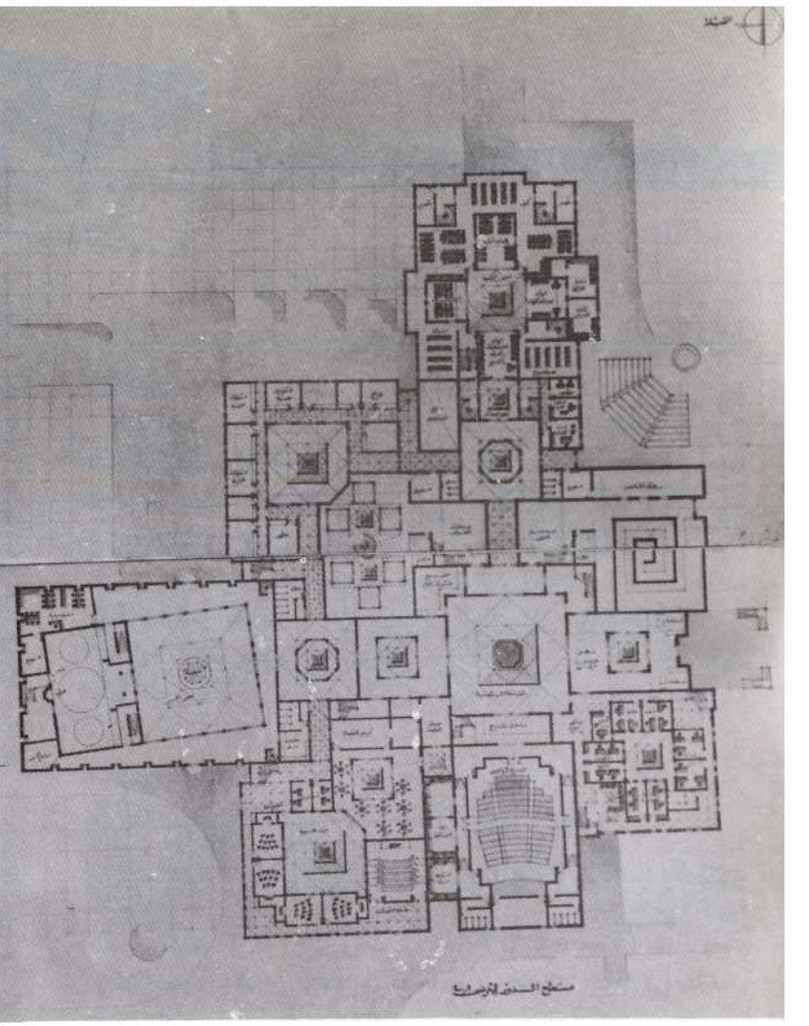

مسقط أفقى للدور الأرضى

الحادة للمبانى ... كما جاءت مواقف السيارات فى البدروم مختفية عن الأعين لعدم الإهدار من المساحات الخضراء فى الموقع .

وتشمل المكونات الرئيسية للمشروع على الإدارة المتعددة الحجرات والمضيفة ومساحتها ١٠٠م٢ ، والمسجد ويسع ٥٠٠ مصلى شاملاً دور ميزانين للسيدات ومكتبة دينيه وحجرة لخادم المسجد ، أما المكتبة فيجاور حصنها إيوانات للقراءة تسع ٧٥ قارىء وإيوانات الإعارة والفهارس والاستعلامات ... هذا إلى جانب قاعات خاصة للخرائط والنشرات والكتب النادرة والوثائق والمحفوظات ، وحجرات إدارة المكتبة . كما يشتمل المبنى على خازن المعلومات ، وتقنيات سمعبصرية المحتوية على استوديو تليفزيون وآخر للراديو ومختبر للتصوير الضوئى وقاعة الأشرطة المصغرة وإدارة التقنيات . والمطبعة لها صالة آلات ٧٢ متر٢ ومنطودعات الورق وأقسام التجليد والصيانة والإدارة . أما المتحف والمعرض فأروقه الأول ٢٧٠م٢ والثانى ٢٩٠ متر٢ إلى جانب المراقبين والمستودعات . والمدرج الرئيسى فيسع ٢٥٠ شخص إلى جانب استراحات للرجال والنساء وغرف أجهزة العرض وكبائن الترجمه الفوريه .

ويشتمل المبنى على مدرسة اللغة العربيه المشتملة على قاعة محاضرات تسع ٨٠ شخص وفصول تعليم بصرى تسع ٩٦ دارس وقاعات تعلم اللغة وكبائن التعليم السمعى . أما مدرسة الدين فتنقسم إلى مدرسة للرجال ومدرسة للنساء وتحتوى على قاعات القرآن والحديث والمشايخ والمراجع .

كما يضم المبنى ورش حرفية مساحتها ١٤٠م٢ وكبائن معاطف العمال ، إلى جانب بازارات للعاج والمشغولات الخزفيه والمعدنه والجلدية والعطور .

ومن البرنامج السابق يتضح أن التصميم راعى زيادة نشر تعاليم الإسلام بين الهنود وتعميق القيم الإسلامية السامية .

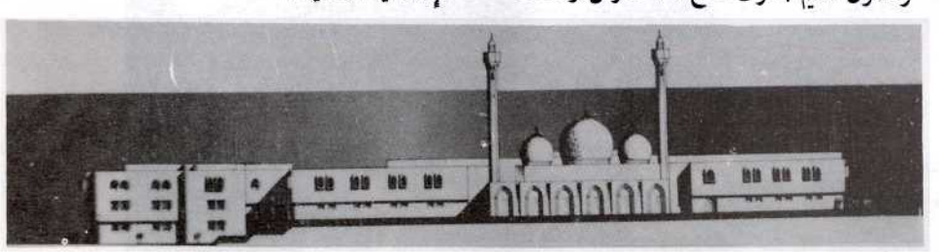

واجهة غربية

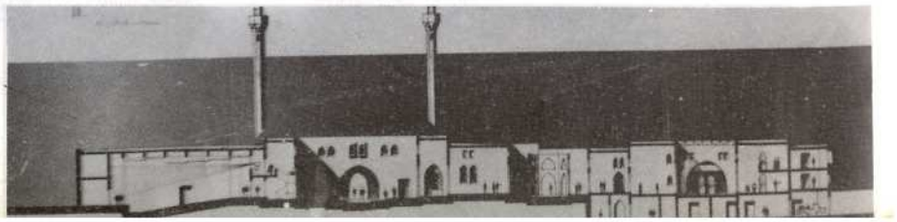

قطاع عمودى على المدخل .

بريد القراء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور/ عبد الباقى ابراهيم

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته ،،،

أنقل اليكم فائق تقديرى واحترامى لمجهوداتكم الرائعة التى تبذلونها وأسرة التحرير لظهور مجلتنا الحبيبة عالم البناء حتى أصبحت أهم مجلات العمارة بالنسبة لطلبة العمارة وأيضاً للمعماريين ...

وأنى أدعو الله عز وجل أن يعينكم على هذا المجهود الرائع ، وأقترح على سيادتكم فكرة جعل صفحة من صفحات المجلة مخصصة لأفكار كل معمارى مهتم بالعمارة فى مصرنا العزيزة ...

وأبدأ الأفكار بفكرتى عسى أن أجد لها صدى ومؤيد من المعماريين فجميع المعماريين يدركون المشكلة الأساسية فى المدن الجديدة وهى تطابق نماذج المساكن فى المنطقة الواحدة مما يجعل شكلها معمارياً غير مريح . ولعل السادة مسؤلى الاسكان يرون أن هذه الطريقة إقتصادية فى توفير مصاريف التصميمات المختلفة ورسوماتها التنفيذية على أساس أن التصميم الواحد يتكلف الكثير فى المكاتب المصممة .

لذلك لماذا لاتطرح مشاريع الاسكان فى صورة مشاريع لطلبة الصف الثالث المعمارى تحت إشراف أساتذة التصميم فى كل كلية ثم يُعاد عمل التصميمات التنفيذية لتلك المشاريع لنفس الطلبة فى البكالوريوس وبذلك تتوافر لدينا كل عام أعداداً هائلة من مشاريع الاسكان توفى بالغرض حسب احتياج كل منطقة .

فهذه الفكرة أراها مفيدة للطرفين فبالنسبة للطلبة تجعلهم يدرسون التصميمات جيدا على أمل أن سُتنفذ فعلاً وكذلك توفر المصاريف التى كانت ستصرف على هذه المشاريع .

وادعو الله ان يوفقكم لظهور المجلة مشرفة

خالد عبدالله الشريف

بكالوريوس عمارة/ كليه الهندسة بالمطرية .

رد المجله

اقتراحك جدير بالدراسة ونرجو أن يتحقق بداية فى كلية الهندسة بالمطرية ثم فى غيرها بعد ذلك .

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته تحيه طيبه مباركه الى (جمعية احياء التراث التخطيطى والمعمارى) .

لقد كانت مجله عالم البناء الاولى فى الوطن العربى تحمل الطابع العربى فى دراساتها وتصاميمها المعمارية . وتحمل طابع التراث والمحافظة على القيم العربية الأصيلة . وهى تأخذ المكانة الاولى بين جميع المجلات العربية المعمارية بالرغم من قلة عدد صفحاتها ولكنها غنية بمضمونها وافكارها غنيه بمبادئها وتراثها . لذلك اتمنى من الله التوفيق الدائم لكل من رئيس التحرير الدكتور/ عبد الباقى ابراهيم ومساعد رئيس التحرير د/ حازم ابراهيم . والى كل من مدير التحرير/ م . نورا الشناوى ، وهيئة التحرير م/ هدى فوزى ، م/ هناء نبهان ، م/ منال زكريا . اليهم جميعا اقدم تحياتى على جهودهم المبذولة وعلى ما يقدمونه من عطاء بناء لتقدم وازدهار العمارة العربية (الإسلامية)

ومن خلال متابعة الأعداد من ٦٥/ ٦٩ فقد كانت افكارها غنية بكل محتوياتها ودراساتها ولاسيّما عالم المتاحف والمشاريع الاخرى .

لقد قدمت مشروع الاجازه (التخرج) (مركز مدينه الباب) ، فى اقصى الشمال فى سوريا تبعد عن حلب ٣٥ كم . وقد حاولت فيه تطبيق العمارة العربية ضمن متطلبات الواقع الحالى ونلت فيه الدرجة الاولى ، ومرفق صورة مجسم المركز التجارى والترفيهى والادارى مع الفندق .. طمعاً فى نشرها على صفحات مجلتكم الغراء ..

أرجو من الله التوفيق الدائم لمجلتكم الكريمة ، وفقكم الله .

م . محمد ديب الشيخ

حلب/ سوريا

المجلة :

ترحب المجلة بنشر مشروعات الطلبه المتميزه على أن ترسل الرسومات مصغره على صفحات لاتزيد فى مساحتها عن مساحه (A^3) مع تعليق وشرح للمشروع لايتعدى ٤ صفحات بخط اليد .

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الدكتور/ رئيس تحرير مجلة عالم البناء

تحيه طيبه وبعد ،،،

بالرغم من الجهد المتواصل فى اصدار مجلة عالم البناء شهرياً وتغطية الكثير من المعلومات المعمارية والتخطيطية . فإن المهندس المعمارى الذى يعمل بالتنفيذ يحتاج ويطمع من مجلة عالم البناء إلى الآتى :

● **سوق البناء** : صفحات تصدر شهرياً وبها أسعار المواد والأجهزة الخاصة بالتوصيلات الصحية – زلط – رمل – أسمنت – مواسير زهر – مواسير فخار – مواسير – حديد – مستلزمات النجار المسلح – الحداد – البناء – السباك .. الخ .

● **عالم الإنشاء** : جزء من مجلة عالم البناء يكون منفصلا أسوة بعالم الآثار يحتوى على طرق الحسابات الإنشائية للمبنى بالتفصيل كالقواعد المسلحة والسمّلات والاعمدة والاسقف وطرق حساب حديد التسليح (الطرق التقليدية وغير التقليدية) والتفاصيل الإنشائية : كتسليح الكوابيل – البلكونات – الأبراج ... الخ .

● **عالم التنفيذ** : رفع الموقع – تخطيط الموقع واستعمال الاجهزة المساحية – عمل الخنزيرة – استلام نجارة القواعد المسلحة – نجارة الاعمدة – نجارة الاسقف (بيان طرق شد نجارة الاعمال السابقة) .

● **أعمال التشطيب** : طرق تركيب البلاط – السيراميك – القيشانى ... إلخ . وطرق الدهان بالزيت – البلاستيك – الغراء – الجير .. الخ . وعرض قطاعات الالومنيوم المستعملة حالياً فى الابواب والشبابيك ... إلخ . البياض وانواعه المختلفة ... الخ .

● **أعمال المرافق** : أمثلة لعمل شبكة مياه – شبكة مجارى – خزانات عاليه ومنخفضه للمياه وبيارات صرف – خنادق صرف – طرق ... الخ .

● **أعمال الكهرباء** : المواد المستعمله – العدد – خطوات العمل لتركيب الكهرباء ... الخ . اعمال التكييف ، اعمال المصاعد الكهربائية ... الخ .

● **قوانين الترخيص** : بروز البلكونات – الابراج – الكرانيش – ابعاد المناور – مسطحات البناء – بالنسبه لقطعة الارض – قوانين الترخيص بمجالس المدن ... الخ . تقسيم الاراضى – عروض الشوارع الثانوية والرئيسية ... الخ .

● **الأساسات** : انواع التأسيس – تأسيس عادى – لبشات – حصيره – خوازيق ... الخ .

● **التوصيلات الصحية** : شرح الاجهزة والأدوات المستخدمة فى التوصيلات الصحية داخل المبنى .

● **عالم الديكور** : شرح نظريات التصميم الداخلى وأمثله لديكور منزل – مكتب – مطعم – قهوة – كافيتريا – ملهى – مكتبه . والمواد المستخدمة فى ذلك .

● **الألوان** : دراسة الألوان وعلاقتها ببعضها ونشر فواتير الالوان المستخدمة فى دهانات الزيت لمعرفة درجات الالوان التى يحتاجها الشخص فى دهان شقته .

● **التصوير الفوتوغرافى** : قواعد التصوير الثلث والثلثين حيث يحتاج المهندس المعمارى استعمال كاميرا دائماً لتصوير المنشآت والاعمال على الطبيعة أو اثناء تصميمها ..

● **دراسة المشروعات** : الاسعار – المناقصات – الممارسات – لجان البت – الخ

● **الواجهات** : استغلال صفحات المجلة فى تصوير واجهات العمارات والفيلات والمبانى الاخرى للتعرف على افكار وتدريب المهندس المعمارى على دراسة الواجهات .

● **الظلال والمنظور** : شرح عمل المنظور الخارجى بأنواعه والمنظور الداخلى وكذلك عمل الظلال على الواجهات .. الخ .

● **الأثاثات** : صفحة « اصنعها بنفسك » لاعمال الموبيليات البسيطة والعدد والآلات المستعملة والخردوات واسعارها .

● **السلالم** : انواع السلالم – طرق حساب السلالم – قطاعات للسلالم .

● **طرق التصميم** : مداخل التصميم ومبادئه فى كل نوع من انواع المبانى .. المساكن ، المستشفيات .. أو غيرها

بالإضافة إلى ذلك رجاء نشر الاعمال المعمارية والتخطيطية لمحافظة البحر الاحمر ومحافظات سيناء (عمارات – شاليهات – فيلات – تخطيط اماكن سياحية) . كما نطمع فى أن تقوم المجله بترجمة كتب المهندس الكبير حسن فتحى ونشرها بمجلة عالم البناء أو إصدارها فى كتب .

السيد الدكتور رئيس تحرير مجلة عالم البناء

هذه بعض الافكار لموضوعات يمكن أن تكون مرجعاً لأى مهندس يعمل فى مجال التنفيذ أو التصميم ويمكن الاستعانه فى تحضير هذه الموضوعات بالمهندسين المتخصصين لتعم الفائدة على الجميع والامر لسيادتكم . والله الموفق .

والسلام عليكم ورحمت الله وبركاته ،،،

م/ محمود خليفه الشريف

اسيوط

المجلة

هذه آمال عريضة نرجو أن تتحقق من خلال المناهج الدراسية فى الجامعات وكذلك المؤلفات المصرية فى هذه المجالات .

محنة العمارة المصرية المعاصره وضروة البحث عن هوية لها

م/ يحيى حسن وزيرى

* تعقيباً على مقالة الأستاذ الدكتور عبد الباقى إبراهيم (العماره المصرية .... إلى أين ؟؟) ...

تقدم لنا المهندس/ يحيى حسن وزيرى بهذا الموضوع ليدلى برأيه فى محنة العمارة المصرية المعاصرة وضرورة البحث عن هوية لها ... والمجلة ترحب بنشر جميع الآراء والمقترحات على صفحاتها إثراءاً للفكر المعمارى .

يمكننا القول بأن العمارة المصرية المعاصرة – بصفة خاصة – والعمارة العربية بصفة عامة – تمر بمحنة دقيقة فى تاريخ تطورها ، بل يمكننا أن نقول بلا حرج أنه لاتوجد عمارة مصرية أو عربية معاصره ، بل هى عمارة أوروبية فى داخل البلاد العربية .

ولم تظهر هذه المحنه فى مصر من فراغ أو وليدة الصدفة بل جاءت نتيجة طبيعية للإنبهار بالحضاره الغربية وفقدان الثقة بالنفس وهى مشاعر بثها المستعمر عند احتلاله لدول العالم العربى والإسلامى ومنها مصر . ويمكن القول بأن مشاعر الإنبهار هذه قد بدأت فى مصر بصورة واضحة فى مطلع القرن التاسع عشر بدءاً باقتباس « محمد على باشا » لنظام الحكم المركزى من الأنظمه الأوروبية . ومن بعده « اسماعيل باشا » وعزمه على أن يجعل مصر قطعة من أوروبا واختياره لطرز عصر النهضة فى ايطاليا وفرنسا لقصوره لتصبح بذلك هى النموذج المحتذى به والمفضل عند باقى طبقات الشعب من أغنياء أو فقراء ... وكل هذا الإنبهار نتيجة لاعتقاد خاطىء بأن الحياه على الطريقة وبالأسلوب الأوروبى هى الطريق الوحيد لتكوين حضارة مصرية عربية حديثة ، وبالتالى تأثر المجتمع ككل فى مختلف جوانبه بهذا الاعتقاد ، وكان طبيعياً أن تتأثر العماره بذلك الفكر الدخيل الهدام حيث أنها تعكس بصدق تفكير وأسلوب حياة أى مجتمع .. وبعد أن كان لنا طابعاً معمارياً متميزاً ويفصح عن شخصيتنا أصبحت العمارة المصرية تتبع طرازاً جديداً سمى بالطراز الدولى للعماره « أملاه المعماريون الأوروبيون على المجتمع العالمى ليوحد فى طريقة التفكير المعمارى أو فى أسلوب التصدى لحل المشاكل المعمارية والتخطيطية دون مراعاه للجوانب البيئية والخلفية الحضارية أو الثقافية لكل مجتمع ، متجاهلين بذلك أن لكل بيئه ولكل مجتمع خصائص معينة يجب أن تُحترمَ ويجب أن يُعبر عنها فى عمارته .

واقع العمارة المصريه المعاصره :

وبذلك أصبح لنا عمارة مستوردة من الخارج لاتمثل البديل الصحيح للأساليب التقليدية للبناء والتى مارسها أبناء المجتمع على مر الأجيال ، ونشأ عن ذلك فجوة فى طريق التطور المعمارى للعماره المصرية ، وهى ناتجة – كما أوضحنا من قبل – للتأثيرات الغربية والتفرنج فى جميع جوانب الحياة – وكانت النتيجة الطبيعية هى المعاناة الواضحة سواء ثقافياً أو إجتماعياً أو إقتصادياً ... ومعمارياً فعمارات شاهقة الأرتفاع لها واجهات زجاجيه متشابهة مملة معرضه لأشعة الشمس والرياح ، وتعوض ذلك باستخدام وسائل التبريد وتبنى تحت شعار حل مشاكل الإسكان ولكنها فى الواقع مشاريع إستثماريه بحته لطبقه معينه قادره على الوفاء بسداد أسعارها الخياليه شكل (١) ، على الجانب الآخر مساكن متطابقة التصميم والتخطيط تارة يسمونها « شعبية » وتاره أخرى يسمونها « اقتصادية » وهى فى الواقع غير إنسانية شكل (٢) وضعت فى صفوف متراصه على صفى شوارع متوازيه غير محميه من الظروف المناخية إلى جانب عدم توفيرها للحد الأدنى من الشروط السكنيه سواء صحياً أو إجتماعياً والهدف منها فقط حلول و مُسكِنات سريعة لتوفير المسكن للطبقات المتوسطة أو الفقيرة ممن لايجدون أماكن للسكن أو للزواج . وكل ذلك من أجل كسب رضاء الجماهير وتأييد الرأى العام دون النظر للاعتبارات الإنسانية ، وفى هذا المجال يقول المهندس حسن فتحى « يجب أن يحكموا على كل معمارى بالسكن خمس سنوات فى المساكن الشعبية التى يصممها » أما بالنسبه للمبانى العامه أو مبانى المكاتب الحديثة فما هى إلا أفكار وأشكال منقولة نقلاًحرفياً من الأبراج المكتبية بدول أوروبا ذات المناخ البارد والتى لاتتلائم مع مناخنا الحار فتظهر وأجهاتها الزجاجية يعلوها التراب شكل (٣) بشكل يرثى له .

وبعمل مقارنة بسيطة بين المدن المصرية والعربيه القديمة وبين المدن المصرية الحديثة سوف تشعر بمدى المسخ والتشويه المعمارى الذى أصبح ظاهراً فى تخطيط وتصميم هذه المدن التى قام بتخطيط أغلبها معماريين ومخططين أجانب ليست عندهم القدره على تفهم البيئه والخلفيه الحضارية المصريه ، فأصبحت مدننا ليس لها طابع ولا تعبر عن هوية معينة ، وبعد أن كان المسجد هو المركز الحقيقى والقلب النابض للمدينة المصرية والعربية ، أصبح الشارع التجارى والمنطقة التجارية شكل (٤) هى مركز المدينة معبره بذلك عن الفلسفه والفكر المادى الغربى ، وكأننا لم نكتف فقط باستيراد الفكر العربى بل إستعنا بمخططيهم ومعمارييهم ليصمموا لنا مدننا وبيوتنا ونحن نقف كمشاهدين مكتوفى الأيدى فى حين أن مدننا تتحول إلى مدن ذات تخطيط غربى لايتلائم مع ظروف مجتمعنا وتعاليم ديننا ، وبذلك أملى هذا التخطيط الغربى طريقه وأسلوب حياه لاتتلائم مع أخلاقيات وتعاليم ديننا .. ولم يتوقف تأثير هذا الاستيراد المعمارى بل تعداه وزحف هذا العمران الغربى الممسوخ على كثير من الأحياء التقليدية القديمه فى محاوله لهدم هذه الاحياء واستبدالها بمبان حديثه تحت شعار التطور المعمارى ومجاراة العصر والحضاره الغربيه شكل (٥) ، وبهدم أجزاء من هذه الأحياء والمبانى القديمه سقطت معها خبره وجهد سنين فى طريق العمارة المصرية العربية . هذا إلى جانب التخلى عن الأساليب التقليدية فى البناء واستخدام مواد البيئة التى تتلائم وتتكيف معها وقد أدى التخلى عن هذه الأساليب إلى انقراض الحرفيين التقليديين والذين أسهموا بجهد كبير ومؤثر على الأجيال فى إنتاج الروائع المعمارية التى تشاهدها فى المناطق الأثرية القديمة .

هذه بعض الجوانب القليلة – وليست كل الجوانب – التى توضح بعض ما حدث للعماره المصريه المعاصره فنتيجه للإستيراد المعمارى من الغرب ونتيجة للتقليد غير الواعى وغير الملائم لبيئتنا وطريقه حياتنا التى رسمها لنا الإسلام ، ان الدعوة إلى الابتعاد عن تقليد أو نقل الفكر المعمارى الغربى الى مجتمعاتنا ليس منبعه التعصب أو دعوه لعدم التطور ولكن اساس هذه الدعوه هى التجربة المعماريه والتى مرت بها مدننا ومبانينا والتى أثبتت أن الفكر والقيم الغربية ليست هى البديل الحقيقى والملائم لنا ، وأنه من الأصوب أن نجتهد ونبحث فى كيفية تطوير وإحياء تراثنا المعمارى حتى يتلائم مع العصر ويكون هو التعبير الحقيقى والصادق عن شخصيتنا المعماريه .

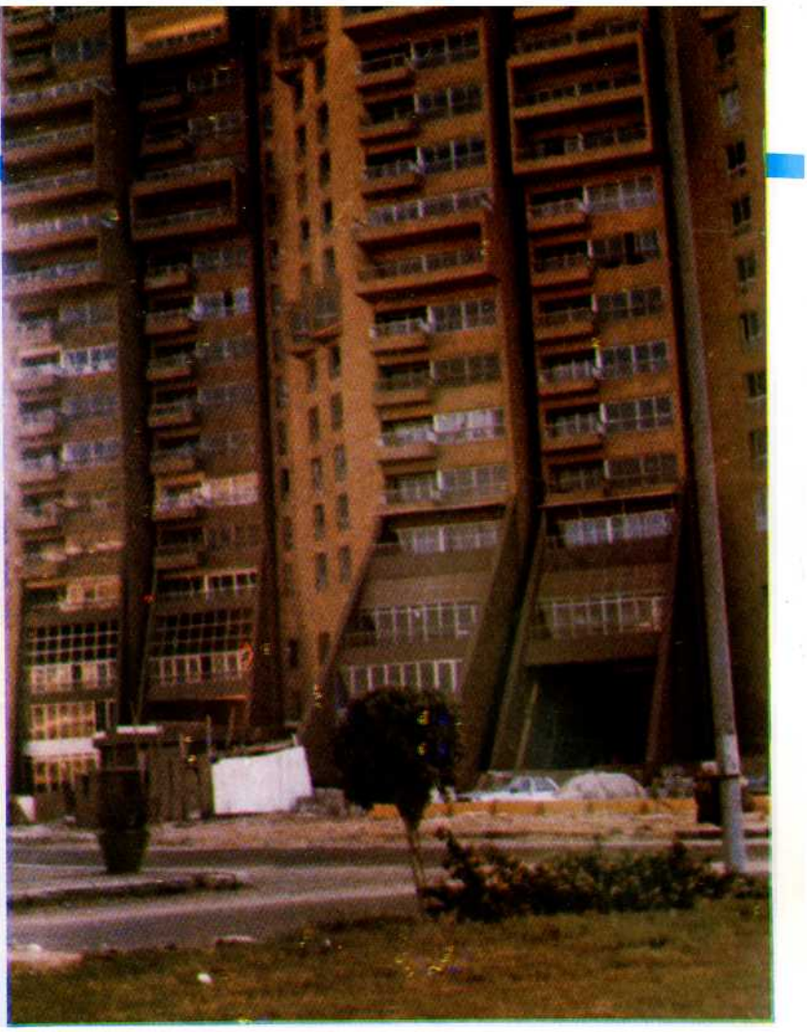

أبراج التمليك الشاهقة الإرتفاع ذات الواجهات الرتيبة غير الملائمة للمناخ بمصر شكل (١)

مبانى المكاتب عبارة عن أفكار وواجهات منقولة من البلاد الأوربية ذات مناخ بارد (شكل ١٣أ) .

المساكن الشعبية ذات المستوى الغير انسانى (شكل٢) .

الشده المعدنية التى يقف عليها عامل النظافة أثناء إزالة الأتربة (شكل ٣ب) .

● زخارف مفتعلة ليس لها طابع (شكل ٦) .

الحلول التراثية هى العلاج الوحيد للانحطاط المعمارى : —

ان الدعوة لإحياء التراث المعمارى هى جزء من دعوة أشمل للعودة إلى العادات والتقاليد الأصلية المتوارثة عبر الأجيال والتى تعبر عن قيم واخلاقيات المجتمع « فالتراث المعمارى ماهو إلا مخزن مادى قيم كما أنه قيمة معنوية ، مخزون مادى يتمثل فى مبانى أثرية أو بيوت قديمة .. أى أنها أشياء مادية ، كما أنها قيمة معنوية ممنوحة من قِبل المجتمع بمعنى أن يشعر المجتمع بأن هذا التراث قد اكتسب صفات معينة كأن يعبر عن تاريخه أو مراحل تطور ثقافته ، فيجد المجتمع أنه لزاماً عليه أن يمنح تلك القيمة المعنوية لهذا المخزون المادى .

فالتراث المعمارى على هذا النحو تعبيراً صادقاً عن تاريخ وثقافة المجتمع وهو الصلة المادية والمعنوية التى تربطنا بالسلف وبالماضى ، وهو بذلك يعتبر تجسيم لقيم ثقافية وحضارية تعكس بنية إجتماعية وإقتصادية محكمة عاشها الأجداد .

والغرض من دراسة هذا التراث المعمارى هو الاستفادة من الظروف التى أوجدته وطرق حلها وتقييم هذه الحلول من منظور التقدم العلمى المعاصر بغرض أن نقيل عمارتنا المعاصره من عثرتها ومحنتها ، وذلك لأننا عندما ننظر إلى الظروف التى أوجدت الاشكال المعمارية التراثية نجد أنها لم تتغير جوهرياً ، فهناك ثابتان هما المناخ والتكوين الفيسولوجى للإنسان ، أى أن البيئة المحيطة لم تتغير كما أن الإنسان من الناحية الفيسولوجية لم يتغير ولكنه تغير من الناحيه الاجتماعية ، كما أنه حدثت ثوره فى العماره وأصبحنا أكثر تحكماً فى خواص المواد ، من كل هذا نجد أن جوهر المشكله لم يتغير بالنسبه للإنسان المصرى والعربى الحديث عنه فى الاجيال السابقه ، من هذا المنطلق كانت الدعوة إلى الأخذ بالحلول التراثية المعمارية من تراثنا المعمارى الإسلامى وتطويعها وتطويرها بما يتناسب مع التقدم العلمى ومع الظروف الاجتماعية الجديدة .

وحتى يمكن أن يتحقق لنا هذا الهدف فيجب علينا أن نتخذ بعض الخطوات فى سبيل ايجاد الشخصية المعمارية المصرية والنابعة من والمرتبطه بالتراث المعمارى الإسلامى ، ومن هذه الخطوات : —

● مدينة طنطا مثال للمدينة المصرية التقليدية حيث المسجد هو مركز ثقل التكوين العام

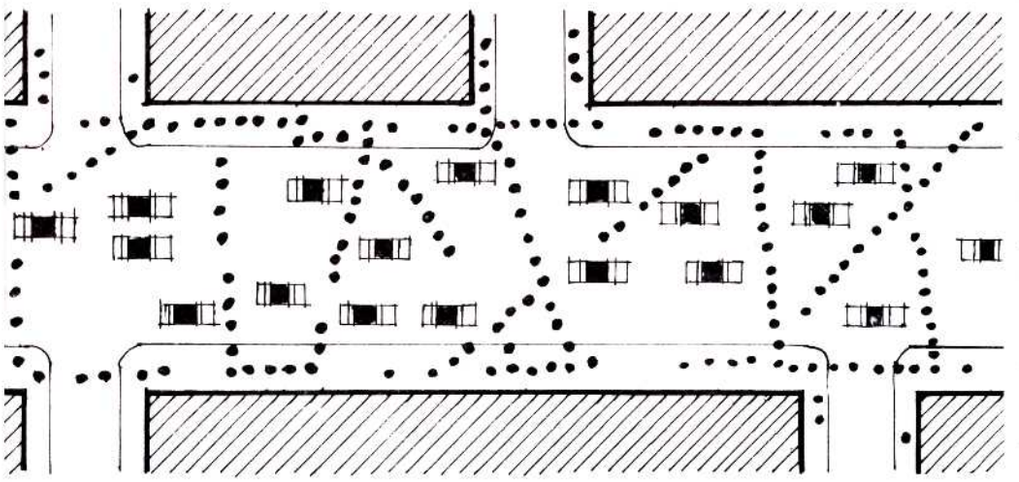

● الشارع التجارى فى المدن المصرية الحديثة هو المركز الرئيسى للمدينة ويلاحظ التداخل الشديد بين حركة المشاه والسيارات

● مبانى جديدة بشارع المعز لدين الله الفاطمى لا تتمشى مع الطابع الإسلامى للمنطقة ... وتتحدى عظمة هذا الطريق ذى الشهرة العالمية شكل (٥) .

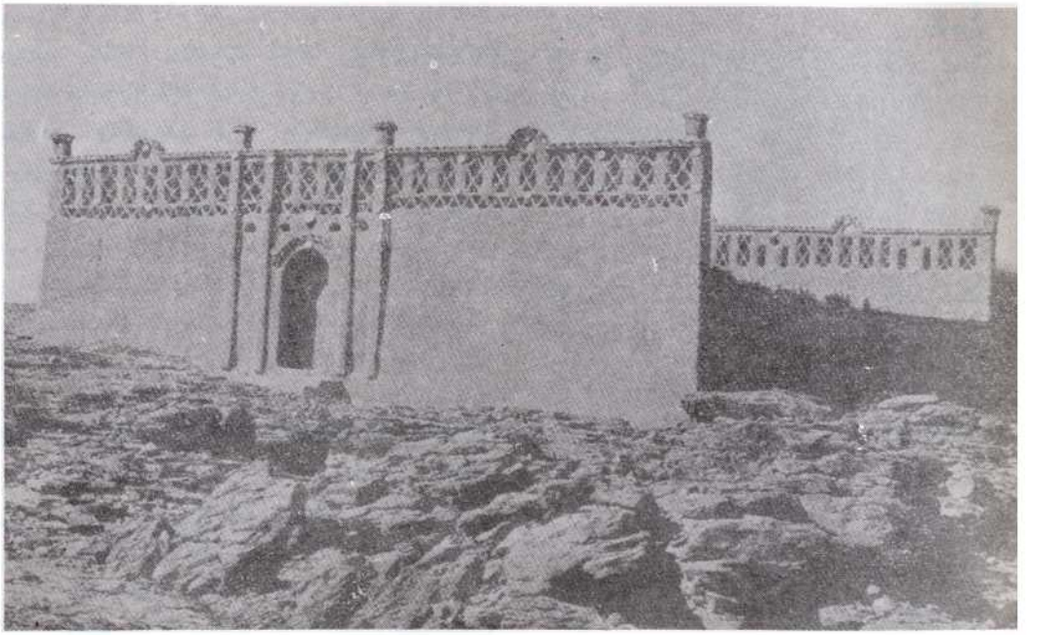

منزل ببلاد النوبة

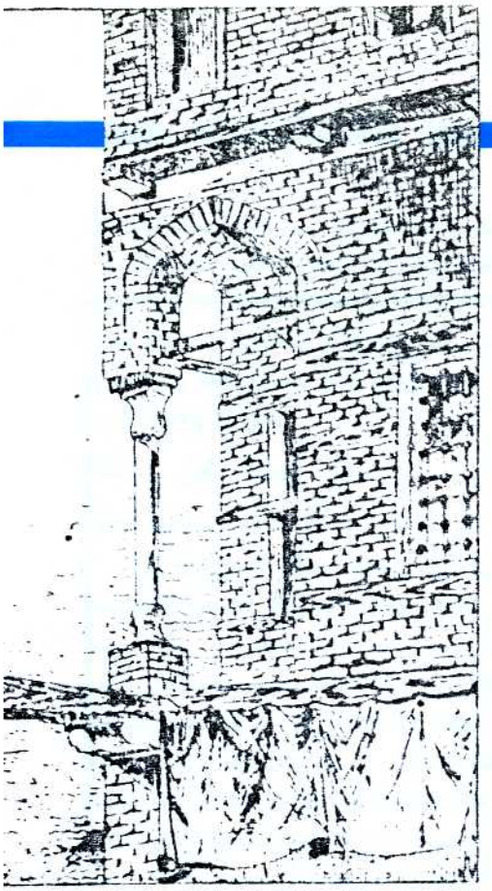

ناصية منزل برشيد

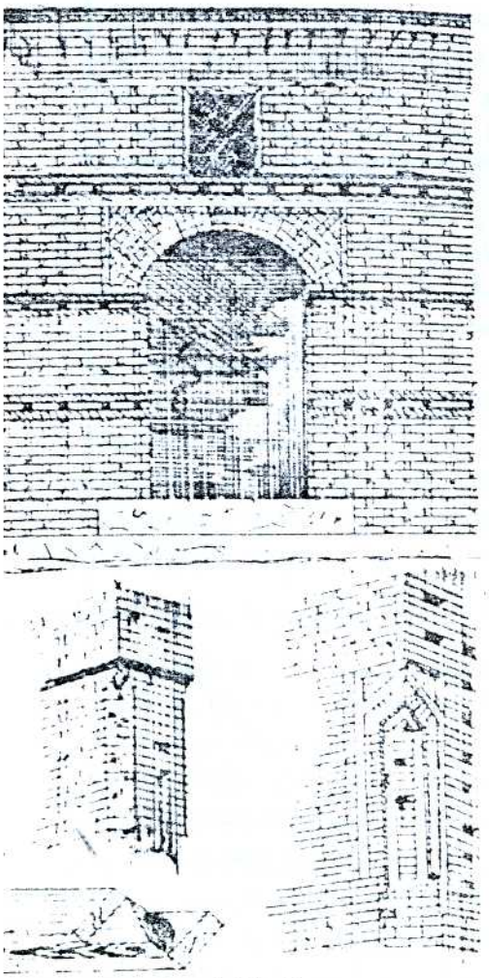

* طابع البناء فى مدينة رشيد .

أولا : توضيح أهمية التراث المعمارى بالنسبة للمجتمع : –

وذلك بغرض إيجاد الوعى المعمارى الراق لدى الجمهور وتغيير الفكرة والنظرة السائدة إلى الحلول التراثيه على أنها حلول غير عصرية ، ولاتفى بمتطلبات العصر ، ومحاولة إعادة الثقة إلى المجتمع فى تاريخه وحضارته الإسلامية وتنميه هذا الانتماء وتوضيح أن الأجداد كانوا أكثر حكمه وأصاله فى التفكير وأنهم كانوا صُناعاً للحضارة ، وليسوا ضيوفاً عليها كما نعيش نحن الآن كمقلدين وتابعين للفكر الغربى ، ولتحقيق هذا الهدف نحتاج إلى خطة إعلامية مدروسة تكون ناتجه من تعاون صادق بين الإعلاميين فى جميع المجالات ونخبه من الخبراء المعماريين بجوانب التراث المعمارى الإسلامى .

ثانيا : تحمل المعمارى المسلم لمسئولياته تجاه التراث : –

فيجب على المجتمع ككل وعلى المعمارى المسلم بصفه خاصة أن يعود إلى رحاب الاسلام فى حياته الشخصية والعلمية . وأن يبحث عن الصدق فى أعماله وأن يتقى الله فيهما ، حيث أنه يشكل حياة وبيئة المجتمع والتى يجب أن تكون موافقة لتعاليم الإسلام ، وعليه أيضاً أن يدرس عمارته التراثيه من خلال منظور جديد يميز بين العناصر المعمارية البائدة وبين الأخرى المبتكره والتى يمكن تطويرها ، ولا يكتفى بدراسة المراجع الأجنبية المكتوبة لبيئات تختلف عنا فى الطبيعة والاتجاه ، بل يعمل على إيجاد المراجع الغنيه التى تعنى بخصائص بيئتنا وواقعنا وما فيهما من مواد بناء محلية وطرق إنشاء تقليدية والعادات

الإجتماعية والذوق المصرى ، ولايجب عليه أن يجرى وراء المحاولات السطحيه لإعطاء المبانى طابع فرعونى أو إسلامى زائف أو محاولة استعمال أشكال زخرفيه مفتعله ليست لها طابع معين شكل (٦) بغرض لفت الإنتباه لدى العامة وبذلك يفسد الذوق العام بدلاً من أن يساهم فى ترقيته .

ثالثا : ربط التعليم المعمارى بالتراث الإسلامى :

وذلك لايكون إلا باقتناع القائمين على العملية التعليمية فى الجامعات بأهمية هذا التراث والاقتناع به كحل أساسى لما نعانيه من إنحطاط معمارى ، ولايكون الفكر الغربى هو الفكر المطروح فى المناهج التعليميه دون النظر فى أصول هذا الفكر فكثير منه لايوافق المجتمع المصرى والعربى ، ولايكون بالنقل الكامل لأساليب التدريس من كليات العماره الغربيه ومناهجهم وكتبهم بحيث تكون هى الأساس والنموذج المثالى والأوحد المطروح أمام الطالب ، ويجب إعاده النظر فى أسلوب تدريس بعض المواد كماده تاريخ العمارة فلا يجب أن تُدرس بالأسلوب التقليدى المتعارف عليه وهو قائم على شرح عناصر المبنى وتاريخ إقامته والعهد الذى أقيم فيه واسم الطراز الذى ينتمى دون التفهم الحقيقى للظروف الفكرية والبيئة التى وجد فيها ، وعلى ذلك يجب إعادة ماكتب من تاريخنا المعمارى من وجهة النظر المصرية على أساس التركيز على النواحى الإبداعية والإبتكارية لهذا التراث وليس مقصوراً على الناحية الأثرية ... أما بالنسبة للدراسات العليا فلا يجب التركيز فى الرسائل العلمية على النواحى التاريخية وسردها باسهاب بل يجب أن تساهم هذه الرسائل العلمية بجدية فى إيجاد الحلول العلمية لايجاد الشخصية المعماريه المصرية المعاصرة . ويكون هذا من الأسس الهامة فى تقييم هذه الرسائل ، ولايكون التركيز على موضوعات معاده ومستهلكه فى أبحاث أخرى .

رابعا : تعديل قوانين التنظيم

يمكن القول بأن كثيراً من القوانين المعمول بها تعوق أو على الأقل لاتساعد على إيجاد شخصية مميزة للعمارة المصرية فأغلب تركيز هذه القوانين على مساحات الغرف والمناور وارتفاعات المبنى والبروزات وماشابه ذلك ، دون النظر إلى الوسائل التى تساهم فى إعطاء المبنى طابعاً مميزاً . وحتى فى المناطق التى تُسنّ فيها بعض القوانين بغرض إعطاء المبانى طابعاً أفضل من بعض المناطق الأخرى فأن هذه القوانين لم تنبع من أساس بيئى أو مناخى أو تراثى .

فمثلاً فى المناطق التى يتم تخصيص ٦٠٪ من مساحة قطعة الأرض للبناء و ٤٠٪ كمساحة مفتوحة فانه يلزُم المصمم بترك هذه المساحة كمسافات من الحدود الخارجية للأرض بينه وبين الجار ولايترك الحرية للمصمم فى أن تكون هذه المساحه الخانيه كفناء داخلى وهذا يتفق مع عادات مجتمعنا واحترام خق الجوار بايجاد الخصوصية المطلوبة .

ومن ذلك فيجب تعديل قوانين التنظيم الموجوده وتوجيهابحيث تساهم وتسهل على المصمم تطبيق الحلول التراثية ، وحتى تُمكن مهندس التنظيم من القيام بدور إيجابى بالرقابة الصحيحة والمدروسة على التصميمات المقدمه إليه لأخذ التراخيص .

خامسا : دراسة العمارة المصرية التقليدية فى بيئاتها المختلفة :

وذلك لأن التراث هو حصيلة نتاج وخبرة سنوات متواصلة تم تطويرها على أيدى المعماريين والبنائين والحرفيين فى مناطق مختلفة فى المدن أو القرى المصرية والتى تعكس بدورها طبيعه التنظيم الإجتماعى والخلفية الثقافية لأهلها ومناخها المحلى .. وعلى هذا يجب أن ننظر بعين الاهتمام إلى العماره التلقائيه والتى ظهرت على أجزاء من الأرض المصرية معبرة بتلقائية عن مجتمعات صغيرة يوجد بينها وبين بعضها فروق فى المناخ والخلفية الإجتماعية والثقافية ، ونورد هنا على سبيل المثال مبانى أهل النوبه فهم مايزالون محتفظين بالكثير من التقاليد المعماريه والأنشائيه المتوازنة والتى أصبحت ذات طابع مميز لمجتمعاتهم من استعمال مواد البيئة كالطين وأشكال مناسبه لمناخ البيئة من قباب وأقبيه وإن كانت تمارس الآن فى حدود ضيقة مهددة بالإنقراض شكل (٧) .

كما أن هناك أمثلة عديدة للعماره الشعبية متناثرة فى بيئات متعدده كالأشمونين شكل (٨) ونقاده وسوهاج ورشيد شكل (٩) والتى تتميز مبانيها بطابع شعبى محلى آخذ فى الزوال نابع من استخدام الطوب الملون فى زخرفه الواجهات وكذلك الخشب كمواد محليه وبيئية سواء كانت فى المساجد أو المنازل .. كذلك يجب علينا أن نستفيد من هذه التجارب المعمارية المحلية النابعة من وجدان الشعب فى المجتمعات ونحاول أن ننمى هذه التلقائية فى بيئات أخرى كسيناء مثلاً – كل حسب ظروفه وإمكانياته .

سادسا : دراسة تجارب مماثله لشعوب أخرى :

توجد بعض التجارب المعماريه لشعوب أخرى

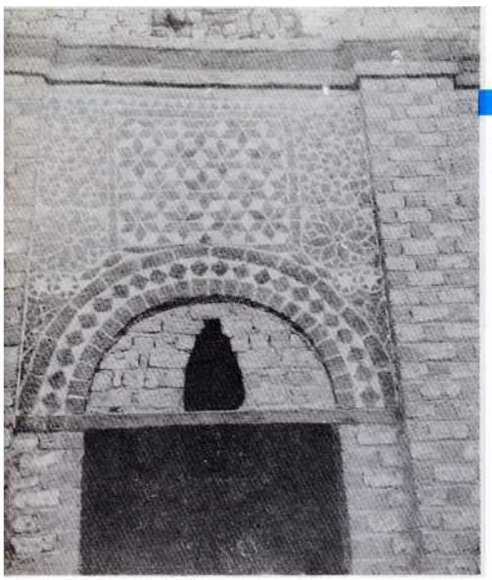

مدخل منزل بالأشمونين – مركز ملوى

يوجد أوجه تشابه بيننا وبينها سواء من الناحية التاريخية والدينية أو المناخية والبيئية ، فمثلاً هناك محاولات جادة فى بلاد المغرب العربى للمحافظة على الاتجاهات التقليدية وقد حالفت هذه التجارب كثير من النجاح حيث تم تشجيع النمو الذاتى للعمارة المحلية بهذه البلاد .. كما أن هناك بعض البيئات المشابهة للبيئة المصريه من ناحية المناخ مثل البرازيل وبعض البلاد الإفريقية ... ونحن لانقول أننا سننقل تجارب هذه الشعوب إلينا ولكن يجب علينا دراستها وأخذ ما يمكن أخذه منها بما يتناسب مع مجتمعنا ..

إن الدعوة للبحث عن شخصية متميزة للعمارة المصرية المعاصرة دعوة لإحياء قيم إفتقدناها فى مسيرة التطور الخاطىء ، دعوه للإنتماء والتكيف مع البيئة كمكان وكفكر وكتاريخ ... دعوة لأن نشعر بالذات وبالثقة بالنفس كما أنها دعوة لان نشارك فى صنع الحضاره وعلى الحفاظ على قيم ثقافية وفكريه إن لم نحافظ عليها اندثرت مع الزمن واندثرت شخصيتنا معها ، وإذا أردنا أن يكون لنا يوماً طابعاً معمارياً مميزاً فيجب أن نحترم تعاليم ديننا ونطبقها فى مبانينا ومدننا .

ومما يعطينا الأمل فى تحقيق هذا الهدف وجود تجارب ناجحة لشعوب كانت فى ظروف قاسية ورغم ذلك أصبح لها طابعاً معمارياً بل وصداره على المستوى العالمى كتجربه اليابان حيث أنهم كشعب له طابع مميز ويعيش فى بيئة لها خصائص معينة أصبحت لهم عمارة حديثة وعالمية وفى نفس الوقت تُعبر عن ثقافتهم وتاريخهم وتفى باحتياجاتهم المعاصره وتتكيف مع ظروف البيئة ... فهل آن الأوان كى نشعر أيضاً كمجتمع مصرى وعربى مسلم له حضارته وتراثه ، وكمعماريين نصمم ونخطط للإنسان المسلم بضرورة إحياء تراثنا المعمارى من أجل إيجاد شخصية معمارية مصرية متميزة ؟

كتاب العدد

اســـــم الكتـــــــاب/ مبادىء فى الفن والعمارة
المؤلـــــــــــــف/ شيرين أحسان شيرزاد .
المـــــــــــــوزع/ مكتبة اليقظة العربية – شارع الرشيد – بغداد

هذا الكتاب محاولة لمعاونة دارسى العمارة – كفن وعلم – لتعريفهم ، على ما هيتها وطبيعتها وارتباطها ومن ثم على أسس تكوين المعمارى ودوره فى المجتمع . ولما كانت العمارة فناً ذا شمولية وله خصائص متميزة ، فإنه قد تم فى هذا الكتاب عرض مبسط لبعض مبادىء الفن .. كعناصر التصميم ومبادئه وتحليلاتهما ليكون مدخلاً لبعض القواعد الأساسية للتصميم المعمارى ... وأخيراً ينتهى الكتاب بعرض مبسط آخر بقواعد العمل المعمارى وبرمجته وأسلوب التصميم المعمارى .

ويتكون الكتاب من سبعة فصول مقسمة فى داخلها إلى عدة أقسام تفصيلية .. أما الفصول الرئيسية فتتناول أولاً ما هية العمارة ، ثانياً عناصر التصميم ، ثالثاً مبادىء التصميم ، رابعاً فحوص التميز والتذوق الفنى ، خامساً تحليل عناصر التصميم ، سادساً التصميم المعمارى ، سابعاً المعمار فى العمل التصميمى وقد قدم الكتاب الدكتور احسان فتحى (كلية الهندسة – جامعة بغداد) بقوله أن المكتبة العربية تفتقر إلى المصادر والمؤلفات الأساسية التى تفيد طلاب المدارس المعمارية والباحثين والمهتمين بهذا الفن الحضارى العريق ... والسبب فى ذلك أن قلة قليلة من المعماريين تهتم بالكتابة والتأليف ويبدو أن الأغلبية منهم منغمر فى ممارساته المهنية .. وقد وصف هذا الكتاب بأنه محاولة جادة من قبل المعمارية شيرين شيرزاد باعتباها أستاذة متخصصة فى موضوع الفن والعمارة ... وهذه المحاولة إنما تساهم فى سد بعض الجوانب والثغرات الفكرية حيث بذلت المؤلفة جهداً كبيراً وبطريقة مبسطة وممتعة فى شرح المبادىء الأساسية ، فى العمارة عن طريق فكر واضح يتيح فرصة لطلاب العمارة تفهم ما هية العمارة وتشعباتها العديدة .. كما أن الكتاب غنى بالتعاريف والمصطلحات الفنية والدراسات التحليلية لعناصر التصميم المعمارى والمهنة المعمارية بالإضافة إلى مئات الصور والرسومات والأمثلة المحلية والعالمية .. وكلها تأكد عمق العمارة كأحد أهم الأبعاد الإنسانية فى الإبداع الحضارى ، ومدى ارتباطها بالحياة بكافة فروعها المعقدة ..

عالم البناء ALAMEL – BENAA

طلب اشتراك :

ارغب الاشتراك فى مجلة « عالم البناء »
لمدة سنة / ستة أشهر تبدأ من _____
ومرسل شيك / حوالة بريدية / نقدا
بمبلغ _____
بأسم «مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية» ١٤ شارع السبكى-
منشية البكرى-مصر الجديدة-القاهرة-جمهورية مصر العربية .
التوقيع : _____
التاريخ : _____

انظر خلفه

Subscription :

I would like to subscribe to **ALAM EL–BENAA**
for one year / six months From_
Attached herewith a cheque, postal cheque or
cash to the amount of _____
Payable to the Center of Planning and Architectural
Studies –14 El–Sobky Street. M.EL Bakry – Heliopolis–
Cairo – Egypt .

Signature : _____
Date : _____

See back

رجاء عدم إرفاق مبالغ نقديه داخل المظروف

ALMAW'EL
CPAS review
النشرة العلمية لمركز الدراسات التخطيطية والمعمارية

أخبار الموئل

* زار المركز مجموعة من قادة المكاتب الاستشارية الفنلندية المتضامنة (ديفيكون) التى تضم أربعة مكاتب متخصصة فى مجالات التخطيط والعمارة والنقل والطرق والصرف الصحى والمياه والإنشاءات . وتقابلها فى مصر مجموعة استشارية متضامنة تضم مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ، والمكتب الاستشارى يوتيليتى للمهندس محمد العشماوى ، ومكتب الدكتور محمد الهوارى الاستشارى فى النقل والطرق ، ومكتب الدكتور سنبل الإستشارى فى الإنشاءات . وقد تمت مراجعة النشاط المشترك بين المجموعتين بالقاهرة بعد زيارة مندوبى المجموعة المصرية من قبل إلى فنلندا .

* يشارك المركز فى المسابقات المعمارية للمجمع السكنى بمدينة نصر ملك الشركة المصرية الكويتية للاستثمارات العقارية ولمبنى الغرفة التجارية بمدينة جده بالاشتراك مع المهندس هانى زهران .

يعد المركز البرنامج التدريبى الخاص به لعام ١٩٨٧ وهو البرنامج التدريبى السادس من برامج المركز . ويتضمن البرنامج الجديد موضوعات معمارية وتخطيطية جديدة لم تُطَرق من قبل مثل « المنظور الإسلامى للنظرية المعمارية – الارتقاء بالبيئة العمرانية فى المدن والقرى » وذلك بالإضافة إلى دورة عن « الإسكان » وأخرى عن دراسات الجدوى وإعداد البرامج المعمارية .

* يستعد المركز الآن لإصدار كتب عن المعماريين العرب وسوف يُعلَن عنها قريباً إن شاء الله فى نشرة المطبوعات الخاصة بالمركز .

تجرى الآن الإتصالات بين المركز ومركز البناء « باوسنتروم » فى روتردام بهولندا وذلك للتعاون المشترك فى مجالات البحوث والاستشارات المعمارية والتخطيطية .

بحـــث المـــوئـل :

تلوث الارض الزراعيـــة والغـــذاء والتصحـــر

م/ خالد محمد أبو بكر
مخطط/ باحث بمركز الدراسات التخطيطية والمعمارية

تعرض المقال السابق للقمامة والفضلات كأول مظاهر تلوث الارض والتربة ويستكمل هذا المقال باقى هذه المظاهر حيث يتناول تلوث الأرض الزراعية وتلوث الغذاء والتصحر .

تلوث الأراضى الزراعية :

لا يتوقف خطر تلوث الأرض الزراعية عند التربة فقط بل يمتد ليلوث الغذاء ويهدد أعمال تطوير الزراعة . والمواد التى تتسرب من القمامة تلوث التربة ، بالاضافة لأن إلقاء القمامة والمخلفات بالمقالب المكشوفة يؤدى لتبوير الأرض . وجاء فى تقرير لجنة تلوث الأراضى المنبثقة فى مجلس بحوث البيئة التابع لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (إن الأراضى الزراعية تتعرض للتلف وتتأثر خصوبتها وذلك بعامل أو أكثر من عوامل التلوث التالية :

١ – التوسع فى استخدام مبيدات الحشرات والفطريات والحشائش .

٢ – استخدام مصادر مياه ملوثة فى رى الأراضى مثل مياه المجارى العامة غير المعالجة .

٣ – تراكم الأملاح نتيجة سوء الصرف أو استخدام مياه مخلوطة بمياة الرى .

٤ – التجريف فهو يهدد خصوبة الأرض ويقلل من المساحة المزروعة .

لقد أحدث الانسان تغييراً كبيراً فى التوازن البيئى باستخدام المبيدات ، صحيح أنها اتاحت الفرصة للقضاء بشكل قاطع على العديد من الحشرات والأمراض التى تسبب وفاه آلاف البشر ، إلا أن الاسراف فى استخدام المبيدات يقلل من إعداد الحشرات المفيده ويسهم فى ظهور أوبئة جديدة ، إضافة لأن العديد من الحشرات الضارة تقاوم هذه المبيدات الآن ، مما يدفع لاستخدام مبيدات أقوى . ومع زيادة سمية المبيدات المستخدمة فى الزراعة وذوبانها فى مياه الرى يزداد عدد الأسماك والطيور التى تقتلها المبيدات كما يتلوث غذاء الانسان . وكثيراً ما تؤدى مشروعات الرى والصرف إلى تلوث التربة .

فقد أدى توسيع ترعتى الاسماعيلية والنوبارية إلى زيادة رشح الماء إلى الأراضى المجاورة فازدادت ملوحة الأراضى وقل انتاجها .

تلوث الغذاء :

فى العصور السابقة لم يعرف الغذاء سوى التلوث العضوى لكن وبسبب وصول المواد السامة من المبيدات إلى الغذاء وكذلك بسبب تلوث الماء والهواء بالاضافة إلى مكسبات الطعم والعناصر التكميلية والمركبات الكيماوية الحديثة التى تضاف بغرض إرضاء رغبات المستهلك ظاهرياً – والتى تفقد الغذاء جزءاً من محتوياته الغذائية – زاد تلوث الغذاء وظهر التلوث الكيميائى .

التلوث العضوى : حين تكون الأطعمة ملوثة ووسيلة لنقل الميكروبات أو حين تكون فاسدة .

التلوث الكيميائى : زاد فى السنين الأخيرة نتيجة لإستخدام العناصر التكميلية و المبيدات والعوادم

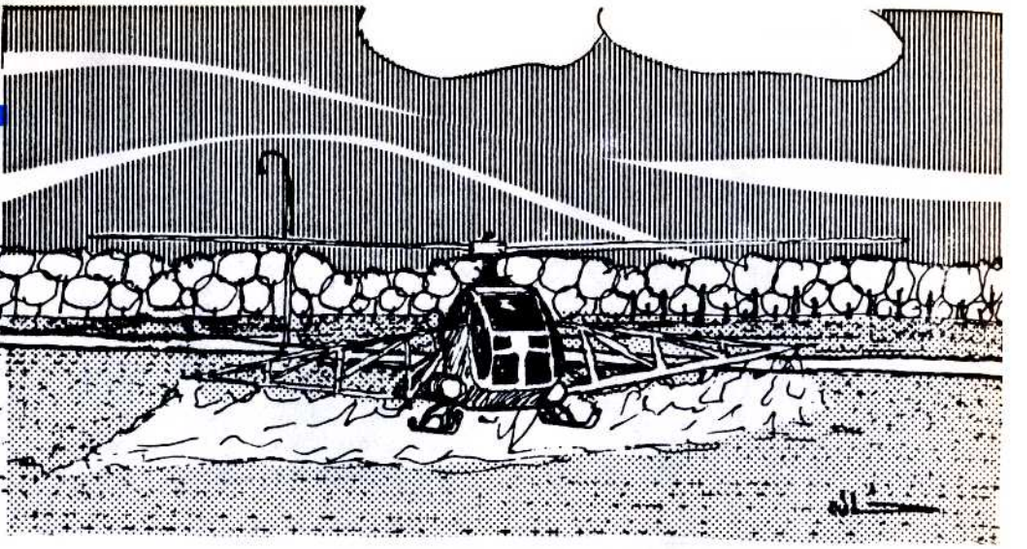

الاسراف فى استخدام المبيدات يسبب تلوث البيئة .

التصحر :

ظهر التصحر كنتيجة لسوء استخدام الأرض بشكل مباشر إضافة للتغيرات المناخية التى ساعدت على زحف الرمال والجفاف كنتيجة لتلوث الهواء وتغير مكونات الغلاف الجوى بسبب النشاط الصناعى وعودامه . لقد وصلت مساحة الأراضى القاحلة إلى ٣٦٪ من المساحة الاجمالية للأرض . وفى مصر تمثل الصحراء ٩٦٪ من مساحة مصر ، بينما يمثل الوادى الأخضر حيث التركز السكانى والعمرانى ٤٪ من المساحة . وإذا علمنا أن رمال الصحراء تزحف على الأراضى الخضراء بشكل مطرد أثبتته صور الأقمار الصناعية والتى تؤكد أن الصحراء تزحف على دلتا النيل بمعدل كبير سنوياً لاستطعنا تصور حجم المشكلة ، وهناك العديد من المحاولات والتجارب فى مصر والعالم لمحاربة التصحر ووقف زحف الرمال بأساليب عدة منها زراعة أعشاب مثبتة للتربة ، أو زراعة الأشجار لتكوين غابات ، أو رش الكثبان بالبترول الخام ، أو رشها بمواد مثبتة للتربه . ومن الأهمية بمكان العمل على الحد من التلوث حتى تؤتى هذه المحاولات ثمارها .

إن الآثار الضارة بالبيئة الطبيعية التى أحدثها التقدم الصناعى وتثيرها التجمعات العمرانية السكنية والصناعية خاصة الكبرى ، تحتاج من العلماء والمخططين والمعماريين والمهندسين إلى أفكار جديدة لمواجهة التلوث واستحداث طرق لمعالجة أثاره . أن مشكلة التلوث تبدأ عندما تتفوق معدلات التلوث الناتج عن النشاط الانسانى على قدرة التنقية الذاتية للبيئة . وليس هناك أدنى شك فى أن التنظيم الحقيقى للتلوث ، يجب أن يتركز فى إعادة تصنيع الفضلات واستعمالها من جديد ، أو بإدخال وسائل جديدة مماثلة للوسائل البيولوجية الطبيعية الغير ضارة بالإنسان والتى تحافظ للنظم البيئية على استقرارها .

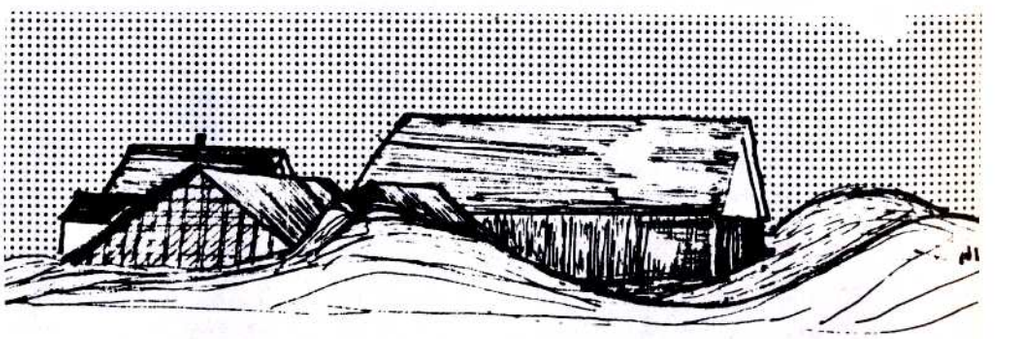

الكثبان الرملية تهاجم مبانى مزرعه وسقف المبنى القريب تهدم تحت تأثير ثقل الرمال .

AL MAW'EL NEWS

* The Centre has been visited by heads of the mutual Finnish consultancy firms (Davicon) incorporating four firms specialized in the fields of planning, architecture, transportation, roads, sanitary drainage, waters, and structures. Their opposite number in Egypt is a mutual consultancy group incorporating Centre of planning and Architectural Studies, the consultative firm (UTILITY) of arch. Mohamed Al 'Ashmawi, the firm of Dr Mohamed Al Hawwary, consultant on transportation and roads, and the firm of Dr Sunbul consultant on structures. Both groups have checked their joint activities in Cairo, after representatives of the Egyptian group had formerly been to Finland.

* The Centre has participated in the architectural competitions of the residential complex at Nasr town (Cairo) owned by the Egyptian Kuwaiti Company for Real Estate Investments, and of the chamber of commerce building at Jeddah city, in collaboration with arch. Hany Zahran.

* The Centre is in the process of working out its training programme for the year 1987. It is the sixth training programme, and includes new architectural and planning subjects which had not been treated before, such as "Islamic perspective of the architectural theory" — "upgrading the built-up environment in towns and villages" in addition to a course of "Housing" and another of "feasibility studies and working out architectural programmes".

* The Centre is now preparing for publishing books on Arab architects, which will soon be advertised, in the Centre's list of publications.

* Contacts are now under way between the Centre and the Dutch Centre of Building (Baucentrom) at Roterdam, with a view to embark on joint cooperation in the fields of architectural and planning researches and consultations.

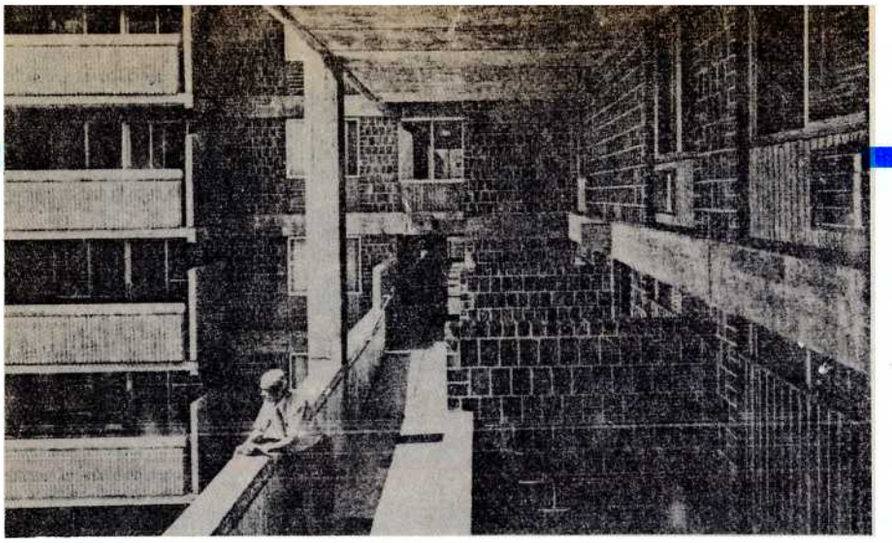

Socio-economic character of residents

Residents are mostly middle-class families, mostly black (with a few Puerto Ricans), fairly conservative, but predominantly young. The project was thought to become an integrated community, but the demand for the dwellings was so great that they were taken long before white families were able to summon the necessary determination to make the move.

There is an active tenant organization.
Heads of households are professionals, students, office employees, manual workers and others.
The predominant size of households is four persons.
The predominant number of persons per bedroom is two, and no other room of the dwelling is used for sleeping.
Income levels of households, as of 1967, range from $670 to $1,500 per month.

On average, about 25 per cent of total household income is devoted to housing.

The project includes meeting facilities, hobby facilities, play areas and a day care centre for pre-school-age children.
The dwellings have been built for tenant purchase.
The dwellings are allocated to households on the grounds of a selection by income on a first-come first-served basis.

The majority of the occupants of the project are very satisfied.

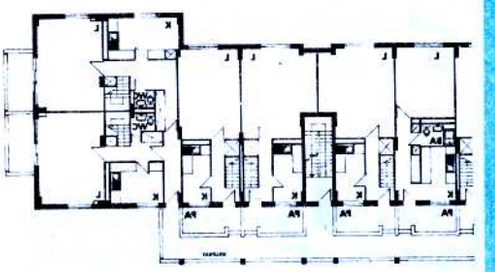

Lower floor plan of duplex apartments

L—living room, K—kitchen,

PA—patio, BA—bathroom,

B—bedroom, CL—closet, WC—toilet

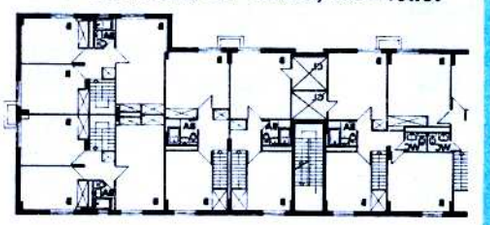

Upper floor plan of duplex apartments

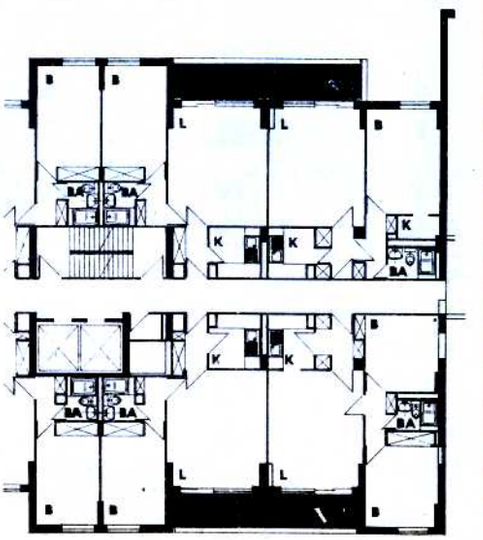

Typical floor plan in multistorey apartment building

Synopsis:

* Subject of the Issue:

"The Architectural form of Cairo, and the Change in its Housing Patterns", by: Dr Abou Zaid Rageh. The writer reviews the changes in the housing patterns in Cairo during the last three decades, in contrast with the traditional pattern of the last two centuries.

* Projects of the Issue:

"Dar Iamane Housing Community - Casablanca, Morocco", recipient of the 1986 Aga Khan Award for Architecture. Architects: Abdel-Rihime el-Shar'i and Abdel Aziz Lazraq.

— Shushtar New Town - Iran architects: D.A.Z. architects and planners. The project had an honourable mention from the Aga Khan Award (1986).

— Globe Wharf Public Housing-London architects: Department of Architecture and Civic Design -Greater London Council.

* Articles of the Issue:

— Popular Settlements in Greater Khartoum, by: Dr Adel Moustafa, Faculty of Engineering - Kartoum University.

— Zoning and Land-Use Control in the Arab-Muslim City, by: Dr Saleh el-Hathloul. Deputy Minister of Town Planning, Saudi Arabia.

— The Crisis of Architecture in Egypt... and the importance of finding a character for it, by: arch. Yehia Waziri.

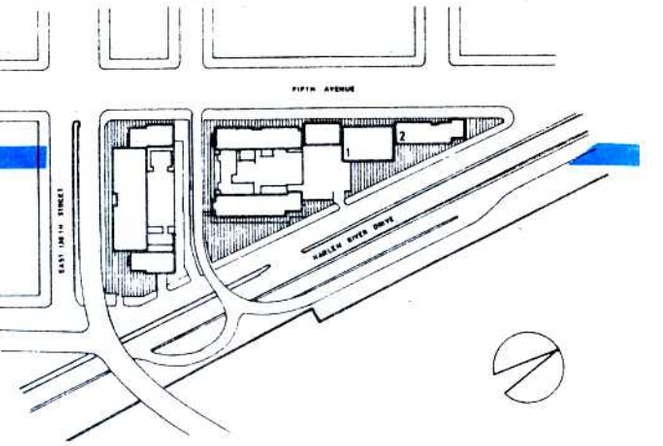

United States of America

RIVERBEND, New York City

Davis, Brody and Associates Architects

Location

Riverbend is located on the banks of the Harlem River, in the Borough of Manhattan, New York City. The complex of buildings contains 624 apartments in two towers of 15 and 18 storeys, and five low-rise structures of 10 storeys containing duplex apartments, commercial space, community rooms, private outdoor plazas, private laundries and two spacious playgrounds.

Description and evaluation

This high-density development on a riverside frontage in Harlem, New York City, has a quality unusual in the field of public housing in the United States of America. The physical problems were considerable, a small area of awkward shape, "left-over" land cut by existing roads, hemmed in by bounding highways and the river. Cost limits were strictly controlled by the tight restrictions of the New York City Mitchell-Lama Act, stipulating a maximum of $414 per room for sale, plus a maximum monthly maintenance charge of $30 per room, land cost is written down with federal allocations and the City of New York holds mortgage at reduced rate, but apartments are owned outright by the tenants. On the other hand, the opportunity for an imaginative development, taking advantage of the frontage to the Harlem River (almost unique in relation to public housing in New York) has been notably accepted.

By unorthodox planning on a series of levels, connected by walkways and platforms, bridging the obtrusive roads where possible, an environment has been created that sets a new standard within the crowded metropolitan area.

Using traditional construction and carefully selected building materials, the dispostion of the two towers and the connecting groups of duplex apartments achieves with great skill an overall character of variety and interest. The project was built with a very low budget; elevator costs were cut by attaching the duplex blocks to the towers so that both would jointly use the same elevators; masonry costs were cut by the design of an oversized, 14.0 cm by 20.3 cm brick; finishing costs were cut by using patterned formwork for all exposed concrete; lower costs were also obtained by providing a required "secondary means of egress" from one apartment through the one next door and by developing details with simplicity and restraint.

A third of the apartments-200 out of a total of 624-are duplex; all of those are entered from outside walkways located in the medium-rise blocks, on alterna ting floors.

A typical duplex consists of a generous living room and a kitchen downstairs, and one, two or three bedrooms upstairs. The structural bay that forms the basic apartment is 4.22 metres wide; variations in the number of bedrooms are created by borrowing space from adjacent bays.

Tenants like the sense of living in a house, rather than an apartment, conveyed by the duplex arangement. They also have a few complaints: inadequate storage, some problems with acoustic privacy and a certain crudeness in details.

Even with its strung-out duplex slabs, and its two towers between, the project might have been a fairly dull-looking group of buildings. What has kept it from being dull is the sort of attention to details, materials, textures, masses and voids. Throughout the project the concrete structure is boldly exposed and brought forward beyond the surface of the brick walls.

The intention, it is understood, was to provide for a mixed community. In practice, most of the families are black, young and middle-class, with a small proportion of Puerto Ricans. Active tenant organizations, spontaneously developed following completion of the work in 1968, take advantage of the communal facilities provided by multi-level planning.

Land use

Total area: 1.5 hectares
Occupied site area: 39.5 per cent
Housing density: 415 dwellings per hectare

Population (1967): 1,584 persons
Residential density: 2.5 persons per dwelling, average
Site area per unit: 23.53 square metres
Community facilities: 414 square metres
Vehicular circulation and parking: 6,989 square metres

Type and number of dwellings

Efficiency: 32 units
One—bedroom: 280 units
Two—bedroom: 264 units
Three—bedroom: 50 units

Timing

Starting date: 1963
Completion and occupation date: 1968

Climatic data

Air temperature (°C)
Maximum: 33°
Minimum:— 20°
Mean: 13°

Construction

Construction is of flat slab concrete frame with exposed spandrel beams. In masonry cavity wall construction, use is made of exterior wythe 4-inch brick and interior wyth 4-inch concrete block with gypsum board facing on interior walls. Reinforced concrete salbs make up the floors. There is a built-up four-ply roof on thermal insulation above concrete slab. A low-pressure hot-water system with oil-burning boilers is provided. Tenants supply air-conditioning units. Structural concrete has been left with the markings of board forms showing. Where the concrete is used for spandrels or parapets, it has been given a special, striated pattern by making the forms out of the undersides of wood flooring. The brick is a special large size—this contrasts nicely in colour and scale with the concrete structure. The windows are sliding aluminium sash. Finishes throughout, however rough, seem entirely appropriate.

Cost

$162.48 per square metre

'ALAM AL BENA'

A Monthly on Architecture

Published by

- **Centre for Planning and Architectural Studies, CPAS**
  Prints and Publication Sec.

Issue No. 75 Nov. 1Dec.

- **Editor-in-Chief**
  Dr. Abdelbaki Ibrahim
- **Assistant Editor-in-Chief**
  Dr. Hazem Ibrahim
- **Editing Manager**
  Arch. Nora El Shinnawy
- **Editing Staff**
  Arch. Hoda Fawzy
  Arch. Hanaa Nabhan
  Arch. Manal Zakaria

- **Editing Advisors**

- ☐ Dr. 'Abdullah Yahya Bukhari
- ☐ Arch.Abu Zaid Rajeh
- ☐ Dr. Ahmed Farid Moustafa
- ☐ Dr. Yehya Al Zeny
- ☐ Dr. Ahmed Mass'oud
- ☐ Dr. Ass'ad Nadiem
- ☐ Dr. Badri Omar Elias
- ☐ Dr. 'Ali Hassan Bassyouni
- ☐ Dr. Salah Zaki Sa'eed
- ☐ Dr. Taher El Sadiq
- ☐ Mr. Mohammad El Bahi
- ☐ Dr. Mohammad Hilmy Elkholy
- ☐ Arch.Mohammad Salah Hegab
- ☐ Dr. Mohammad 'Azmy Moussa
- ☐ Arch.Moustafa Shawqi
- ☐ Dr. Isma'il Siraguddin
- ☐ Dr. Intissar 'Azzouz

- **Prices and Subscription:**

	one copy	Annual
• Egypt	P.T. 100	L.E. 11.5
• Sudan	P.T. 100	L.E. 15.5
• Jordan	J.D. 1	U.S.$ 42
• Iraq	I.D. 1	U.S.$ 42
• Kuwait	K.D. 1	U.S.$ 42
• S. Arabia	S.R. 12	U.S.$42
• U.A. Emirates	E.D. 15	U.S.$ 42
• Qatar	Q.R. 12	U.S.$ 42
• Bahrein	B.D. 1	U.S.$ 42
• Syria	S.L. 15	U.S.$ 42
• Lebanon	L.L. 15	U.S.$ 42
• Morocco	U.S.$ 3.5	U.S.$ 42
• Europe	U.S.$ 5	U.S.$ 60
• Americas	U.S$. 6	U.S.$ 72

N.B. The rates increase by L.E. 1.5 for dispatching by ordinary mail & L.E. 4 for registered mail (inside Egypt).

Correspondence:

- **Cairo-Egypt (A.R.E.)**

14 El Sobky Street, M. El Bakry, Heliopolis.
Tel: 670744-670271: 670843
Telex: 93243 CPAS UN.

EDITORIAL:

Detachment between the Design Thinking and the Executive Practice

Dr Abdelbaki Ibrahim

The educational process in the architectural curricula is at present afflicted with (retinal) detachment between the design thinking and the executive practice. Architectural projects often emerge in their first ideational form, as an expression of certain architectural trends, which do not take a long time before they disappear on the practical part, since an architectural expression usually depends, in its initial phases, on a certain concept an architect tries to express, but he is soon deceived by building meterials and construction methods, which do not give him the expression he tried to reach through the design thinking. This is perhaps due to the fact that the architectural thought an Arab architect has in stock is of the foreign type he has acquired either through his readings in foreign books and magazines or through the sightseeing he goes about countries of the West, although Western architectural thinking is based on building materials and methods produced by the building technology, in addition to architectural elements imposed by Western environment, and which influence formation of the architectural thought, and help in giving the architectural expression, sought by the architect in the West, with a view to realaize his theoretical or philosophical inclinations. A Western architect, for example, can emphasize horizontality in the architectural expression through continued existence of openings along the entire breadth of the building without trouble or affectation, which cannot be done by an Arab architect who is committed to local environmental influences, and resorts, thereupon, to trickery or affectation by using dark-coloured building materials on the exterior so as to connect the openings in confirmation of horizontalism in expression. Then he is surprised in the execution with glass transparency characteristics being lacking in such dark-coloured materials; so architectural affectation becomes clear after execution, due to deception of the drawings made to demonstrate the architectural idea. The reason of all this is to be found in the (retinal) detachment between the design thinking and the executive practice in the educational process of Arab architect formation. So much so that architectural designing has got its masters who deal with the theory, and executive designing has got other masters dealing with the real, despite the fact that architecture is to connect the theory and the real.

Such (retinal) detachment between the design thinking and the executive practice grows with the existence of the deep abyss between what an architect learns and what he sees in reality, since he deals on paper with the latest Western architectural trends, while in reality he deals with the oldest local ways of building.

In another field (retinal) detachment between design thinking and the executive practice is compounded by dissociation of scientific research from practical reality. If the institutes of building researches play some role in the field of scientific research, the conclusions of their researches remain shut off from both architectural curricula and practical reality. That is why many research workers at Arab universities fall back on researching into general informational gelatinous subjects which neither benefit the theory nor develop the real, and hence do not drive the educational process forward. Therefore, architectural thinking dwindles away, and the little of it cannot fill reference books and magazines as does architectural thinking in the West which we look out for and cling to.

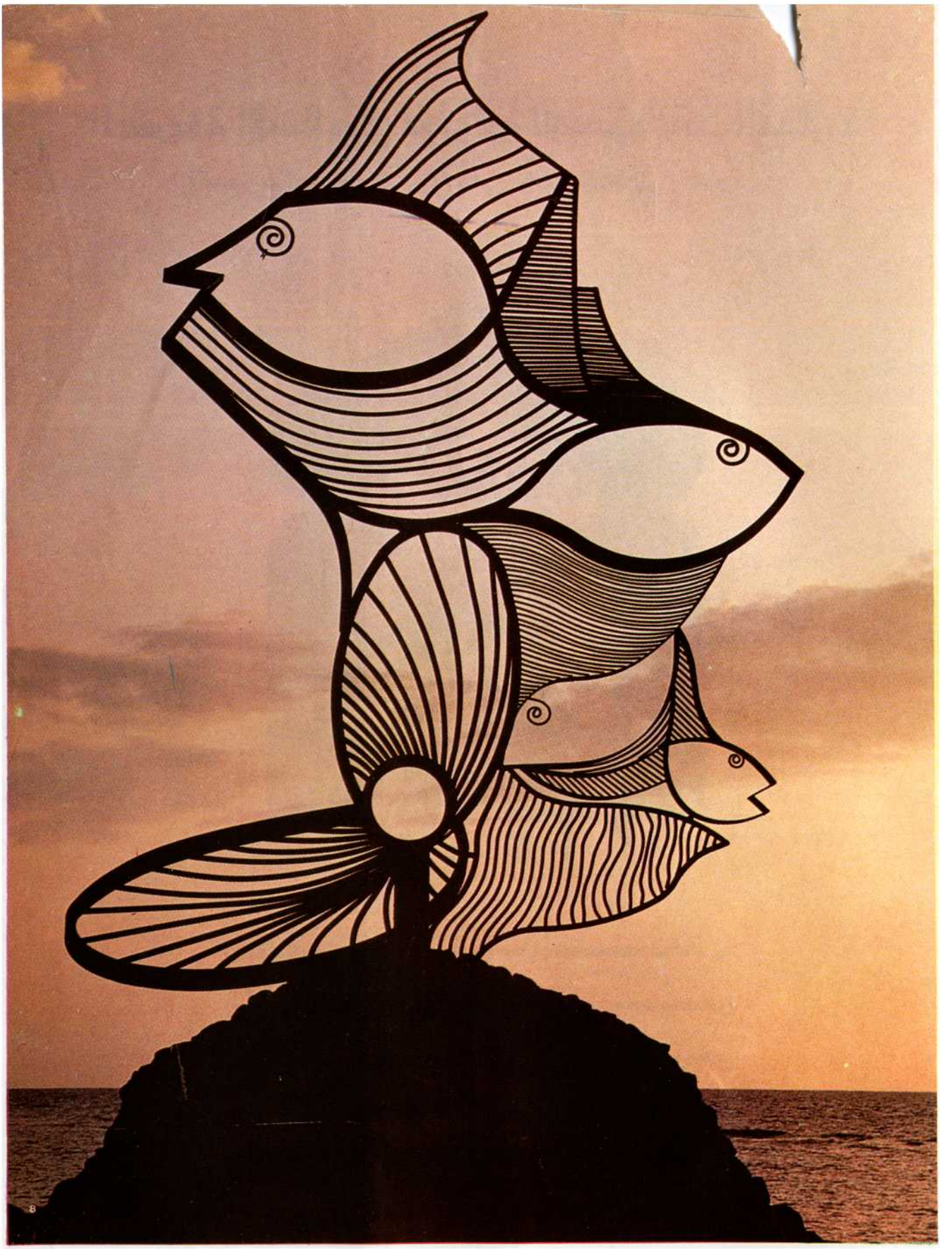

أحد الأعمال المعدنية الفنية المستخدمة فى تجميل شاطىء جده ــ من تصميم الفنان المصرى مصطفى سنبل

الشركة الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية

إحدى شركات المصرف الإسلامى الدولى للإستثمار والتنمية

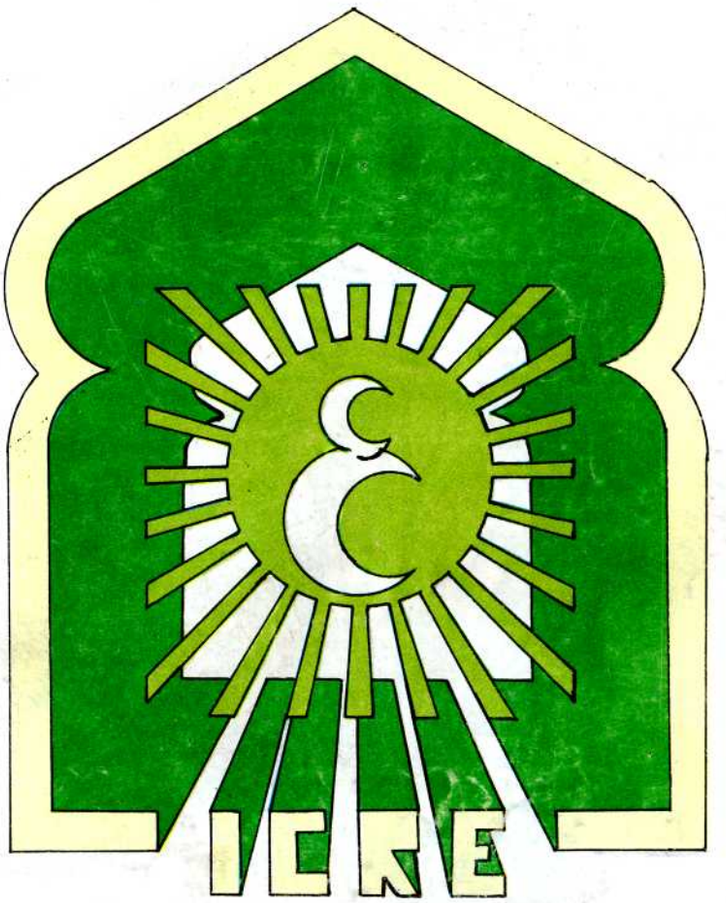

مشروعات اسكان

تخطيط عمرانى

تقييم اراضى

ادارة مشروعات

مشروعات تنمية حيوانية

مشروعات إستصلاح الأراضى

٤ شارع عدى / ميدان المساحة / الدقى
مبنى المصرف الإسلامى الدولى للإستثمار والتنمية
ص . ب : (٣٢) – الأورمان – الجيزة

ت : ٣٤٨٦٠٤٧ / ٣٤٨٧٦٣١ / ٣٤٨٧١٤٩
تلكس : ٢٠٢٣٧ISREI/ UN